جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

العلوم الإنسانية والاجتماعية
علوم إنسانية :تاريخ
تاريخ معاصر

رقم:

إعداد الطالب:
إيمان حليمت

يوم: 26/06/2018

دور الجزائر في تسوية النزاع الإثيوبي الاريتري 1998-2000م

لجنة المناقشة:

أسامة بقار	أ. د.	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
فؤاد جدو	أ. د.	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقش
محمد الطاهر بنادي	أ. د.	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقرر

السنة الجامعية : 2017 - 2018

الشكر والتقدير:

أحمد الله عز وجل على توفيقي في إتمام هذه المذكرة

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم وقدم لي يد المساعدة في هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور بنادي محمد الطاهر على إرشاده المتميز وتوجيهه المستمر الذي كان له أثر كبير في انجازي لهذا العمل وأشكر كل من ساهم في دعمي ماديا ومعنويا من قريب أو بعيد.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الكرام بكلية العلوم الإنسانية وكل زملاء وطلبة دفعة2017.

الإهداء:

أهدي عملي هذا المتواضع وجهد سنوات الدراسة إلى من كان له الفضل الكبير بعد الله عز وجل في نجاحي وتميزي والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي(يونس قرة عيني رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه إلى أختي ليندة وزوجها فخر الدين وأولادها أنس وسيوار إلى أختي وهيبة وزوجها ياسين وأولادها إسماعيل وشعيب والكتكوتة فاطمة الزهراء إلى أختي فيروز وزوجها عصام إلى أختي سامية وعبير إلى أخي علي أدامه الله فخرا لي ولي عائلتي إلى أختي فايزة بوخبلة وأولادها"جيهان-غزلان-ميمي-واخي صغير يونس".

إلى عائلة بوسحابة(عبد الرزاق، أمي وأبي، صولي،عائشة، صبرينة، وأسماء، الكتكوتة ريماس).

إلى خالتي العزيزة وزوجها رحمه الله وجعله الله من أهل الجنة وأولادها(ياسين رحمة الله وخالد وفيصل ويوسف صباح هناء راضية وآسيا ومونيا)

إلى جدتي أطال الله في عمرها وإلى خالي النذير وزوجته وخالي محمد وخالي الطاهر رحمه الله وزوجته

إلى صديقاتي زيزي وابنتها جوري أمينة نوة حسيبة بثينة صارة موني فوزية وصديقة الطفولة عبير.

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية حول إثيوبيا

المبحث الثاني: دراسة جيوسياسية حول اريتريا

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية حول إثيوبيا.

الموقع الجغرافي: تقع إثيوبيا بين البحر الأحمر و باب مندب في الشرق وجبال القمر في الجنوب والسودان في الغرب وبلاد النوبة في الشمال وتقع غربي اليمن ويفصل بينهما البحر الأحمر[1] ، فهي تقع في شرق إفريقيا في منطقة القرن الإفريقي بين خطي عرض4°-18° شمالا وخطي طول33°-48°شرقا، فهي تعتبر بمثابة الجسر الذي يربط بين قارتين الإفريقية والآسيوية ويحدها من الغرب والشمال-السودان، ومن الشمال البحر الأحمر، ومن الشرق والجنوب-الصومال، ومن الجنوب كينيا [2]، وتنقسم إلى قسمين كبيرين : في الشمال بلاد الحبشة الأصلية، وفي الجنوب الأقاليم التي ضمت إليها في أواخر القرن التاسع عشر ميلادي، وهي غالا وتغري والصومال وسكانها من الأحباش ولا يمتون إليهم بصلة متينة ، وقسمت إثيوبيا إلى ثلاث ممالك: وهي تيغرى: وعاصمتها ماكلة وقد حلت محل عدوة عاصمتها القديمة، وأمحرة: وعاصمتها فوندرا، بالإضافة إلى شوا وعاصمتها أديس أبابا وهي عاصمة الحبشة أيضا وهذه الممالك تنقسم إلى عدة أقاليم(شو-أمحرا-تيغرى-جماباجفر-اغفاره..)[3]عاصمته أديس أبابا[4]مساحتها1104294كلم²، عدد السكان24،58 مليون نسمة سنة 1996، أما بخوص العملة فهي البير، و الديانة حوالي نصف السكان من الكاثوليك الأرثدكس6%ثم المسلون40%[5] فاستمرت الديانة المسيحية حتى بداية الستينات من القرن العشرين(ينظر:الملحق رقم01، ص90)[6]، يتكلمون سكانها الأمهرية كما تستعمل الإنجليزية والعربية، فهي تتميز بتعدد اللغات واللهجات ومن بينها أربع أو خمس لغات ذات أهمية كبيرة(ينظر الملحق رقم02، ص91)[7].

---

[1] بولس مسعد: الحبشة وإثيوبيا في منقلب من تاريخها، (د-ن)،(د-ب)،(د-ت)، ص ص3-4-5.

[2]شوقي عطا الله جمل، عبد الله عبد الرزاق: تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،1996 ، ص22.

[3] بولس مسعد: المرجع السابق، ص ص4-5

[4] فيصل محمد موسى: موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي،1997، ص256.

[5]عبد القادر رزيق المخادمي: النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أو انحسار مؤقت، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص ص 252-253.

[6] منى حسين عبيد: العلاقات المصرية الإثيوبية بعد التغير، **مجلة كلية التربية للبنات**، مركز الدراسات الإستراتجية والدولية، المجلد 26، العدد3، جامعة بغداد، 2015، ص690.

[7]عمر السيد عبد الفتاح عامر: دراسات إفريقية، **مجلة بحوث نصف سنوية**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية العدد28، بغداد ، ديسمبر2002م، ص73.

وبالنسبة لمتوسط العمر المتوقع فهو59سنة، و معدل وفيات الأطفال104،4لكل ألف.[1]

تتشكل تضاريس إثيوبيا من الهضاب نجد هضبة إثيوبيا مرتفعة تنحدر انحدارا شديدا نحو الشرق وتدريجيا نحو الغرب[2]، ويتراوح متوسط ارتفاعها بين 000 ،7- 8000 قدم فوق سطح البحر- لكن الهضبة تترك بنها وبين ساحل البحر الأحمر سهلا ساحليا. ونشير أن اسم الحبشة(Abyssinia)اشتقت من اسم قبيلة(حبشت)اليمنية، وقد هاجرت هذه القبيلة من الجزيرة العربية قبل ميلاد بعدة قرون، واستقرت بهذه البلاد وأعطتها اسمها.[3]

تتكون هضبة إثيوبيا من صخور رملية وجيرية قديمة تكسوها صخور بركانية وكان اكتساء الهضبة بهذه الصخور مفيدا من الوجهة النباتية لأن فيها عناصر مغذية للنبات.

المناخ والحرارة:بالنسبة لاختلاف الارتفاع في الهضبة واختلاف مواقع البلاد بالنسبة للبحر تختلف درجة الحرارة ف الأمكنة المختلفة، ويتراوح متوسط درجة الحرارة الهضبة من 15°-30°مؤية.

تسودها النبات تختلف النباتات أيضا بالنسبة للاختلاف الارتفاع:

أ/:إقليم قلة: وهو حار على العموم،تنمو النباتات الاستوائية كالقطن وقصب سكر وينمو البن في هضبة كافا ويظهر أنها الموطن الأصلي لزراعة البن ومنها اشتق اسم قهوة،كذلك توجد من هذه الأقاليم الغابات الاستوائية في الجهات المنخفضة.

ب/:إقليم الوينجا: تنمو به الحبوب والفاكهة وتربى فيه الماشية والأغنام وتصدر للخارج كما تصدر الجلود والصوف وتقع العاصمة أديس أبابا في هذا الإقليم.

ج/:إقليم الديجا: أو المرتفعات العليا-معتدل البرودة وهو إقليم المراعي[4]، وتعيش فيها أنواع الحيوانات منها الغزال والسبع بأنواعه الثلاث، ولا تزال شرق إفريقيا عموما تتميز بالحيوانات على اختلافها[5].

---

[1] تقرير منظمة العفو الدولية: حالة حقوق الإنسان في العالم، سجل المكتبة البريطانية، (د-ب)، ط1،2012، ص45.

[2] محمد محي الدين بذق: إفريقيا وحوض النيل، مطبعة عطايا سبات الخلق ، القاهرة، ط2،1934، ص ص42-43.

[3] شوقي عطا الله جمل، عبد الله الرزاق إبراهيم: المرجع السابق، ص22.

[4] محمد محي الدين بذق: المرجع السابق، ص ص42-44.

[5] محمد ثابت: جولة في ربوع إفريقيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1936، ص85.

و**يتألف شعب إثيوبيا من ثلاث أجناس:**الحاميين(ينقسم إلى 3 أقسام) –الزنوج –الساميون

1–الدناكل والصوماليون: يدينون بالإسلام، ذو بشرة سوداء مائلة إلى الاحمرار، وأنوف دقيقة وشفاه رقيقة وشعر مجعد كثيف، ويمتازون بالقوة البدنية، ويحترفون تربية المواشي من يعيشون في المنطقة الواقعة جنوب خط السكة الحديدة الممتدة من جيبوتي ودير دواه وما يلها حتى الصومال الايطالي.

2–الغالا: وهو يؤلفون ثلث شعب إثيوبيا ويقيمون في جنوبها أ في شوا وكافا وهم فريقان:فرق يحترف الزراعة، وهم الذين يعيشون بالجبال في منطقة شيرشر وأروس، والفريق الآخر يحترف تربية المواشي وهم نحاف الأجسام،وبشرتهم سمراء فاتحة ، وجباههم عريضة.

–الزنوج: يرجعون في أنسابهم إلى الأصل الذي ينحدر منه جميع سكان جنوب إفريقيا الاستوائية، ويقيمون في المنطقة القبلية خاصة في مقاطعة كافا وجبال باديتو ، ويحترفون الزراعة والقنص.

–الساميون: وهم شعب إثيوبيا، ولو أنهم ليسو سكان إثيوبيا الأصليين، ولكن يغلب عليهم دم حام، وأبناء حام ينقسم إلى قسمين: شماليين وهم سكان شمال إفريقيا ومنهم قدماء مصر، والبنجاة وهم مسلمون منذ القرن15م والسامون يدينون بالدين المسيحي ويعيشون في أعالي جبال إثيوبيا، وهم يؤلفون معظم سكان الأقاليم الشمالية مثل: وتيجري.. ويحترفون تربية المواشي والتجارة، أشهر لغات شعب إثيوبيا هي اللغة الأمهرية، وهي اللغة الرسمية ولغة التخاطب في إثيوبيا كلها، والخط الإثيوبي غير هجائي بمعنى أن الحرف الواحد مركب من حروف وحركة معا، ويتغير شكل الحرف بتغير الحركة، والحركات في اللغة الأمهرة سبع، والحروف في اللغة الإثيوبية 26حرفا، أما في اللغة الأمهرية الحديثة 33حرفا، والتعليم في إثيوبيا حوالي 500 مدرسة في جميع مراحل الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي أنشأ لإمبراطور هيلاسيلاسي الأول بكلياتها:الأدب والحقوق والعلوم والمباني والزراعة والتجارة والمعلمين، والتعليم في إثيوبيا في جميع مراحله بالمجان[1]

[1] محمد الشرقاوي: إثيوبيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،1959 م، ص ص 17-23.

التركيبة السكانية إثيوبيا مجتمع تعددي يتميز بسيطرة أقلية ثقافة–الأمهرا التي لا تزيد عن 30%من السكان، والتي يرتبط بها مسيحيو تجراى الذي تبلغ نسبتهم8%من السكان، في حن أن الجالا(أورمو) يشكلون ما يزيد على 40%من السكان، وبالتفاوت في توزيع الثروة والسلطة والامتياز، وبالاختلافات الحادة بين مختلف الجماعات والتي يطغى عليها الطابع الديني،والعرقي، واللغوي، والثقافي[1] ، ولقد تشكلت جماعات ذات طابع إسلامي داخل أقاليم الحبشة من مهاجري العرب والقبائل التي اعتنقت الإسلام، ونمت كل جماعة مستقلة على أخرى، وكانت أغلبية سكان تلك الأقاليم ، التي تقع معظمها على الهضبة الإثيوبية الممتدة من اريتريا إلى وادي أواش، من الأغاو والأمهرين والتيغرين. وكانت هذه الشعوب تأخذ بالثقافة الأمهرية–اليغرية السائدة، التي تتميز–ضمن ما تتميز به باعتناق مذهب الطبيعة الواحدة للمسيح،وهو مذهب الكنيسة الأرثوذكسية الأثيوبية[3][2]، وتعتبر كنيسة أكسوم أول كنيسة مسيحية في إثيوبيا نسبة إلى مدينة(أكسوم)المقدسة(طيون)على معنى اسم السيدة مريم عذراء، ودخلت المسيحية إلى إثيوبيا على يد راهب سوري يدعى، فرومنتيوس، وانتشرا المذهبان المسيحيان الأريوسي والتسطوري في إثيوبا ثم هيمنت المسيحية القبطية، ومع أن ثلث سكان الحبشة هم من المسلمين إلا أن الشائع لدى الناس أن الحبشة بلاد نصرانية، وذات أغلبية نصرانية، وذلك لأن الحكام الذين هم من النصارى يفرضون نوعا من الهيمنة على المسلمين هذا من جهة، بالإضافة إلى الجذور التاريخية للنصرانية في هذه البلاد، وتفتخر الطبقة الحاكمة الأثيوبية التيجرية منها والأمهرية بأنها من سلالة سليمان.وكانت إثيوبيا كدولة تشمل دولا ومماليك عديدة صغرى [3]، وإثيوبيا يسميها استرابون وهيردوتس(بلادكوش)وهو الإسم الذي يطلقه عليها العهد القديم–تعرف في اللغة العربية(باسم الحبشة)أي (المختلطة)أو الضائعة الأصل [4] .

---

[1] إجلال محمد رأفت، إبراهيم أحمد نصر الدين: القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة،1985، ص56.

[2] اليونتكو أديفر: تاريخ إفريقيا العام، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم وثقافة، بيروت،1990، ص260.

[3] والتر رودني: أوروبا والتخلف في إفريقيا، ترجمة: أحمد القصير، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1998، ص ص96–97.

[4] بوليس مسعد : المرجع السابق، ص3.

التي هاجرت من جنوب الجزيرة العربية من القرن العاشر إلى القرن السابع ق م، ولم يأت القرن 4ق م حتى غلب اسم هذه القبيلة العربية على البلاد[1].وبداية انتشار الإسلام في الحبشة وهجرات العرب إلى شرق إفريقيا واشتغال المسلمين بأعمالهم التجارية كغيرهم من الرعايا[2] ، تعتبر إثيوبيا من بين أحد مهود الإنسانية فقد أكدت البحوث أن أحد أقدم آثار الإنسان الحديث"لوسي"الذي يعود إلى حوالي 3ملاين سنة عثر عله في سهل الأواش وفي عام 1527قدم المسلمون إلى إثيوبيا بقيادة الأمير غزان دهارارا فاستعان النجاشي بالبرتغاليين وبعدها استولت إيطاليا على ميناء" سار" عام 1827ثم ماساوا عام 1885 وأصبح هايلي سلاسي ملكا عام 1930ثم احتلت إيطاليا البلاد لمدة قصيرة 1935-1941قبل عدوة النجاشي إلى أديس أبابا عام 1941لقد لعب النجاشي دورا رياديا ف إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963وفي سنة 1974ثم عزل هايلي سلاسي فتولت الحكم arbitreاللجنة العسكرية المؤقتة،وفي مايو 1991أنشأت الجبهة الديمقراطية الثورية للشعب الإثيوبي التي ترأسها ملبس زناوى حكومة وطنية انتقالية.وانتهى النظام الانتقالي بعد انتخاب الرئيس نغاسو غيداد من طرف الجمعية الفدرالية عام 1995[3] ، في ظل حكم الإمبراطور منيليك كان النظام السياسي لإثيوبيا قد تبلور بالفعل فكان النظام الإمبراطوري الإثيوبي منظما على ثلاث مستويات أساسية المنطقة أو المقاطعة، الإقليم، والأمة وكذلك حول ثلاث محاور منفصلة: المحور الاقتصادي والمحور الديني،وكان السيد الإقطاعي والحاكم الإمبراطوري هم اللذين يحكمون على الترتيب المنطقة والإقليم والإمبراطورية[4] ، وقد أطاح الثوار الإثيوبيين بحكومة منغستو وأسسوا حكومة انتقالية برآسة زعيمهم مليس زيناوى. وبعد فترة انتقالية استمرت أربع سنوات دخلت إثيوبيا تجربة جديدة توحدت بانتخابات تأسس بموجبة نظام برلمان فيدرالي وتم تأسيس مجلس نيابي ومجلس فيدرالي من ضمن مسؤولياته انتخاب رئيس الجمهورية والوزراء وهكذا أصبحت إثيوبيا جمهورية فدرالية ديمقراطية[5]

---

[1] محمد عبد الغني سعودي: المرجع السابق، ص ص57-58.

[2] عطيه مخزوم الفيتوري: دراسات في تاريخ شرق إفريقيا وجنوب الصحراء(مرحلة انتشار الإسلام)، دار الكتب الوطنية، بنغازي،1998، ص ص152 -153.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي:المرجع السابق، ص ص 252-253.

[4] محمد علي القوزي: في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، ط1،2006، ص 278.

[5] جون قاي نوت يوه :إفريقيا والعالم في القرن القادم ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1،1998، ص31.

النشاط الاقتصادي: أ/:الزراعة: تأتي الحبوب الغذائية على رأس قائمة الغذائية وأهمها التيف والذي يصنع منه الخبز وهو حب أصله من إثيوبيا ويزرع هناك في ظروف متباينة، والقمح الذي زاد الطلب على استهلاكه، ويزرع الشعير أحيانا مرتين في العام إذا توفرت مياه الري وماء المطر ويستهلك معظمه في صناعة نوع من البيرة يطلق عليها (تلا) وهذه المجموعة من الحبوب يكاد يختص بها إقليم الوينادجا، أما في إقليم القلة فتزرع الذرة العريضة في أعاله وفي الجزء الأدنى من إقليم ديجا حتى ارتفاع2500متر، وتعلوها الذرى الرفيعة التي يستهلكها الإنسان في غذائه أيضا ويدخل مع الحبوب البقوليات كاللوبا والعدس والحمص، ومن فاكهة يعرف إثيوبيين المانجو التي تنتشر مزارعها في هرروجما، والموز في جنوب غرب إثيوبيا في سيداموا [1] وقامت الهضاب الخصبة بتعزيز زراعة الحبوب–كما وجدت تربية الماشية بقدر كبير بما في ذلك تربية الخيول[2]، وتشير آثارها إلى التجارة مع بلاد بنت–وأرض الحبشة هذه كانت جزءا من بلاد بنت في الأيام التي كانت فيها سفن(حيرام)ملك(صور) بالشرق الأدنى التي كانت تجوب البحر الأحمر ذهابا وإيابا [3] فتعد الزراعة عماد الاقتصاد الإثيوبي وهي مصدر العيش لنحو90%[4]

ب/:الصناعة: إثيوبيا بلاد فقير في صناعتها وذلك لندرة الخامات الزراعية وارتفاع أثمانها ، وفي نفس الوقت إثيوبيا فقيرة في خاماتها المعدنية ، فاستثناء الذهب الذي يستخرج منه بكميات ليست كبيرة،نجد الأملاح هي أهم ما يستخرج من الأرض، ويشتهر إقليم الدناكل وسهول الأفار في الشرق بالملح، ويستخرج الأملاح أيضا من البحيرات الأخدودية كبحيرة ماجادوا ، ومعظمها مركز في أديس أبابا، كالمنسوجات والإسمنت والصناعات الجلدية، فضلا عن السكر، وتعتبر المنسوجات هي الصناعة الرئيسية، بها وحدّها نصف القوى العاملة الصناعية[5]، والصناعة في إثيوبيا كانت محدودة على صناعات أهلية نظيرة الأدوات البينية القديمة الطراز والنوعية والأسلحة والحلي والأنسجة القطنية، والفخار، والمعادن، المخمر، وصناعة الصابون والفؤوس والمحاريث والمناجل وصهر الذهب والفضة ويصنعون منها الحلي ولكنهم لا يتقنون صنعها، ومن حث مساهمة الأقطار الإفريقية في تصدير السلع المصنوعة وشبه [6].

---

[1] محمد عبد الغني سعودي: المرجع السابق، ص 361–362.

[2] والتر رودني : المرجع السابق، ص67.

[3] باسيل دافيدسون: إفريقيا القديمة تكتشف من جديد، ترجمة: بيل بدر وسعد زغلول ،(د–ن)، (د–ب)،2011، ص85.

[4] فتحي محمد أبو عيانة: جغرافية إفريقيا(دراسة إقليمية)، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1995م، ص95.

[5] محمد عبد الغني سعودي: المرجع السابق، ص 366.

[6] أنور عبد الغني عقاد: الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، دار المريخ، الرياض، ط2، 1981، ص191–192.

التجارة: كان هناك رواج وهذا الرواج يعود إلى خصب أراضيها ووفرة مواد الخام في وسعها أن تصدرها إلى الخارج مع أن ثروتها الزراعية محدودة بالنسبة إلى اتساع نطاق الأراضي الصالحة للزراعة فإنها تصدر إلى أوروبا مقدارا عظيما من الحبوب والحاصلات الأخرى كالجلود المدبوغة وغير مدبوغة والحيوانات والملح والعاج والمسك وريش النعام والأعشاب العطرية والطبية، أهم صادراتها هي البن والجلود والشمع والعاج والمسك وربما أصبح القطن في الأيام المقبلة في جملة هذه الصادرات وقد لا ينقضي عقد أو عقدان من السنين حتى يصبح لصادراتها شأن عظيم لاسيما إذا زاد إقبال الأجانب على التجارة فهم فيما لما هو معروف على نشاطهم وحذقهم لأساليب التجارة فالبن مثلا زرع فيها بكثرة، وللبن الهراري شهرة كبيرة، والمناطق الشمالية حافلة بحقول البن ولكن معظمه يستهلك في البلاد ولا يصد منه سوى جانب قليل، فلو وجدت أسواق له في الخارج لأصبح منها أهم موارد الثروة للحبشة.

-وهناك الجلود فإنها مهما كثرت لا تفي بحاجة الأسواق الخارجية ولوعي الأحباش بمراعي بلادهم عناية تكفل لمواشيهم الكلأ والعلف على مدار السنة لاستطاعوا مضاعفة عددها وأصبحت تجارة الجلود فيها أهم موارد ثروتها،وهناك تبر الذهب في منطقة أولاجا مقادير كبيرة منه في مجاري الأنهر.وكذا الفحم الحجري وهو بأنواع وزيت النفط ولا عد الآن في جملة موارد الحبشة،ولكن ما هناك من الرسوم والمسكوك والقيود المفروضة على مختلف الحاصلات من جهة صعوبة المواصلات واضطراب حبل الأمن من جهة أخرى من العوامل الجوهرية في بطء الحركة التجارية، وتشير بعض المراجع أن إثيوبيا وقعت العديد من المعاهدات التجارية منها:

-معاهدة تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية في 07 مارس 1905م مع النمسا والمجر ومعاهدة تجارية وميثاق صداقة في 21مارس 1905م ومع بلجيكا معاهدة تجارية في 06سبتمبرسنة 1906م[1] .

[1] محمد الشرقاوي: المرجع السابق، ص 17-18.

-وأهم الواصلات الخارجية فلها أربع طرق رئيسية وهي:

1-طريق السودان: وهو طريق القوافل التي تحمل البضائع إلى الخرطوم وبورسودان بطريق غمبالا وغرب الحبشة،وأهم طريق للنقل التجار بن الحبشة والسودان ومصر، وغمبالا بلدة حبشية مؤجرة للحكومة السودانية وتعد أهم مركز لتجارة(الترانزيت)على هذا الطريق ،ويمتد منها طريق إلى بلدة غوري أهم مركز تجاري غرب الحبشة المشهورة بوفرة حاصلاته من البن والشمع، وهذا الطريق التجاري له شأن كبير في المواصلات التجارية بين الحبشة والسودان ومصر،وهو يزداد أهمية عاما بعد عام، وأهم حاصلات الحبشة التي تنقل عله البن والشمع والجلود والكاوتشوك والعاج والحيوانات،مما يزيد من أهميته أن الحكومة السودانية اتخذت التدابير اللازمة لتعزيز الحركة التجارية بطريق غمبالا، فأنشأ الطرق الجديدة والجسور المتينة تسهيلا للتنقل بين السهول والجبال.

2-والطريق الثاني يخترق بلاد الصومال إلى مقاديشو وبراوه وهما ميناءان على شاطئ الأوقيانس الهندي ولكنه أقل أهمية من الطريق الأول.

3-والطريق الثالث يمتد من أديس أبابا وجيبوتي مارا، وداوه وهرار ويحاذيه خط سكة حديدية الفرنسية التي تربط هذا الميناء الفرنسي بعاصمة الحبشة.

4-والطريق الرابع يمتد إلى اريتريا الايطالية بين مصوع وأسمرة ومنه تنقل الحاصلات بن مملكتي تيغري وأمحرا في شمال الحبشة إلى مصوع، وأخص الحاصلات التي تصدر منها بهذا الطريق المواشي والحبوب والصمغ والجلود غير المدبوغة[1].

ويكمن هدف الحكومة الإثيوبية خلال السنوات القادمة في تحويل إثيوبيا هذا البلد الإفريقي الفقير إلى قوة إقليمية لإنتاج الطاقة الكهربائية ومنذ سنة2006م، بدأت إثيوبيا في بناء سد جيب في سهل الأمو، الذي يبعد حوالي350كيلو مترا باتجاه الجنوب عن العاصمة إلى نحو 240مترا، وهو أكبر سد في إفريقيا ويعتبر هذا السد محطة لإنتاج الطاقة الكهربائية بنحو1800ميغاوات، فإثيوبيا لديها طموح كبرا بتصدير الكهرباء إلى قسم كبر من القارة دولة الإفريقية جنوب الصحراء 800مليونسمة، وهكذا فإن إثيوبيا التي تريد أن تلقب نفسها ب(بقصر الماء لشرق إفريقيا)[2].

---

[1] بوليس مسعد: المرجع السابق، ص ص 20-21.

[2] توفيق المدني: تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،2012م، ص ص 136-137.

المبحث الثاني: دراسة جيوسياسية حول اريتريا.

الموقع الجغرافي: تقع شمال إثيوبيا وهي جزء من الهضبة الحبشية، تابعة لإيطاليا[1]، فهي على ساحل البحر الأحمر وتقع بين السودان وإثيوبيا وجيبوتي[2] قريبة من باب المندب، وتعتبر المنفذ البحري الوحيد لإثيوبيا.[3]، مساحتها 124300كلم²، أما عدد سكانها فهو28،3مليون نسمة.

العاصمة أسمرة ، والمدن الرئيسية فيها هي ماساوا–أصاب–كرين–ماندافرا، العملة النقدية ناكافا، أما اللغات ثلاث لغات رسمية هي تيغرنيا والعربية وإنجليزية، **الديانة:** الكنيسة القبطية والإسلام[4] ،آفار، بيلين ولغات أخرى[5].

متوسط العمر المتوقع: 61سنة، معدل الوفيات الأطفال:2، 55لكل ألف[6]، وتتميز الأجزاء الساحلية بأنها حارة قليلة الأمطار ولا ينمو بها إلا بعض الأشجار الشوكية كالسنط وأشهر البلاد الساحلية مصوع وهي منفذ الهضبة الداخلية كما أنها مركز لصيد اللؤلؤ.

الأجزاء الداخلية: مرتفعة ولذلك كانت أعدل حرارة ويشتغل أهلها بالرعايا وأهم البلاد فهذه الأجزاء أسمرة، وهي العاصمة وقد أدخل فيها الإيطاليون كثيرا من التحسينات[7]، ويسكن ارتريا حوالي مليون نسمة نصفهم من التجراي ساكني الجبال وإثيوبيين مسيحيون، والنصف الآخر من آفار ودانكل، ومن ساكني الجبال وهم مسلمون[8] وتتميز بتعدد الأثنيات ومن بينها العفر، البجا، والتجرينية[9].

---

[1] محمد محي الدين بذق: المرجع السابق، ص ص44 –45.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي: المرجع السابق ، ص 249

[3] إجلال محمد رأفت: المرجع السابق ، ص 151.

[4] عبد القادر رزيق المخادمي: المرجع السابق، ص250.

[5] محمد عتريس: معجم بلدان العالم آخر تطورات السياسية وأحداث البيانات الإحصائية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة،2000م، ص ص12–16.

[6] تقرير منظمة العفو الدولية: المرجع سابق، ص 54

[8] محمد محي الدين بذق: المرجع السابق، ص44–45.

[9] سليمان عطا الله، هناء عبد الحرف يوسف: مشكلات اريتريا الجيوبوليتيكية، **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد26، قسم الجغرافيا، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2015، ص1154.

بالنسبة للمناخ في اريتريا : تعطي مثالا فريدا من حيث اختلاف تضاريسها وموقعها تتمثل في طبيعة مرتفعات وسط إفريقيا التي تكون عالما صغيرا وصحاري شمال السودان وغابات إفريقيا الاستوائية الكثيفة، والقفاز البركانية على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية ووصفها جون جنتر بقوله:(ارتريا ذلك الركام الصخري من الجبال البارزة كالشوك الموازي للبحر الأحمر شمال الحبشة)

أما الساحل الجنوبي مناخه حار ورطب في الصيف ، ومعتدل ممطر في الشتاء.

وهو مداري أو صحراوي[1].

فلقد جمعت اريتريا نتيجة هذا التفاوت الكبير في السطح من الربيع الدائم في أسمرة(على المرتفعات)حيث لا تزيد، الحرارة على 18درجة في فصل الصيف وبين 50م أو تزيد في سهول الدناكل وتزيد في مصوع في معظم الأحيان على 40م،كما جمعت بين مناطق المطر الصيفي على الهضبة والسفوح القريبة للمرتفعات، وبين المطر الشتوي القليل على سفوحها الشرقية،فضلا عن الجفاف الشديد في صحراء الدناكل، ومن هنا كانت الفرصة مواتية أمام رعاة الإبل في رعي إبلهم على السفوح الغربية صيفا، والسفوح الشرقية شتاءا، وكان من أثر هذا التضرس أيضا وجدنا تجمع 55%من السكان على المرتفعات(انخفاض حرارة+غزارة الأمطار)أما المناطق الغربية فتضم 30%من السكان وتسكنها شعوب التيجري وبنو عامر وأهم مراكزها الحضرية أجوردات، على حين أن شرقي اريتريا يعتبر أقلها سكانا لأنه أكثر جفافا[2]

أما بخوص التركيبة السكانية: فتشير الروايات المحلية إلى أن جماعة الطبقة الحاكمة(عسامرا) هم اللذين وفدو إلى المنطقة حيث كانت تسكنها قبلهم جماعة الطبقة الأخرى(عدومرا) لكنهم قد فرضوا سلطتهم عليهم، ومهما يكن من الأمر فإن التقسيمات العرقية والاجتماعية والقبلية المتماذجة هنا تختلف عن قبائل أخرى في الأقاليم الاريترية ، أما فرع داهميلا فلا يضم سوى

---

[1] رويدا على محمد علي: العلاقات السودانية الاريترية(1991-2001م)، رسالة مقدمة لنيل درجة البكالوريوس، إشراف محمد أحمد عبد الغفار، قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم،(د-ت)، ص34.

[2] محمد عبد الغني سعودي: المرجع السابق ، ص373.

العامة غير المرتبطين بالطبقة الحاكمة مما يجعلهم في الواقع أسياد أنفسهم،حيث كانوا يتمتعون بالاستقلالية الكاملة.

وتشكل دنكاليا البوابة التي من خلالها جاء المهاجرون العرب الأوائل على عموم اريتريا[1]

مابين 1889-1941كانت اريتريا مستعمرة إيطالية ثم أصبحت تحت إدارة بريطانيا من 1941-1952وضمت اريتريا في اتحّاد مع إثيوبيا بقرار أممي واندلعت حرب التحرير عام 1961وأنشئت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا في عام 1972أعلن استقلال اريتريا يوم 22ماي 1993م بعد نجاح الاستفتاء الذي جرى من 23إلى 25من نفس الشهر.

وعين يوم 24مايو 1993السيد أسياس آفوركي رئيسا للدولة وتحول حزب الجبهة الشعبة لتحرير اريتريا إلى الجبهة الشعبة من أجل الديمقراطية والعدالة سنة 1994.

نظامها رئاسي كما يحدد الدستور 1997السلطة التشريعية يمارسها المجلس الوطني الانتقالي، الحزب الحاكم هو الجبهة من أجل الديمقراطية والعدالة.

أحزاب المعارضة فيها لا وجود للمعارضة القانونية لكن هناك معارضة إسلامية مسلحة

النشاط الاقتصادي: أ/:الزراعة: يعمل بالزراعة نحو 90%من السكان وهي زراعة مطرية في معظمها فما عدا الأودية النهرية التي يمكن زراعتها على الري كما هو الحال في وادي نهر ستيت حيث تبذل جهود لزراعة نحو½ فدان ، ونظرا للتنوع ظروف التضاريس والمناخ ترتفع المحاصيل الزراعية من التيف(يشبه القمح) وإذا كان الغالب هو الذرى الرفيعة التي تشتغل أقل من نصف المساحة المزروعة والذرى العريضة والشعير، وقليل من المحاصيل النقدية ممثلة في القطن-البن-السمسم، ولم يكن إنتاج المحاصيل الغذائية يكفي نصف السكان عقب الاستقلال مباشرة[2]

[1] محمد عثمان أبو بكر: المثلث العفري في القرن الإفريقي عبر العصور التاريخية، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة،1996 ، ص316

[2] عبد القادر رزيق المخادمي: المرجع السابق ، ص ص 249-250

فأدى التباين الواسع في التضاريس الجغرافية والشروط المناخية في ارتريا إلى القيام نماذج متباينة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية فسكان الإقليم الساحلي،وأجزاء من الساحل وسهول بركة يتقاسمون حياة الرعي واللغة التيغري والديانة الإسلامية،وهناك في هذه المناطق أقلية ضئيلة اجتذبتها زراعة المزارع التي يملكها ويديرها الأجانب.أما سكان الأراضي المرتفعة من الارتريين،من ناحية أخرى، فهم بالدرجة الأولى مزارعون متوطنون يتعاطون زراعة الحبوب وأغذية الحيوانات مثل القمح والشعير والسرغم(الذرة الحلوة) والذرة والطاف(قمح محلي ذو حبوب دقيقة)/وهؤلاء السكان يتقاسمون ثقافاتهم.

وتم بناء خط حديدي يربط بين مصوع وأسمرة وكيرين وآغوردات كما أنشئت طرق تمتد في طول البلاد وعرضها ويربط مناطق البلاد بعضها بالبعض الآخر، وبطرد قوة العمل من أراضيها، بدأت الطبقة العاملة الارترية بالظهور تدريجيا[1].

ب/:الصناعة: أما في مدان الصناعة فقد دمرت حرب التحرير البنية الأساسية، والجانب الأكبر من الصناعات الخفيفة التي تحاول الحكومة بعد الاستقلال استعادتها، منها صناعة المشروبات، والصناعات الجلدية والأحذية، والزجاج والورق وبعض الصناعات الكيماوية كالملح فضلا عن صناعة تكرر البترول التي توفر حاجة اريتريا وإثيوبيا في ميناء مصوع ومعظم هذه الصناعة مركزه في أسمرة ومصوع[2]

ج/:التجارة: ومن المعروف أن الساحل الاريتري كان حلقة اتصال بين الأحباش وكثير من الأمم الأخرى وقد يرجع تاريخ هذا الساحل إلى فترة أقدم من قيام دولة أكسوم حوالي القرن الثالث ق.م ،حيث استعمل لتصدير أنواع العاج وقرون الكركون وجلود الحيوانات والرقيق–الذين خصصت لهم أسواق تجارية

ولقد لقي اقتصاد البلاد وبنيتها الأساسية دمارا شديدا بسبب حرب الاستقلال والكوارث الطبيعية، ولقد ورثت ارتريا كل الساحل الإثيوبي وأمامها مستقبل مديد بتحقق عائدات من تطوير وتنمية حقول البترول البحرية وصيد الأسماك والسياحة[3]

---

[1] بيركيت هابتي سيلاسي: الصراع في القرن الإفريقي، ترجمة:عفيف الرزاق، مؤسسة الأبحاث الاريترية، (د–ب) ،1950 ، ص64

[2] محمد عبد الغني سعودي: المرجع السابق، ص374.

[3] عطية المخزوم الفيتوري: المرجع السابق، ص72.

المبحث الأول: الأسباب التاريخية والسياسية

المبحث الثاني: الأسباب الإستراتيجية والاقتصادية

المبحث الثالث: الأسباب الداخلية والخارجية

المبحث الأول: الأسباب التاريخية والسياسية:

أ/:الأسباب التاريخية: تتمثل المشكلة الإريترية في خلاف وجهات النظر بين إثيوبيا من جهة والشعب الإريتري من جهة أخرى، حول هوية اريتريا، فبينما تدعي الحكومة الإثيوبية أن اريتريا كانت دائما إقليما من أقاليم الإمبراطورية الإثيوبية أعيدت إليها سنة 1962م، ويطلب الثوار الإريتريون بالاستقلال على أساس أن الشعب الاريتري هوية ووجودا مستقلين عن الدولة الإثيوبية.

وإذا عدنا إلى التاريخ نلتمس جذور المشكلة، وجدنا أن إثيوبيا لم تبسط سيطرتها المباشرة على اريتريا إلا نادرا، وقد تمثلت تلك السلطة في حروب متفرقة على المنطقة يتم خلالها الاستيلاء على المحاصيل والأغنام، وفي سنة 1869 بدأ الوجود الايطالي في اريتريا في شكل شركة تجارية خاصة، ثم تطور حتى وصل إلى الشكل الاستعماري العسكري الذي اعترفت به إثيوبيا سنة 1889م ، وبعد الحرب العالمة الثانية، اجتمعت الدول الأربعة العظمى لتقسيم التركة، وبعد منافسات في الأمم المتحدة استمرت من سنة 1948م حتى سنة 1950م، أخذت الهيئة الدولية باقتراح الولايات المتحدة الأمريكية، بضم اريتريا إلى إثيوبيا في اتحاد فيدرالي، وعليه اتحدت الجمعية العامة للأم المتحدة قرار في صالح الاتحاد الفيدرالي بين إثيوبيا واريتريا[1]،غيرالإمبراطور هيلاسيلاسي[2] لم يكتف بهذه النتيجة، بل سعى حتى توصل إلى الضغط على البرلمان الاريتري سنة 1962م لكي يتخذ قرار الأغلبية في صالح الوحدة الكاملة مع إثيوبيا[3]

---

[1] إجلال محمد رأفت، إبراهيم نصر الدين: المرجع السابق، ص145.

[2] لإمبراطور هيلاسيلاسي: اعتلى العرش عام 1930م وتم السيطرة على العاصمة أديس أبابا من طرفه إثر حدوث انقلاب ونشوب قتال في العاصمة (ينظر: عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة**، ج1المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص67)، أيضا(ويليام لانجر: **موسوعة تاريخ العالم**، تج: الدكتور عبد المنعم أبو بكر ج8، مؤسسة فرانكلين لطباعة والنشر، القاهرة، 1971م، ص3304).

[3] جلال محمد رأفت، إبراهيم نصر الدين: المرجع السابق، ص145.

غير أن التركيب الثقافي والاقتصادي والسياسي للشعبين كان مختلفا، فقد ساعد الوجود الإيطالي على النمو الاقتصادي وإنشاء المصانع وتمهيد الطرق ونشر التعليم، فتكونت طبقات من العمال والمثقفين كما ساعدت الإدارة البريطانية على إرساء نظام ديمقراطي برلماني، وسمحت بقيام الأحزاب السياسية، وفي نفس الوقت كانت الإمبراطورية الإثيوبية مازالت تخضع لنظام إقطاعي رجعي.

وهذا الاختلاف قد خلق تباين واضح بين الشعبية والشعور بالتميز عند الارتريين ساعد على التأكيد على رغبتهم في الانفصال عن هذه الإمبراطورية، وقد تبلور هذا الإحساس في حركة ايجابية في ميلاد جبهة تحرير اريتريا، التي قادت الكفاح المسلح ضد الإمبراطور، الجبهة الشعب تحرير اريتريا سنة1971م، والتجميع بين الجهتين حول رغبة واحدة تتمثل في الاستقلال عن إثيوبيا وذلك رغم الخلافات العديدة التي تفرق بينهما، والتي تتمثل في الأساس الإيديولوجي والتوجهات الدولة، وف سنة 1981م، بلغت هذه الخلافات حدّ أن طاردت الجبهة الشعبة لتحرير اريتريا الجبهة الأخرى حتى حدود السودان، وانفردت هي بالعمل الثوري على الأرض الاريترية، التي كانت في اتجاهين هما:

1-محاولة تغير وجهة المجتمع القديم في المناطق المحررة من اريتريا، وتطبيق النظام الاشتراكي في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وثقافية.

2-ومن ناحية أخرى إدراك الجانب الإثيوبي الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لإريتريا فأصر على إبقائها ضمن أرضه وظل هذا قائما حتى بعد الثورة الاشتراكية الإثيوبية حتى أن إثيوبيا اعترفت أن الاريتريين قد عانوا الكثير من الظلم الإمبراطور السابق وهذا ما زادا من حدة الصراع [1].

[1] إجلال محمد رأفت، إبراهيم نصر الدين: المرجع السابق، ص ص 14-147.

وللتعرف أكثر على طبيعة الخلاف والنزاع الحدودي بين إثيوبيا واريتريا لابد من إلقاء الضوء على الخلفية التاريخية التي تقف وراء هذا النزاع، ففي عام 1896، وقعت معاهدة أديس أبابا التي حددت الحدود الحبشة و اريتريا، وعلى أساس أن الحد الفاصل بينهما هو نهر مارب وبذلك ظهرت الشخصية الاريترية وحدة مستقلة، وفي عام 1930م أصبح هيلاسيلاسي (Hailé-sélassié)إمبراطورا للحبشة التي انضمت إلى عصبة الأمم عام 1931م، وفي عام 1936 قلمت ايطاليا بغزوها ونفي الإمبراطور هيلاسيلاسي إلى بريطانيا، وقد رفضت عصبة الأمم مساعدته على العودة إلى بلاده، وكانت بريطانيا تعد اريتريا جزءا من مستعمرات ايطاليا، ففي سبتمبر 1948منحت بريطانيا الحبشة جزءا من الأراضي الفاصلة بين الصومال وإثيوبيا، إضافة إلى أقاليم أخرى، وقد حاولت الدول الأربعة الحلفاء(انجلترا،أمريكا،واتحاد السوفياتي)حل مشكلة الحدود بين الدولتين، بدأت عصابات الشفتا في اريتريا مقاومة السلطات الحاكمة، وقد شجعت إثيوبيا حركة الاضطرابات الداخلية فيها نتيجة لتصميم الإمبراطور هيلاسيلاسي على ضم اريتريا لإثيوبيا بأي وسيلة،لذا حاولت إثيوبيا إقناع للرأي العام الدولي أن الحل الأمثل هو الاتحاد التام مع اريتريا ، هذا إضافة إلى وجود خلاف قديم حول (بادمي)منذ فترة الكفاح المسلح حيث نشب خلاف بن الجبهة الاريترية والجبهة الشعبية لتحرير تيجراي، إلا أنه أجل باتفاق الطرفين إلى ما بعد الاستقلال وتجاهلت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا إثارة هذا الأمر بعد الاستقلال.[1]

إن جذور الحرب الإثيوبية–الاريترية تعود إلى وجود مناطق حدودية مختلف عليها حيث لم يتم ترسيم الحدود بينهما رغم أن الطرفان متفقان على مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار،إلا أن وجهات نظر الطرفين تضاربت حول ما هو موروث فعلا.[2]

---

[1] فارس العربي: دور الوساطة المختلطة في تسوية النزاع الإثيوبي الاريتري 1998–200(مع التركيز على الوسيط الجزائري)، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية، إشراف حسين سنطوح، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2012–2013، ص 70.

[2] فيصل مقدم: الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الإثيوبي–الاريتري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، إشراف عمر سعد الله، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية 2007–2008، ص81.

ب/: الأسباب سياسية: منذ أن انفصلت اريتريا وأصبحت دولة مستقلة ، أثيرت نزاعات حدودية في منطقة القرن الإفريقي، كانت اريتريا أحد أطرافها، وقد هدفت من صراعها مع إثيوبيا إلى المطالبة بترسيم الحدود التي خططها الاستعمار الإيطالي، خاصة أن هذه المناطق، تقطنها القومية التيجرية، التي فرض أسياس أفورقي لغتها"اللغة التيجرية"لغة رسمية لبلاده، بدلا من اللغة العربية وكان ذلك أحد مبرراته لاحتلال هذه الأراضي التي كانت الحكومة الإثيوبية في عام 1997م،قد نشرت خرائط تظهرها مضمومة إليها، فهناك من خمس إلى ست مناطق متنازع عليها،منها منطقة زالامبيا التي تقع على بعد 160كلم شمالي ميكيلي، عاصمة ولاية تيجراي الإثيوبية ومنطقة بوري قرب جبل موسى،على بعد 75كلم جنوب غرب ميناء عصب الاريتري المطل على البحر الأحمر ومنطقة بادمي جنوب غرب اريتريا ومنطقة شيرارو على الحدود الغربية للبلدين ومنطقة مثلث برجا والحميدة شمال غرب إثيوبيا، إضافة إلى إضافة إلى مناطق أخرى، وهذه الأقاليم تخضع للسيادة الإثيوبية، لكن يخضع معظمها لسيطرة القوات الاريترية، ويبدو أن حكومة اريتريا تريد عودة الحدود إلى ما كانت عليه إبان الاستعمار الإيطالي، وفي الفترة من نهاية القرن 19م حتى استيلاء بريطانيا عليها عام 1941 حيث تم تعديل الخريطة عام 1952[1]، إلى أسباب أخرى وهي التنافس بينهما على النفوذ في منطقة القرن الأفريقي وقيادة المنطقة، ونية إثيوبيا علي إسقاط نظام (أفورقي)وإزاحته من الوجود، والصراع بين إثيوبيا وإريتريا هو لم يكن صراع حدود بل هو صراع وجود لأن كل منهما يستهدف وجود الآخر[2]بالإضافة إلى ذلك التقسيم العشوائي في ترسيم الحدود داخل القارة الإفريقية كان سببا في اندلاع الحرب بين الدولتين[3].

---

[1] فارس العربي:المرجع السابق، ص54.

[2] أحمد عمر يحيى: الصراعات الإقليمية في القرن الأفريقي نموذج الصراع الإثيوبي والاريتري، الحوار المتمدن العدد:4896، مركز دراسات الإنسانية وأبحاث الماركسية واليسارية ، جامعة قطر، (د-ت) ، ص3.

[3]علي مدوني: قصور ومتطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف فرحاتي عمر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، السنة الجامعية 2013-2014م، ص243.

ظهرت اريتريا بالمقابل على المسرح السياسي الدولي كدولة بحرية وليدة بكامل الساحل الإثيوبي السابق على البحر الأحمر، وبمولد اريتريا كدولة ساحلية وانكماش إثيوبيا وتحولها لدولة برية،فإن النزاع الحالي هو تجسيد إثيوبيا لمحاولة إحياء تلك الفكرة القديمة"التواجد على البحر الأحمر.

كما أن عدم الاهتمام الإقليمي والدولي لها بالقدر الذي تستحقه، وخاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تضع إثيوبيا في مكانة بارزة في إستراتيجيتها بمنطقة القرن الإفريقي،على نحو تدفقت معه الاستثمارات عليها بدرجة كبيرة فضلا عن إحساس اريتريا بشيء من العزلة بسبب نزاعها مع عدد من دول الجوار بالمنطقة[1].

وقد شكلت مجمل هذه العوامل بجانب الأسباب الاقتصادية دافعا لدى اريتريا لتفجير الأوضاع في المنطقة خاصة وأن إثارة قضية وطنية اريترية تدفع الشعب الاريتري لالتفاف حول قيادته متناسيا الأوضاع الاقتصادية المتدهورة والتي تفاقمت بعد سلسلة الإجراءات التي اتخذتها إثيوبيا ردا على السياسة المالية التي انتهجتها أسمرة اتجاهها وتحول تجارة الترانزيت الإثيوبية عن عصب إلى جيبوتي.

وتجدر الإشارة إلى أنه وكما سبق ذكره أن النزاع الذي نشب بين إثيوبيا واريتريا مرده إدعاءات ارتجالية فكل طرف يبني موقفه الشخصي من المنظور الذي يتماشى وأطماعه السياسية ولعل موضوع النزاع مرده عدة عوامل تتعدى السلامة الإقليمية والترابية للحدود ومن ثم فهي قائمة على عوامل أكثر من البعد القائم على السيادة.

فلموقف الإثيوبي نجده يدعي بأن الحدود الموروثة على الاستعمار لا ينبغي المساس بها طبقا لأحكام الميثاق الأممي وميثاق الوحدة الإفريقية، وعلاوة على ذلك نجد الموقف الاريتري الذي يبني ادعاءاته هو الآخر على مزاعم تاريخية يعود تاريخها إلى الغزو الإيطالي[2].

---

[1] فيصل مقدم: المرجع السابق، ص86.
[2] زايدي حميد: المرجع السابق، ص61.

فإثيوبيا تدعي أن الحدود قررتها معاهدة 1897م المبرمة بين الملك منليك مع بريطانيا وإيطاليا .

بينما تدعي اريتريا أن الحدود قررتها معاهدات ثنائية وثلاثية بين أثيوبيا وبريطانيا وايطاليا في أعوام 1900،1905،1908

لقد كان من الممكن معالجة هذا الاختلاف بالمفاوضات الثنائية أو التحكيم وتجنب الخسائر الفادحة التي أسفر عنها اختيار الطرفين الحرب بدلا من السلم.

-تنامي اتجاه داخل النظام الإثيوبي القائم في أديس أبابا تزعمه عناصر من المجموعة الأثنية- التيجراي المتشددة يطلق علها الصقور-تطالب بتوسيع إقليم التيجراي لتصبح التجراي الكبرى شاملة لميناء عصب.[1]

-إضافة إلي أن الرئيس الارتري، الذي و على الرغم من تخلصه من خصومه السياسيين،يريد تأمين بقائه في الحكم،والحفاظ على تماسك اريتريا، التي تتنازعها مجموعة فصائل مختلفة.

سعت إثيوبيا إلى إسقاط (نظام أفورقي) وإزاحته من الوجود، لأنه في نظرها هو المسؤول الأول عن تفجير الأزمات في المنطقة،وأنه يريد أن يفرض ذاته فيها عن طريق الضغط على جيرانه بالقوة، على ذلك أضحت إثيوبيا تسعى بعد الإطاحة بنظام أفورقي لتشكل إرتريا على النحو الذي يروق لها،ويتناسب مع مصالحها،وهذه الغاية الإثيوبية تجري بموافقة ومباركة حلفائها في المنطقة وبالتحديد كل من السودان واليمن،باعتبارهما تضررا من سياسات(أفورقي)، ولا يريدان له البقاء على عرش الحكم، مقابل ذلك طرحت ارتريا نفسها كفاعل إقليمي يجب الاعتداد به انطلاقا من موقعها الاستراتيجي وقدراتها العسكرية والتنظيمية .[2]

---

[1] فيصل مقدم:المرجع السابق، ص ص 81-84.

[2] طه حميد حسين العنكبي: تطورات الصراع الارتري -الإثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، العددان 1-2، المجلد الثالث، كلية القانون، جامعة القادسية، جوان-ديسمبر 2010، ص ص59 -60.

المبحث الثاني:الأسباب الإستراتيجية والاقتصادية.

أ/:الأسباب الإستراتيجية:

تمثلت في كون إثيوبيا أصبحت دولة مستقلة مغلقة وهي الأكثر وزنا وأهمية في المنطقة،وبعد أن كانت دولة ساحلية قبل استقلال اريتريا ويبدو أن هناك اقتناع إثيوبي بأن تأمين مرور تجارتها وسلعها الاستراتيجي عبر اريتريا خاصة مع توتر العلاقة منذ عام 1997موهو أمر غير مأمون أو مضمون وأن توجهها نحو جيبوتي كبديل يرسخ الاعتقاد بأنها تحت رحمة دولة أخرى، إن النزاع القانوني كان لصالح اريتريا بشأن حدودها مع دول الجوار ففي المرة الأولى خسرت أمام اليمن بعد ما حكمت محكمة العدل الدولية بأحقية المن في جزر حنيش الصغرى والكبرى، وهذه المرة صدر حكم المحكمة الدولية في لاهاي بأحقية إثيوبيا في المنطقة المتنازع عليها بين الجانبين،التي تضم مناطق زلامبيا بادمي، أيروب، ألستينا.

وبالرغم من أن هذه المناطق كانت خاصة للسيطرة الإثيوبية قبل استقلال اريتريا في عام 1993م، غير أن هذه الأخيرة اعتبرت أن الحدود الفاصلة بين البلدين لم يتم ترسيمها بدقة، ومن ثم قامت عام 1998مبالاستلاء على هذه المناطق على اعتبار أنها تدخل ضمن حدودها،في المقابل رفضت إثيوبيا ذلك.

إن الموقع الجغرافي الاستراتيجي لاريتريا والذي كانت تتمتع به كلتا الدولتين وبفقدان إثيوبيا لها حدث تغير كبير في وضعها الجيو سياسي وفقدت بسببه مصالح لا يستهان بها خاصة وأن ميناء عصب بالنسبة لإثيوبيا يعد كشريان الحياة لأن أي بديل غيره إما مكلف جدا أو بعيد أو لا يستوعب حجم التجارة التي يحتاجها أكثر من 60مليون نسمة في إثيوبيا، إنه وبقدر إغلاق ارتريا ميناء عصب في وجه إثيوبيا كان ذلك بمثابة إعلان إثيوبيا الحرب عليها،ومن ثمة يتبين لنا جليا أن المشكل الأساسي والمهم في تفاقم الوضع بين الدولتان يكمن في العامل الاقتصادي الذي يحول دون الوصول إلى ميناء عصب.[1]

فبالنسبة لإثيوبيا ووضعها الجغرافي الحالي، وحرمانها من المنافذ البحرية، على الرغم من مساحتها الشاسعة يعد سببا قويا لهذه الحرب نظرا لأنها تعتمد حاليا على ميناء جيبوتي منفذا بحرا وحيدا لوارداتها ومنها النفط،ومن ثم تسعى للحصول على ميناء عصب الإرتري أو أي منفذ لها على البحر الأّحمر يخضع لسيطرتها.

فإثيوبيا لم تنسى أن ارتريا كانت في يوم من الأيام خاضعة لها،كما أنها كانت تشكل أهمية بالغة لها نظرا لوجود موانئ ارترية على ساحل البحر الأحمر كميناء مصوع وعصب.

[1] فيصل مقدم: المرجع السابق، ص ص84-87.

فتحتل اريتريا موقعا استراتيجيا هاما، وترجع الأهمية الإستراتجية لإريتريا إلى الأسباب التالية:

أ/: إطلالتها على البحر الأحمر بساحل يبلغ طوله 1000كلم² بالإضافة غلى ذلك ميناء عصب ومصوع و162 جزيرة بحرية، فهذه الموانئ تلعب دورا رئيسيا ف منطقة مضيق بابا المندب.

ب/: تعد اريتريا مدخل إلى إثيوبيا ووسط إفريقيا.

ج/: وضعها كإحدى دول منابع النيل، حيث ينبع منها نهرا "تكازى"

د/: تجاورها لكل من السودان من جهة الشمال، وإثيوبيا من جهة الجنوب الغرب، وجيبوتي من الجنوب الشرق.

هـ/: تعتبر اريتريا دولة وليدة نامية، تحتاج إلى المزيد من الاستثمارات في شتى المجالات، وبها ثروات معدنية لم تستخرج بعدّ، أما بالنسبة لإثيوبيا فهي أيضا لها أهمية إستراتيجية، خاصة وأن بها المصدر الرئيسي لمياه النيل المتجه إلى كل من مصر والسودان، فلقد كانت هذه الاعتبارات وراء نشوب العدد من المنازعات الحدودية والإقليمية، سواء في المجال البري أو البحري لأنها تنظر إليها الدولة المجاورة نظرة طمع ، وبالتالي تحاول استغلال تلك الثروات، وهذا ما يؤدي إلى إثارة نزاعات حدودية بين تلك الدول[1].

وكون اريتريا ذات أهمية إستراتجية فقد شكلت محور أغلب الأحداث التي مرت بها منطقة القرن الإفريقي [2]وهذا نتيجة إطلالتها على البحر الأحر وامتلاكها ساحل طويل[3]

---

[1] زايد حميد: تسوية النزاع الإثيوبي الإريتري في إطار اتفاق السلام الموقع، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، إشراف محمد ناصر بوغزالة، كلية الحقوق بن عكنون- جامعة الجزائر، السنة الجامعة 2005-2006، ص60.

[2] حاتم راهي ناصر: الاستقلال والوحدة الوطنية في برامج ومواقف الأحزاب السياسية الإريترية 1941-1958م، **مجلة كربلاء العلمية**، المجلد الخامس، العدد الرابع، كربلاء، كانون الأول 2007، ص327.

[3] خلود محمد خميس: صنع القرار السياسي في إثيوبيا بعد عام 1991م، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 47، بغداد، (د-ت)، ص188.

فقد بين الدكتور"محمد عز الدين عبد المنعم: أن الأهمية الإستراتيجية لأي جزء من الحدود بين أي الدولتين في العالم تتوفر على عاملين أساسين، الأول هو الإمكانات والثاني النوايا، العامل الأول عامل عسكري أساسا، ويتحدد بالحسابات التي تترجم بميزان القوى العسكرية على جانب الحدود. أما العامل الثاني فهو عامل سياسي حيث يتحدد بما يعزم الطرف الواقع على الجانب الآخر من الحدود بأن يفعله، إذ كان ميزان القوى في صالحه.

ويضيف أنه لتحديد هذه الأهمية لا بد من تجاوز حسابات الإمكانات وحسابات النوايا، وبالتالي اللجوء إلى التفرقة المستقرة بين الدولة كموقع والدولة كموضع، فالدولة كموضع هي الدولة كمساحة محسوسة، بما عليه من سكان وإنتاج وإمكانات، أما الدولة كموقع فهي الدولة كمكان محسوب بالمسافات إلى غيره من الأماكن على خريطة العالم.

أي أن الدولة كموضع هي دولة منظور إليها من داخل حدودها، أما الدولة كموقع فهي دولة منظور إليها من خارج حدودها.

فالدولة الاستعمارية تلعب دورا كبيرا في فرض حدودها على الشعوب التي كانت تحت سيطرتها باعتبارها حدودًا سياسية، هذا ما أدى إلى أثارت نزاعات كثيرة في القارات المختلفة، والتغيرات التي وضعت على خريطة العالم، سواء بظهور دولة جديدة وانقطاع جزء من دولة وإضافته إلى دولة أخرى، هو سبب مشاكل الحدود بين الدول .

وأغلب الخلافات والنزاعات الدولية تتعلق بمشاكل الحدود، ومعظم الحروب كانت حروب حدودية جرت بين الدول المجاورة، وفي غالب الأحيان عند انتهاء الحروب يبدأ الاهتمام بمشكلة الحدود السياسية كما حدث في النزاع الإثيوبي الاريتري، وهذا ما يؤد إلى التغير في خرائط الدول[1].

[1] زايدي حميد: المرجع السابق، ص 62-63.

ب/:الأسباب الاقتصادية:

تتمثل في إصدار ارتريا عملة جديدة هي "النكفة" وطرحها للتداول بدلا من العملة الإثيوبية التي كان يتم التعامل بها، وقد أصاب هذا الإجراء الذي عارضته إثيوبيا في حينه الاقتصاد الإثيوبي بخسائر ضخمة، مما دفع بها ردا إلى تقديم التعامل بين البلدين بالعملة الصعبة وتسوية الديون بالدولار فضلا عن قيامها بتعديل العملة الإثيوبية فأحقت تلك الإجراءات هي الأخرى أضرار بالاقتصاد الارتري خاصة وأن إثيوبيا اتجهت بتجارتها نحو ميناء جيبوتي بدلا من ميناء عصب ليتضاعف الضرر الذي ناله منه.

وباستقلال اريتريا في 27 أفريل 1993م، بعد كفاح مسلح طويل دام 32عاما أصبحت إثيوبيا دولة حبيسة مغلقة لا إطلالة بحرية لها بعد ما كانت دولة ساحلية لذلك وقعت مع ارتريا 25 اتفاقية للتعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية، ومن بين الاتفاقيات اتفاق لاستخدام ميناء "عصب" الاريتري للتغلب على مشكلة الدولة الحبيسة المغلقة .

لكن مع تجدد النزاع الحدودي بين الدولتين مؤخرا ف سنة 1997م، ومع توتر العلاقات السياسية بينهما، قامت اريتريا بإغلاق ميناء عصب في وجه إثيوبيا، وأدى ذلك إلى عودة إثيوبيا لاستخدام ميناء"جيبوتي" وخط سكة حديد جيبوتي الذي يمر بإقليم الأوجادين. المهدد من قبل الصوماليين، ولذلك تعتمد عله إثيوبيا اعتمادا رئيسيا، وللبحث عن بديل لجأت إثيوبيا إلى جمهورية أرض الصومال لتستخدم ميناء"بربرة" وميناء "مومباسا" في كينيا، وميناء"بورسودان" بالسودان[1].

فبدأت العلاقات تسوء بين الدولتين، حيث رفضت إثيوبيا الموافقة على إصدار هذه العملة، ورفضت مساعي إريتريا لمساواة قدرتها الشرائية بالعملة الإثيوبية، بحجة اختلاف السياسات المالية والاقتصادية المتبعة في البلدين، وأوقفت)أديس أبابا (استعمال الموانئ إريترية، ما عدا ميناء عصب، وتحولت إلى ميناء جيبوتي، وهذا ما حرم الاريتريين من حصيلة

[1] فيصل مقدم: المرجع السابق، ص84.

الجمارك، ومصاريف الشحن وغيرها من الخدمات،كما جعلت إثيوبيا التحويلات بين البلدين بالعملات الأجنبية ولم تعترف بالعملة إريترية لتسوية تعاملاتها مع)أسمرة(، وألغت رحلات شركة الطيران الإإثيوبية إلى الأخيرة، وطالبتها بتسديد ديونها بالدولار، وهذا ما رفضته إريتريا، فضلاً عن وجود خلافات تجارية بين البلدين بشأن التجارة عبر الحدود، والرسوم على البضائع، التي يتم إنتاجها بصورة مشتركة، أو تنتجها إثيوبيا فقط[1].

[1]احمد عمر يحي: المرجع السابق، ص3.

المبحث الثالث:الأسباب الداخلية والخارجية:

أ/:**الأسباب الداخلية:** إن الأسباب الداخلية الحقيقية لهذا النزاع تمثلت في المسار الذي أخذته العلاقات بين أسمرة وأديس أبابا في مختلف المستويات والمجالات ، إن دور ارتريا في القرن الإفريقي مقارنة بإثيوبيا التي كانت لها علاقات خارجية جيدة كان دافعا قويا لتفجير الأوضاع ف المنطقة بصفة عامة وبين الدولتين بصفة خاصة وذلك ليلتف الشعب الارتري بجميع أطيافه حول قادته برآسة(آفورقي)ويمنحها الدعم والمساندة التي تكون مفقودة من قبل، أما من الجانب الاقتصادي فكانت البداية بصك ارتريا لعملة جديدة "الناكفا"(NAKFA)بدلا من العملة الإثيوبية التي كانت يجر التعامل بها إلى غاية 1997م،حيث كانت ترى بأن الاتفاقية التي تمت بين البلدين خاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية كانت في صالح إثيوبيا وكانت هذه الخطوة بمثابة منعرج خطير في مسار العلاقات الثنائية على المستوى الاقتصادي حيث فقدت ارتريا الامتيازات الممنوحة لها عن طريق استعمال العملة الإثيوبية، فبعد صك العملة الجديدة طلبت ارتريا من إثيوبيا دفع ثمن وارداتها من اريتريا بالدولار بالمقابل تدفع ارتريا وارداتها من إثيوبيا بالنكفة ،الأمر الذي أصاب الاقتصاد الإثيوبي بخسائر كبيرة وجاء الرد الإثيوبي ب:

1-تعديل العملة الإثيوبية

2-رفض تعويض ارتريا عن قيمة العملات الإثيوبية المتجمعة.

3-تقرير التعامل بين البلدين بالعملة الصعبة.

4-تسوية الديون بالدولار.[1]

ولعل من أهم الأسباب النزاع الداخلية هو النهج الذي كان يتبناه النظامان في إدارة الأوضاع داخل البلدين فقد كان من المتوقع بعد الاستقلال الارتري،وتغير النظام الحاكم في إثيوبيا أن تسير العلاقات بين البلدين في إطار التعاون والتنسيق خاصة في ظل حقيقة أن العلاقات بين البلدين

[1]فارس العربي: المرجع السابق، ص56.

بعد الاستقلال شهدت نوعان من التنسيق في مختلف القضايا والأمور الداخلية والخارجية،لكم حقيقة أن هناك بعض الجماعات في إثيوبيا خاصة (الأمهرة)رفض الاستقلال الارتري باعتباره يمثل تنازلا وتفريطا في جزء من الأراضي الإثيوبية ،علاوة على الجانب المتعلق بالمواقف الدبلوماسية للنظامين ،خاصة اتجاه قضايا منطقة القرن الإفريقي،إلا أن هذا المسار الإثيوبي المخالف للشراكة بين البلدين لم يكن السبب الرئيسي في تعميق الهوة بين النظامين، وكان له أثره في بداية العزلة الدولية اتجاه النظام الارتري ومؤشر لبداية التنافر في السياسات الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي بين ارتريا ودول جوراها الجغرافي[1]، بالإضافة إلى ذالك يعد سبب وجيه أن اريتريا تماطلت في سحب قواتها خلال التاريخ المحدد فبدأت بحشد قواتها وبدأت بالهجوم على جهات ثلاث: شرق–غرب–وسط وتمكنت من إجبار القوات الإريترية على انسحاب من إقليم بادمي[2].

[1] زايدي حميد، المرجع السابق، ص 58–59.

[2] BADME AMDTHEE ETHID« ERITREAN Border» AFRICA , LVIII , 2 ,2003, PUbblicaz ione sciontifica tecnica TRIMSTRALE edita Acura DE ll instituts Geagrafico Mili tare firenze ,p25.

ب/:الأسباب الخارجية: إن امتلاك إثيوبيا للشرعية السياسية عن طريق المسار الديمقراطي السائد أساسا من طرف الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية منحها دورا جد هام على المستوى الإقليمي،(مقر المنظمة الإفريقية أديس أبابا)في حين تواصلت سلسلة المجهودات الارترية في هذا المجال لبناء أمة حقيقية لها وزنها على المستويين القاري والعالمي، ومن هنا بدأت سلسة الخلافات والتناقضات خاصة مع شعور ارتريا بعدم الاهتمام الإقليمي والدولي مقارنة بإثيوبيا التي تحتل الأدوار الأولى في الإستراتيجية الأمريكية ولقد ظهر ذلك من خلال سياستها الخارجية ودخلت ارتريا في نزاعات وخلافات كثيرة مع دول الجوار وكانت نتيجتها كالتالي :

1-قطع العلاقات الدبلوماسية في ديسمبر 1994ممع السودان بعد اتهامها بمساندة المعارضة الارترية.

2-خلافات حدودية مع اليمن بسبب جزر حنيش(Hanish)الواقعة في البحر الأحمر.

3-تصاعد النزاع الحدودي بين جيبوتي وارتريا سنة 1996م

-إن اختلاف التوجهات السياسية بين البلدين، والتي يكمن أساسا في كون الحكم في ارتريا قائم على أيدي الثوار الذي سعوا فيما بعد للعب أدوار أساسية في منطقة القرن الإفريقي ، أما الجانب الإثيوبي وبعد سقوط النظام الشيوعي فإن طموحات إثيوبيا في استعادة التراث القديم (إثيوبيا الكبرى)عاد من جديد، وهكذا فإن تباين الّأهداف من خلال السياسة الخارجية للدولتين يمكن أن يفسر نشوب النزاع بين البلدين، فقدرة ارتريا على تحقيق نوع من الاستقرار وما يقابله من تفكك داخل إثيوبيا نظرا لاختلاف العرقيات والديانات،وتدهور الأوضاع الاقتصادية يمكن أن نفسر من خلالها دخول الحكومة الإثيوبية في هذا النزاع هروبا من الحروب والنزاعات الداخلية[1].

[1] فارس العربي: المرجع السابق، ص ص 57-59.

المبحث الأول: تطورات النزاع

المبحث الثاني: جوانب وأبعاد النزاع

المبحث الثالث: نتائج النزاع

المبحث الأول: تطورات النزاع

في 08ديسمبر 1950م، عرض موقف اريتريا على الأمم المتحدة، وبعد إعداد وتمهيد من الولايات المتحدة الأمريكية، صدر قرار الأمم المتحدة،رقم 390/أ/05الذي نص على منح اريتريا حكما ذاتيا في اتحاد فيدرالي مع إثيوبيا، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، خولت لنفسها حق تقرير مصير الشعب الاريتري بإصدار هذا القرار رقم 390الذي تم بموجبه تم ضم إقليم ارتريا إلى دولة إثيوبيا ، وهذا الحق لا تملكه الجمعية العامة بالرجوع إلى ميثاقها، وبهذا تجاهلت باتخاذ هذا القرار حق الشعب الاريتري في تقرير مصيره، الأمر الذي يتعارض مع أهم أهداف الأمم المتحدة ويتعارض مع ميثاقها، وهذا ما يمكن الشعب الاريتري من الاحتفاظ لنفسه بحق تقرير المصير الذي حرمته منه الأمم المتحدة، الذي كان عبارة عن حماية لمصالح العربية والمحافظة على مواقعها الإستراتيجية، أن القرار الأمم المتحدة السابق الذكر اعترف بالشعب الاريتري، واخذ بعين الاعتبار الإرث القانوني للاستعمار الايطالي، الذي أنشأ مستعمرة وأطلق عليها اسما ووضع لها حدود،عرفت في الخريطة باسم اريتريا، فاعترفت الأمم المتحدة بالكيان الاريتري، الذي كان متأثر بالاستعمار قرابة نصف قرن.وخضع عشر سنوات تحت الإدارة البريطانية واقعا سياسيا واجتماعيا، فأطلقت عليه صفة الشعب الاريتري،وأقرت حدوده بوضوح ومنحته أبعاد مالية وجمركية داخل النظام الفيدرالي، واخصته بعلم وكلفت مندوبها بوضع دستور خاص باريتريا المبني على أساس الديمقراطية، فرغم أن قرار الأمم المتحدة للنظام الفدرالي ، ويمثل استبعاد استقلال اريتريا وظهورها كدولة في المجتمع الدولي، غير أن الشعب الاريتري .وفقا لهذا النظام لا يعتبر مندمجا في الشعب الإثيوبي،بل مساهما ومشاركا لها في اتحاد فيدرالي تحت سيادة التاج الإثيوبي، ويحتفظ الشعب الاريتري بهويته وبكافة الحقوق التي لا تتعارض مع هذا الاشتراك، في 11ديسمبر 1952م دخل القرار الفيدرالي حيز التنفيذ، وذلك بعد أن صادق الإمبراطور الإثيوبي Négus على الدستور الاريتري، وأعطى تعهدا باحترام القرار الفيدرالي[1]

[1] حميد زايدي: المرجع السابق، ص52-53.

فمنذ سنة 1952م وقت دخول القرار الفدرالي رقم 390/أ/05حيز التنفيذ إلى غاية سنة 1962م، عرف القرار الفيدرالي الإلغاء التدريجي من طرف إثيوبيا، رغبة منها بضم اريتريا إليها،فبدأت إثيوبيا بتقليص من الحكم الذاتي لاريتريا ، ونتيجة لذلك استقال رئيس الحكومة من منصبه،وكذلك فعل رئيس الجمعية الاريترية سنة 1955م،هذا ما أدى بحلال الجمعية، لكي يعاد انتخابها من جديد تحت ضغوطات السلطة،وفي سنة 1956م، وفي سنة 1959م أصبحت تخضع وتتبنى القوانين الإثيوبية،كما انزل العلم الاريتري بصفة رسمية ورفع العلم الإثيوبي محله،ونتيجة لما سبق،في سنة 1960م تحولت الحكومة الاريترية إلى إدارة، وبالتالي أدمجت الإدارة الإريترية مع الإدارة الإثيوبية.

-وفي جوان 1962م يعلن الإمبراطور الإثيوبيNégusالإثيوبي، أن اريتريا جزء لا يتجزأ من إثيوبيا،وفي 19نوفمبر 1962م يصرح في جمعية"أسمرا"بنهاية الفيدرالية، وضم اريتريا، وبأنها معارضة اريتريا إلا أن الإمبراطور Négus فرض سيطرته على المنطقة.

-وبهذا تم إلغاء القرار الفيدرالي390/أ/05الصادر عن الجمعية العامة حيث قدمت الأحزاب الارترية المنحلة شكاوى ضد إثيوبيا لخرقها لقرار الأمم المتحدة، ومطالبة بالتدخل، استنادا إلى بيان اللجنة القانونية لأمم المتحدة، الذي نص على الجمعية العامة التي صدرت الوثيقة الدولة المتمثلة في القرار 390/أ/05،تظل الجهة الوحيدة المخولة باتخاذ إجراءات تعديل أو تغير ذلك القرار ، إلا أن الأمم المتحدة تجاهلت هذه الشكوى. وهذا ما أثار غضب الشعب الاريتري،وجعله ييأس من الحلول السياسية التي لجأ إليها.خاصة أمام الجمعية العامة لأمم المتحدة وفشله في إيجاد حل سلمي للقضية،جعله يتجه إلى الكفاح المسلح[1].

[1] حميد زايدي: المرجع السابق، ص 54-55.

لقد أخطأ النظام الإمبراطوري، حين ألغى الوضع الفيدرالي الذي يربط بين إثيوبيا واريتريا ، وأقام بدلا عنه علاقات حكومية مركزية، إدارتها حكومة فاسدة،استخدمت أبشع وسائل القمع والتعذيب والمطاردة وليس هذا وضعا خاصا باريتريا فقط،بل حدث مثل هذا في مناطق وأقاليم أخرى من إثيوبيا مثل: أوجا دينيا، تجراي، بالي. وغيرها.وهذا القهر السياسي والاجتماعي والثقافي ،أوصل النظام إلى أزنة تزايدت تعقيداتها،وعبرت عنها حركات رفض وتمرد وانقلابات متتالية، أخذت أشكالا وأوضاعا مختلفة،نذكر من بينها انقلاب عام 1960مفي أديس أبابا.كما كان شعب اريتريا في مقدمة الشعوب التي شهرت السلاح ضد النظام الإمبراطوري عام 1961م ،بإعلان قيام جبهة التحرير الاريترية، واندمجت فيها بعض الهيئات والحركات المعارضة للنظام الإمبراطوري.

-بدأ الكفاح المسلح عام 1962م ،وتلا رئاسة اللجنة التنفيذية للجبهة إدريس محمد آدم، ونتيجة للعمل السياسي، والدعم العسكري الداخل وفي الخارج، تحول التمرد إلى ثورة مسلحة في اريتريا منذ ذلك التاريخ. ومن المؤكد أن آثار هذا الموقف الاريتري امتدت بطرق مباشرة، وغير مباشرة،إلى جمع أوضاع المجتمع في إثيوبيا.

-وعلى الرغم من القمع البشع والميزانية وهذه المقولة النظرية الذي أعلنتها الحكومة العسكرية المؤقتة، تنطبق على جميع الشعوب والجماعات في إثيوبيا، على الرغم مما بهم من فروق في اللغات والثقافات والمستويات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية ولذا يكون من الواجب أن نتبع الإعلانات الرسمية خطوات فعلية تطبيقية لابتداع وسائل الحوار الايجابي بين أطراف هذه المشكلات جميعا،ولابتداع أنماط وأشكال للعلاقات المتبادلة داخل البلاد، حتى تتفرغ جهود المجتمع نحو التقدم والتنمية وهذا لم يحدث حتى الآن[1]

تصاعد حدة الصدام المسلح إلى أن الجانب الاريتري رصد مجموعة من الممارسات الإثيوبية في المناطق المتنازع عليها أثارات مخاوفه وشكوكه من إحياء مطامع إثيوبية قديمة لدى عناصر

[1] عبد الملك عودة: تقارير وتبليغات السياسة الدولية نحو حل سياسي لقضية اريتريا، العدد40،(د-ب)، أبريل 1975، ص ص144-145.

التيجراي المتشددة والمشاركة في الحكم بإثيوبيا لإقامة التيجراي الكبرى والتي تجسد في واقع الأمر الفكرة القديمة السابقة الإشارة إليها عند إيجاد منفذ على البحر لإثيوبيا ممثلا في ميناء عصب فلقد تأكدت اريتريا أن عمليات "أثوبة"بعض المناطق بتوطين عناصر إثيوبية من اللاجئين بالسودان ومن اقلي متجراي ذاته كانت تجرى طوال عام 1977مبل قامت قوات إثيوبية بطرد عناصر الإدارة المدنية الارترية وتجاوزت حدود البلدين في منطقة بادمي في جوبلية 1977م بدعوى مطاردة عناصر عضو المعارضة للنظام الإثيوبي وأقامت إدارة مدنية إثيوبية في أغسطس من نفس العام بتلك المنطقة وتكرر نفس الطبع في منطقة بادمي ، ولعل ما عزز تلك المخاوف أن هيئة الخرائط الإثيوبية تحت إشراف منظمة ألمانية غير حكومية أصدرت خريطة رسمية اريتريا عند مقارنتها بخرائط سابقة أنها تضم أجزاء من اريتريا وهو الأمر الذي أثار مخاوف ألمانيا هي الأخرى حيث اعتبرت أن المسلك الإثيوبي يزج بها في نزاع بين البلدين خاصة،وأنها استخدمت أرصدة ألمانية لتمويل برامج تعليمية لطبع خريطة حدودية علها اسم الهيئة الألمانية وهيئة المساحة الإثيوبية بل وتعززت هذه المخاوف مرة أخرى بتضمن العملة الورقية الجديدة التي طرحتها إثيوبيا للتداول في نوفمبر1989م"خريطة تماثل"، وقد اعتبرت ارتريا أن هذه العمليات تعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولقرار منظمة الوحدة الإفريقية الصادر عن قمة القاهرة عام 1964مباحترام الحدود الدولية المتوارثة عن الدول الاستعمارية، وتأكدت مخاوف ارتريا بما ورد في رسالة زيناوي ردا على رسالة أفروقي على إثر هذه التطورات بأن هذه المناطق محل النزاع،كما أنه لم يبد استجابة لمطلب أفروقي بعقد لجنة عليا مشتركة لبحث الأوضاع الحدودية ، وفي مجال دفع ارتريا عن رؤيتها لتلك الممارسات أشارت إلى أن الخرائط التي صدرت في عهد هيلاسيلاسى أو منجستو لم تتضمن تعديلات كتلك التي أدخلت على الخرائط الصادرة عام1997م ، حيث أصدرت إثيوبيا خريطة جديدة ضمن أراض لم يتم حسم تبعيتها،تعتبرها ارتريا أراضي ارترية.[1]

[1] فيصل مقدم: المرجع السابق، ص ص89-90.

وفي مجال دفع ارتريا عن رؤيتها لتلك الممارسات أشارت إلى أن الخرائط التي صدرت في عهد هيلاسيلاسى أو منجستو لم تتضمن تعديلات كتلك التي أدخلت على الخرائط الصادرة عام1997م ، حيث أصدرت إثيوبيا خريطة جديدة ضمن أراض لم يتم حسم تبعيتها،تعتبرها ارتريا أراضي ارترية، ويتمحور الموقف القانوني للبلدين في رؤية مشتركة لمبدأ يقضي بضرورة الاعتراف بالحدود الدولية المتوارثة عن الدول الاستعمارية وعدم تغيرها،ولكن يختلف الجانبان حول الاتفاقات التاريخية التي تعين الالتزام بها،فبينما يصر الجانب الإثيوبي على أن الحدود الدولية بين البلدين تقررت بمعاهدة 1897مالتي أبرمها الإمبراطور الإثيوبي منيليك مع بريطانيا، تصر ارتريا على أن تلك الحدود تقررت بموجب معاهدات ثنائية وثلاثية(إثيوبيا-بريطانيا-ايطاليا)في10جويلية 1905،15ماي1906م وأن تلك المعاهدات تجب معاهدة1897م حيث أنها جميعا تأتي في تواريخ لاحقة كلها، ويؤسس كل جانب موقفه السياسي اتجاه النزاع من منطلق موقفه القانوني فبينما ترى إثيوبيا وجوب انسحاب القوات الارترية بشرط مسبق لأي مفاوضات،تتمسك ارتريا بعدم الانسحاب قبل ترسيم الحدود وتوقفت على اثر ذلك اجتماعات لها عقدته بأديس أبابا في 08مايو 1998مقبل تحول النزاع إلى صدام بن الجانبين، وما أن هذا الاجتماع قد انتهى لتحديد موعد لعقد اجتماع آخر في أسمرة لصياغة مشروع اتفاق وتحديد موعد لرفع تقريرها إلى مستويات الأعلى في البلدين، وقد شهد العالم توظيف كل من الطرفين ما لديه من أوراق خطيرة ضد الطرف الآخر في عملية تصعيد خلال وقت قصيرة،وكان كل منها يوحي للعالم وكأنه ينفث سمومها محتقنة سنين طويلة، قد كانت إجراءات انتقامية عانى منها الشعبان الإثيوبي والارتري أولا وأخيرا لإصدار عملة ارترية وطنية،تغيير إثيوبيا الطبيعة القديمة من عملتها وبالتالي فقد جمع الارتريين قيمة ما لديهم من ملايين الثروات الإثيوبية،وطردت اثوبا400ألفارتري في ظروف غير إنسانية،كما أوقفت ارتريا تكرير إثيوبيا لنفطها في المصفاة التابعة لها-لإثيوبيا في عصب وطردت ارتريا الإثيوبيين المقيمين في [1]أراضيها. كما توقفت التجارة بين البلدين وقد كانت كبيرة الحجم،وتعتمد عليها بنسبة كبيرة من السكان. ثم اندلعت الجولة الأولى من الحرب في 13مايو 1998م، وتبعتها

[1] فيصل مقدم: المرجع السابق، ص ص 90-91.

جولتان في 1999م[1]، بالنسبة للجولة الأولى من الحرب، حيث قامت ارتريا بإرسال جنودها لفرض سيادتها على الإقليم المتنازع عليه مما أدى بوقوع اشتباكات مختلفة وتجددت المعارك بين الجانبين في 4جوان 1998م بعد فشل جهود الوساطة الدولية، استخدمت فيها الدبابات والمدفعية الثقيلة وألحقت القوات الارترية خسائر فادحة بالقوات الإثيوبية،أجبرت السلطات الإثيوبية على شن عدة غارات جوية، واستخدم سلاح الجو الإثيوبي في ضرب أهداف العمق الارتري، مثل العاصمة أسمرة ومطارها، بعد ذلك تبادلت الدولتان طرد الرعايا والدبلوماسيين،وفرضت إثيوبيا بفضل تفوقها في سلاح الجو في البحرية، حظرا جويا وبحريا على اريتريا في 10جوان1998م، لإجبارها على التخلي عن موقفها من النزاع، وعلى الرغم من الوساطة الأمريكية، التي طلبها الجانبان من البداية، ومناشدة الأطراف الإقليمية والدولية لهما، باللجوء إلى التفاوض لتسوية المشكلة،وقبول الطرفين للوساطة والمساعي الحميدة،فإن القتال اتسع نطاقه على نحو أمدمر،لدرجة قصف الطائرات الأهداف الحيوية والمدنية والعسكرية،وحتى بعد قبول الدولتين للمبادرة الأمريكية،الخاصة بوقف الغارات الجوية على الأهداف المدنية،تحولت ساحة الصراع إلى معارك برية شرسة. وهكذا تكررت الاعتداءات بن الدولتين، كما تعددت التهم المتبادلة خاصة في الفترة الممتدة مابين 1998م-1999م ، ثم جاءت بعدها الهدنة بعد أن أصبحت 6مناطق وهي(زلامبيا-إيقال-مثلث بادمي-أبيجا-أوروا جانيوش-أليتنيا وبوري)محل نزاع، وتبعت الجولة الأولى من الحرب جولتان في 1999م، حيث تواصل النزاع بداية من 18جانفي1999م وتركز العدوان في هذه الفترة في منطقة عصب،ورغم قبول ارتريا بمخطط السلام من قبل منظمة الوحدة الإفريقية إلا أن المعارك تصاعدت وشملت عدة جهات جعلت المجموعة الدولية تتساءل عما إذا كان هناك إمكانات لإيقاف هذا النزاع خاصة بعد ظهور جديد في 12ماي 2000مفي شكل معارك عنيفة شملت الجبهة الوسطى(زلامبيا) والجبهة الغربية(نهر ميراب) على بعد حوالي 500م شمال أديس أبابا ثم امتدت إلى جبهة(بوري) شرقا[2].

---

[1] فيصل مقدم : المرجع السابق، ص 91.

[2] العربي فارس: المرجع السابق، ص60.

المبحث الثاني: جوانب وأبعاد النزاع.

إن النزاع الإثيوبي الارتري أول نزاع تاريخي بين القوى الكبرى بالقرن الإفريقي في علاقاته بالقوى المحلية لا يمكن النظر إله على أساس أنه نزاع محلي فقط أو نزاع دولي بدون جانب محلي، وإنما هو نزاع محلي دولي،وإن تقلص البعد الدولي لهذا النزاع منذ نهاية الحرب الباردة، ومن ثم فإن مجمل هذه العوامل الداخلية والخارجية غذت النزاع الإثيوبي الاريتري وبات جليا أن الحرب لا محالة وكل طرف كان يتهيأ ويعد لها في الخفاء إلى أن اندلعت الجولة الأولى من الحرب في 13ماي 1998م وتبعتها جولتان في 1999م وتجدر الإشارة هنا إلى تباين حصاد المواجهات العسكرية الإثيوبية الارترية عبر المحاور التالية:

أولا: الأهداف الإستراتيجية للمواجهات العسكرية: أ/: الأهداف الإستراتيجية الإثيوبية: تهدف الإستراتيجية الإثيوبية إلى التوغل في العمق الارتري

1-دك مفاصل القوات الارترية، والسيطرة على المناطق الحدودية المتنازع عليها ومحاولة فرض الواقع على الأرض

2-السيطرة على المناطق الإستراتيجية والحيوية في العمق الارتري تسمح لها باستخدامها كأوراق حاسمة على طاولة المفاوضات بن البلدين، بالإضافة إلى ذلك محاولة الوصول إلى أسس تنصيب حكومة موالية لأديس أبابا،وهو هدف يؤكده بقوة سيناريو التحرك العسكري الإثيوبي، وتشير المعلومات أن أديس أبابا كانت قد فرغت من كل الاستعدادات اللازمة لتجهيز الكادر البشري اللازم لإقامة الحكومة الموالية لأديس أبابا والبرامج التي سينفذها[1]بالإضافة إلى ذلك بدأت إثيوبيا تبدي تعاطفها مع الجنوبيين السودانيين لكسب تأييدهم[2]

---

[1] فارس العربي: المرجع السابق، ص61.

[2] منى حسين عبد: العلاقات السودانية الإثيوبية(1954-2003م)، **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد22، جامعة بغداد، 2011 ص2.

3محاولة الحصول على منفذ بحري بالقرب من خليج زولا الأقرب إلى إقليم التيجراي الإثيوبي وذلك عبر تسوية سياسة تمثل استحقاقا سياسيا لانتصار عسكري حاسم.

4-تدمير الاقتصاد الارتري بما ف ذلك ضرب بعض البني التحتية وتعطيل الموسم الزراعي.

ب/:الأهداف الإستراتيجية الاريترية: وقد بدا أنها استهدفت ما يلي:

1-الحفاظ على الأراضي الحدودية المتنازع عليها

2-محاولة إحراز تقدم عسكري والاستيلاء على مدينة مقلي عاصمة إقليم التيجراي الإثيوبي وهو سيناريو رددته كثيرا الدوائر السياسية الرسمية في أسمرة.

3-محاولة هز القيادة السياسية في أديس أبابا وتحقيق هيمنة سياسية وعسكرية تمكنها من السيطرة على طاولة المفاوضات بين البلدين.

ثانيا: الأداءات العسكرية والسياسية: أ/: الأداءات العسكرية:

1/: الأداء العسكري الاريتري: يمكن القول أن تفاعلات المواجهة العسكرية أفضت إلى دلالة هامة قوامها إخفاق صانع القرار السياسي في أسمرة في الوقوف على المحددات الحاكمة بحقيقة موازين القوة العسكرية الإثيوبية وما يتحصن بها من عمق بشري و ديمغرافي على الأقل في بداية النزاع،قبل أن يتغير أداؤها باتجاه استغلال عامل الوقت رغبة منها في تدخل القوى الخارجية

2-الأداء العسكري الإثيوبي: يمكن القول أنه بالرغم من نجاح القوات الإثيوبية في تحقيق تقدم ونصر عسكري إلا أن هذا النصر لم يصل إلى مرحلة الحسم العسكر، الأمر الذي انطوى على إخفاق إثيوبي واضح في جل الأهداف والاستحقاقات السياسية الكبرى المنشودة[1]

[1] فارس العربي: المرجع السابق، ص61.

ب/: الأداءات السياسية: 1-الأداء السياسي الاريتري: يكمن إيجاز ذلك فيما يلي:

1-وجود حاجة لدعم الهوية القومية والوحدة الداخلية المكونة من جماعات عرقية وثقافية وقومية ودينية متعددة.

2-محاوله بناء سياسة خارجية قوامها:

-الظهور بمظهر الدولة القادرة على اتخاذ قرارات حاسمة، ومحاولة الالتزام بقواعد القانون الدولي.

2-الأداء السياسي الإثيوبي: ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي: أخفقت أديس أبابا في أن تبرز كقوة إقليمية متعاظمة من خلال المواجهات العسكرية، حيث تمكنت من تحقيق تقدم عسكري لا ينسجم وحجم إمكانياتها كصاحبة رابع أكبر الجيوش في إفريقيا بعد كل من مصر، نيجريا وجنوب إفريقيا، أما الأداء والدولي الأكبر من حيث حجم السكان والمساحة والأعراق من حيث المكانة السياسية في منطقة القرن الإفريقي.

-إن مجمل هذه العوامل الداخلية والخارجية ساهمت في اندلاع الجولة الأولى من الحرب في 13ماي 1998م وتبعتها جولتان في 1999م حيث أسفرت الحرب عن خسائر بشرية ضخمة وخسائر في المعدات العسكرية فقد قدرت خسائر القوات الإثيوبية بحوالي 1000قتيل وعدد كبير من الأسرى والجرحى وتدمير 11%من معداتها العسكرية بينما قدرت خسائر القوات الارترية ب 23%من حجم قواتها المسلحة ومعداتها العسكرية بإضافة إلى تدمير القرى والمدن وتشريد آلاف السكان[1].

[1] فارس العربي: المرجع السابق، ص ص61- 64.

-**الأداء الإعلامي: 1/:الأداء الإعلامي الاريتري**:ويكمن ذلك فيما يلي:

اتسم الأداء الإعلامي الارتري في بداية اندلاع القتالي ولمدة يومين ليس إلا بالفاعلية وقد سبق اندلاع هذه المواجهات بقيمة إعلامية ارترية بما في ذلك لقاء التلفزيون الاريتري مع وزير الخارجية الارتري والتي أكد فيها أن إثيوبيا تستعد لشن جولة الثالثة وغن بلاده مستعدة لذلك بل وقادرة على تحقيق انتصارات بالإضافة إلى ذلك جريدة نور اريتريا التي تم إصدارها بتاريخ 13نوفمبر 1947م[1].

2/:الأداء الإعلامي الإثيوبي: ويكمن ذلك فيما يلي: اتسم الإعلام الإثيوبي بالحضور الفاعل إجمالا وهيمنة الرؤية الإثيوبية على وسائل الإعلام العربية والغربية، إن مجمل هذه العوامل الداخلية والخارجية ساهمت ف اندلاع الجولة الأولى من الحرب في 13مايو 1998موتبعتها جولتان في 1999م حيث أسفرت الحرب عن خسائر بشرة ضخمة وخسائر في المعدات العسكرية فقد قدرت خسائر القوات الإثيوبية بحوالي 1000قتيل وعدد كبير من الأسرى والجرحى وتدمير 11%من معداتها العسكرية بينما قدرت خسائر القوات الارترية ب23%من حجم قوتها المسلحة ومعداتها العسكرية بالإضافة إلى تدمير قرى ومدن وتشرد ألاف السكان، يمكننا تسجيل ما يلي: - أربكت هذه الحرب التكهنات التي تبلورت في المنطقة وخلطت الأوراق فقد كسب النظام اليونان تقربا واضحا مع إثيوبيا وانكسار الطوق الشرقي الذي كان يهدده، أثبتت هذه الحرب أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع إملاء إرادتها حتى على أضعف أصدقائها في إفريقيا ، ومن المؤكد أن واشنطن قد خسرت من هذه الحرب بانقراض عقد القيادات الإفريقية الجديدة ارتريا، إثيوبيا.. وقبلها كابيلا الأب قبل وفاته التي كان معول عليها لتطوق ما تسميه بالإرهاب الإسلامي ولمد نفوذها في القارة الإفريقية على حساب النفوذ التقليدي الفرنسي خاصة والأوروبي عموم[2]

---

[1] نجاشي رزقو حقوص مونى: تطور الإعلام الإريتري في زمن الثورة دراسة تحليلية تاريخية للإعلام المسموع والمقروءة من (1961-1991)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الإعلام، إشراف الدكتور عبد الرزاق محمد الدليمي، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، القاهرة ، 2011 م

[2] فيصل مقدم: المرجع السابق، ص96.

قد حاولت واشنطن التوسط بين إثيوبيا وارتريا بحماس واضح لمنع اندلاع الحرب ولكن يبدو وأن صديقها كان أحرص على إضعاف أحدهما الآخر من حرصها على كسب صداقة أمريكا ، كون النزاع بن الطرفين له خلفيات وتركت ورائها روح الحقد والكراهية طوال فترة طويلة وهدف كل منهما التفوق وهزم الخصم والإضرار به.

-عرقلت هذه الحرب المشروع الإسرائيلي للارتباط الاستراتيجي بإرتريا لأنها لم تهب لنصرة حليفتها الجديدة كما كان يفرض نظرا إلى خشيتها من فقدان علاقة هامة لها بإثيوبيا قد عبر الرئيس الاريتري أثناء الحرب عن فقدان ثقته بإسرائيل وذلك باتهامها بمساندة إثيوبية وبمحاولاته الدؤوبة لكسب الدول العربية إلى صفه.

-جعلت هذه الحرب العلاقة بين البلدين عدائية بمعنى الكلمة وبدأ كل منهما بتوظيف ورقة المعارضة ضد الآخر حيث استضافت إثيوبيا في مايو الماضي لاجتماع الرابع للقيادة العليا للتنظيمات الارترية ال11 ومنحت لها مكاتب في أديس أبابا، ومن جانبها بدأت ارتريا أيضا دعم المعارضة الإثيوبية خاصة جبهة التحرير إقليم أوغادين وفتحت لهم معسكرات بالقرب من الحدود الإثيوبية وقدمت لهم كافة أنواع الدعم.

-أفضت هذه الحرب إلى إضعاف النظام الاريتري على المستويين الداخلي الخارجي الأمر الذي شجع المعارضة داخل الحزب الحاكم في اريتريا إلى أن تخرج عن صمتها وتدعو علنا إلى إصلاح جذري في آليات اتخاذ القرار.

-من المؤكد أن الحرب قد أرهقت البلدين على المستوى الاقتصادي وسوف تؤثر سلبا على مناخ الاستثمار الخارجي فيهما لعدم ثقة المستثمرين حول الأوضاع الأمنية والسياسية[1].

[1] فيصل مقدم: المرجع السابق، ص 98-99.

المبحث الثالث:نتائج النزاع الإثيوبي الاريتري .

خلف النزاع تعدت حدود الدولتين إلى الدول المتواجدة بالقرن الإفريقي وحتى دول خارج الإقليم نظرا لردود الفعل التي خلفها.

-وإذا وقفنا قليلا لحصر النتائج السياسية الداخلية والخارجية والإقليمية والعالمية يمكننا تسجيل ما يلي: أربكت هذه الحرب التكهنات التي تبلورت في المنطقة وخلصت الأوراق فقد كسب النظام السوداني تقربا وضحا مع إثيوبيا،فقد كان لهذا النزاع دور كبير في تخفيض الضغوط على الحكومة في الخرطوم وذلك بتضاؤل الدعم الموجه للمعارضة السودانية ،حيث أعلنت في مارس 2000مكل من إثيوبيا والسودان عن وضع اتفاق حول التعاون الثنائي وعودة العلاقات بينهما،كما أصبح لميناء جيبوتي دور أساسي في التجارة الخارجية الإثيوبية بعد غلق ميناء عصب وماساوي،أما الصومال ففي خلال عام من النزاع اقتحمت الحدود الصومالية ثلاث مرات من طرف القوات العسكرية الإثيوبية وذلك لمطاردة المتمردين الإثيوبيين والمعارضة الإسلامية المتمثلة في حركة الاتحاد الإسلامي، كما أثبتت هذه الحرب أن الولايات المتحدة لا تستطيع إملاء إرادتها حتى على أضعف أصدقائها في إفريقيا وأن صانعي القرار فها يفتقرون إلى المعرفة والوسائل الضرورية لمنع وقوع الأحداث التي تكلفه كثيرا لأنه من المؤكد أن واشنطن قد خسرت من هذه الحرب بانقراض عقد القيادات الإفريقية الجديدة في ارتريا وإثيوبيا، أوغندا ورواندا وقبلها كابيلا الأب قبل وفاته التي كان معول عليها لتطويق ما تسميه بالإرهاب الإسلامي ولمد نفوذها وسيطرتها في القارة الإفريقية على حساب النفوذ التقليدي الفرنسي خاصة والأوربي عموما، كما أن هذه الحرب عرقلت المشروع الإسرائيلي لارتباطه الاستراتيجي بإرتريا، لأنها لم تهب لنصرة حليفتها الجديدة كما كان مفترض نظرا إلى خشيتها من فقدان علاقة هامة لها بإثيوبيا حيث عبر الرئيس الارتري أثناء الحرب عن فقدان ثقة إسرائيل وذلك باتهامها بمساندة إثيوبيا وبمحاولاته الدؤوبة لكسب الدول العربية إلى صفها[1].

[1] فارس العربي: المرجع السابق، ص ص 64-65.

- **يقوم المشروع الإسرائيلي اتجاه ارتريا على** محاولة منع اريتريا من إعلان توجهها العربي الإسلامي، واستمرار استخدام إسرائيل للجزء الاريتري
- تنمية علاقاتها مع ارتريا،وذلك من خلال المدخل الاقتصادي والتكنولوجي
- -إغراق السوق الارترية المتعطشة بالمنتجات الإسرائيلية المنافسة للمنتجات العربية.
- مساعدة ارتريا في تأسيس قواتها المسلحة بأسلوب عصري خاصة فيما يتعلق بالقوات البحرية والجوية.

-جعلت هذه الحرب العلاقة بين البلدين عدائية بمعنى الكلمة وبدأ كل منها بتوظيف ورقة المعارضة ضد الآخر حيث استضافت إثيوبيا لاجتماع الرابع للقيادة العلا للتنظيمات الارترية ال 11ومنحت لها مكاتب في أديس أبابا،ومن جانبها بدأت ارتريا أيضا بدعم المعارضة الإثيوبية خاصة جبهة التحرير"الأرومو" وجبهة تحرير بني شنقول في غرب إثيوبيا والاتحاد الإسلامي وجبهة تحرير الأوغاد ين وفتحت لهم معسكرات بالقرب من الحدود الإثيوبية وقدمت لهم كافة أنواع الدعم، وقد أفضت هذه الحرب إلى إضعاف النظام الاريتري على المستويين الداخلي والخارجي الأمر الذي شجع المعارضة داخل الحزب الحاكم في ارتريا إلى أن تخرج من صمتها وتدعو علنا إلى إصلاح جذري في آليات اتخاذ القرار وإصلاح أجهزة الدولة والحزب و الجد من نفوذ أسياس أفورقي، ومن المؤكد أن الحرب قد أرهقت البلدين على المستوى الاقتصادي وسوف تؤثر سلبا على مناخ الاستثمار الخارجي فيهما لعدم ثقة المستثمرين حول الأوضاع الأمنية والسياسية. أما الجانبين البشري والمادي فلقد بلغ عدد ضحايا النزاع منذ بداية إلى غاية أفريل 2000م 50ألف ضحية وحسب تقديرات اللجنة الإثيوبية للوقاية من الكوارث هناك 392ألف إثيوبي في الشمال و15ألف اريتري حولوا من مناطقهم إضافة إلى ما سبق هناك مشكل آخر تعاني منه غالبية الدول الإفريقية وهو المجاعة،حيث زادت حدته باندلاع النزاع بين الدولتين مما أدى إلى سقوط ضحايا بلغ عددهم 400شخص في منطقة الأوغاد ين الإثيوبية لوحدها [1].

[1] فارس العربي: المرجع السابق، ص64-65.

ساهمت الدول الغربية بتقديم المعونات الغذائية كطريقة لفرض السلام وحمل الدولتين للتعاون في هذا المجال،حيث اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية نقل هذه المساعدات عن طريق ميناء عصب الارتري لإجبارهما على التعاون،لكن إثيوبيا رفضت ربط مشكل المجاعة بالنزاع مع ارتريا [1].

بالإضافة إلى ذلك:-استنزاف موارد الدولتين،وتوجيه معظم دخلها لشراء السلاح

-خسرت ارتريا العائدات التي كانت تجنيها من تدفق تجارة إثيوبيا عبر موانئها وأراضيها.

-توقف الانتخابات التي كان مقررا إجراؤها في عام 1998مفي ارتريا وقد اتهم الرئيس الارتري بأنه أثار المشكلات لتأمين بقائه في الحكم.

-أدت هذه الحروب لهجرة العديد من المواطنين من مناطق القتال إلى دول مجاورة

-هذا الصراع يهدد أمن البحر الأحمر، والمناطق النيلية وهي مناطق تضم مصر وغرها من الدول الإفريقية [2]، إن الأوضاع الداخلية المتشعبة بين طرف النزاع، جعلت كل طرف يتجه لتبني قوى المعارضة ضد الطرف الآخر ودعمها،وأن تزايد تدهور الأوضاع الاقتصادية على نحو قد يقود كلا البلدين إلى حافة الانهيار مع تفاقم مشاكل اللاجئين بتوالي تدفق أعداد متزايدة منهم، ولعل ما ساهم في تأجيج الصراع هو الدور الخارجي الذي بدا منحازا إلى الجانب الإثيوبي فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تراهن على إثيوبيا من أجل بقائها شوكة في مواجهة القوى الإسلامية في السودان من ناحية، وإمكانية تهدد الأمن القومي المصري من ناحية ثانية. وبالنسبة لروسيا فهي ترى في زيناوي الصديق الأجدر بتوثيق الصلة معه وأخذت مبيعات السلاح الروسي لزيناوي في التزايد ولعبت دورا هاما في نجاح إثيوبيا في حسم المعركة لصالحها من خلال إمدادها بالطائرات الروسية[3]

---

[1] العربي فارس: المرجع السابق، ص 66.

[2] شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، ط2،1422هـ، ص402.

[3] فيصل مقدم: المرجع السابق، ص 91.

-ولقد ظهر هذا التحيز الروسي لإثيوبيا في اجتماعات مجلس الأمن، حيث كان المجلس يقوم بفرض العقوبات على البلدين لوقف القتال فقد اعترضت موسكو على مشروع قرار بريطاني يقضي بحظر بيع أو توريد السلاح لكلا الجانبين وفي المقابل اقترحت توجيه دعوة لوقف إطلاق النار وعقد اجتماع بينهما في اقرب وقت لبحث النزاع بإشراف منظمة الوحدة الإفريقية.

-والأمر نفسه بالنسبة لإسرائيل التي تحولت من دعم ارتريا في البداية لدعم إثيوبيا مقابل استخدام ورقة المياه للضغط على مصر والسودان.

-وعليه فإن الصراع الدولي على المنطقة يهم القوى العالمية ذات المصالح المختلفة وللتاريخ نفسه في تلك المنطقة كان صراعا حول الممرات المائية الهامة منذ عهود الصراع بين الأتراك والبرتغاليين إلى أن استقر الأمر لايطاليين بعدها التي سلمت اريتريا لإمبراطورية العثمانية، ثم تجدد الصراع من خلال أطراف جديدة كالاتحاد السوفيتي سابقا وأمريكا والعرب وإسرائيل التي تعاظم نفوذها في عهد هيلاسيلاسي في النصف الثاني من القرن20م، وبالنظر إلى هذه الأهمية الإستراتيجية للمنطقة حاولت إثيوبيا دائما التقرب من الأوروبيين وإسرائيل ، ثم من إحدى الدولتين العظيمين أثناء الحرب الباردة لتعزيز الكيان الإثيوبي الذي ظل في تناقضات عرقية ودينية وحضارية واقتصادية وإقليمية ودولية[1].

[1] فيصل مقدم: المرجع السابق، ص ص 92-93.

المبحث الأول: خلفيات الوساطة الجزائرية في النزاع

المبحث الثاني: ظروف انعقاد الدورة ال35 لمؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر.

المبحث الأول: خلفيات الوساطة الجزائرية في النزاع:

إن الحديث عن خلفيات الوساطة في القرن الإفريقي يمكن أن يتناول الكثير من المواضيع، وهي على كثرتها يصعب التعرض لها وإعطائها حقها في دائرة هذه الدراسة، ففهم طبيعة السياسة العامة في القارة الإفريقية يمكن أن يساعد على فهم أهمية الجزائر كدولة في القارة الإفريقية، وكذلك على طبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به في الحاضر والمستقبل لصالح القضايا الإفريقية ، فالسياسة الجزائرية مرت بمرحلتين أساسيتين هم، الأولى ركزت فيها على الجانب السياسي، فحرب الاستعمار ودعمت حركات التحرر، أما المرحلة الثانية، فقد اهتمت فيها بالجانب الاقتصادي للقارة الإفريقية في علاقاته بمظاهر الفقر والمجاعات.... فلقد كانت منطقة القرن الإفريقي(ينظر: الملحق رقم03، ص92) من أكثر المناطق مسرحا للنزاعات وذلك في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي مثل الصراعات بين الصومال وجيرانها، وإثيوبيا وجيرانها، وكذلك بين نظام أديس أبابا وحركات في الداخل. وهو الأمر الذي نجده في كل الدول الإفريقية، بما فيها السودان وأغلبية هذه الصراعات حول الحدود ، والتنافس والسيطرة على السلطة، وبشأن طبيعة النظام السياسي الذي ينبغي أن يسود، فلقد عايشت الجزائر كل حروب القرن الإفريقي المعاصرة[1].

و يجدر بالذكر أن الدور الذي لعبته الجزائر في الدفاع عن مصالح الدول الإفريقية قد جعلها تفوز بعضوية لجنة 24ولجنة العشرين التي استحدثها صندوق النقد الدول كما مثل مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بالجزائر عام 1968م منعرجا حاسما في مسألة تصحيح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة السمراء[2].

---

[1] محمد بوعشة: الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإريترية، دار الجيل للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2004، ص ص104 -105.

[2] منصف بكاي: دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2017م، ص189.

لقد كانت سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي مسرحا للصراعات عديدة كانت تعكس التعقيد التي تتميز به[1] منطقة القرن الإفريقي[2] ، ويعود ذلك التعقيد إلى التنوع في التركيبة البشرية والتعدد في الديانات بن المسيحية واليهودية والإسلامية والتصور الذي تُكنه كل ديانة إلى الديانة الأخرى وكذلك ما هو قائم بين نظام أديس أبابا وحركات في الداخل وهو الأمر الذي نجده في كل دولة من دول منطقة القرن الإفريقي، ويمكن فهم ذلك بالتواجد العسكري الفرنسي الذي يقوم في الحقيقة بدور الحماة للنظام هناك،وهي في معظمها صراعات حول الحدود والتنافس حول السيطرة على السلطة وبشأن طبعة النظام السياسي الذي ينبغي أن يسود، وأخيرا حول نوع التحالفات في الداخل ومع الخارج.لقد عايشت الجزائر كل أزمات وحروب القرن الإفريقي المعاصرة ولاسيما النزاع بين الصومال وإثيوبيا حول منطقة الأوغادين وحروب إثيوبيا وإريتريا وحروب إثيوبيا الداخلية وفي جيبوتي، وقد كانت الدول الكبرى تقف إلى حد ما وراء هذه الأزمات والحروب النظر إلى عدة اعتبارات من بينها الموقع الجيو استراتيجي الهام للمنطقة، حيث تبارز الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية طولا من خلال دول المنطقة و أو لهم الصومال وإثيوبيا وتبادلا الأدوار في هاتين الدولتين وبعد كسر شوكة الاتحاد السوفياتي بقيت الولايات المتحدة الأمريكية، كقوى عظمى بدون منافس تؤثر بصفة مباشرة على مسرح الأحداث وتترقب الوضع[3].

---

[1] فارس العربي: المرجع السابق، ص68-69.

[2] القرن الإفريقي: كمصطلح جغرافي وسياسي حديث نسبا وقد اختلفت الآراء حول وضع تعريف دقيق للبقعة الجغرافية، التي يمكن أن يطلق عليها اسم القرن الإفريقي وهو ذلك الرأس النائي من اليابسة الناطح من البحر على شكل قرن وعليه فإنه يشمل على كل من إثيوبيا والصومال وجيبوتي (ينظر: عبد الرزاق علي عثمان، القرن الإفريقي التاريخ والجيوبولتيك، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر،(د –ت)، ص 366)، أيضا(ميلود وضاحي: السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول إفريقيا دراسة حالة القرن الإفريقي1990-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، إشراف محمد شاعة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية 2014-2015).

[3] فارس العربي: المرجع السابق، ص69.

فبعد أن كانت أمريكا تدير كافة الأمور السياسة في أديس أبابا منذ الحرب العالمية الثانية حل محلها الاتحاد السوفياتي بعد انقلاب عام 1977م الذي جاء بحكم يتبنى الشيوعية كإيديولوجية في الداخل و وفي المجال الخارجي، وهو ما حدث كذلك في الصومال بعد[1] حرب الأوغادين عام 1977م-1978م[2] حيث أعتبر نظام موقاديشو أن الاتحاد السوفياتي أخل بتعهداته وذلك بوقفه إلى جانب النظام الشيوعي في أديس أبابا أثناء تلك الحرب لذلك قرر فسخ العلاقة مع موسكو واستبدلها بعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية أما الجزائر التي كانت الدائرة الإفريقية هي إحدى الدوائر الهامة في توجهات سياستها الخارجية من خلال ما أكدته مواثيقها الرسمية التي تعتبر السياسة الإفريقية ليس بخيار ظرفي، وإنما هو نابع من إدراكها للتحديات الموجودة داخل بيئتها الإفريقية، فقد سعت أن يتم حل مشاكل القرن الإفريقي في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، ومن هذا المنطلق دعمت الجزائر الحركات الاريترية دبلوماسيا، لكل ثقل الحرب الباردة وخاصة انفجار قضية الصحراء الغربية[3] لم يتركا خيارات كثيرة أمام الجزائر لتقدم وساطتها هناك وفي أماكن أخرى من إفريقيا، فأثناء هذه التطورات في القرن الإفريقي، كانت الجزائر غائبة تماما عن الساحة اللهم إلا من حيث تواجدها الشكل في الجلسات الدورية لمنظمة الوحدة الإفريقية منذ مناقشتها قضايا القرن الإفريقي، وذلك بسبب الأزمة[3].

---

[1] فارس العربي: المرجع السابق، ص69-70.

[2] حرب الأوغادين: وهي مشكلة واجهت الصومال بعد الاستقلال عام1960م سببها ترسيم الحدود وهي حرب وكفاح مسلح من أجل انتزاع الصومال حقها من إثيوبيا على يد جبهة تحرير الصومال الغربي التي طالبت بحق تقرير المصير لهذا الإقليم منذ الستينات بدعم من قبل النظام الصومالي، حتى تمكنت عام 1977م من تحقيق انتصارات مهمة على النظام الإثيوبي (ينظر: سميرة عبد الرزاق عبد الله، النزاع الصومالي الإثيوبي حول الأوغادين 1960-1978م، **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد26، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2015، ص98)، أيضا(علي صبح: النزاعات الإقليمية في نصف القرن1945-1995، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006م، ص287).

[3] القضية الصحراء الغربية(1975-1996م)تندرج ضمن حروب الدفاعية وهذا باعتبار أن المقاتلين الصحراوين يعتقدون أنفسهم يحاربون القوات التي استولت على أرضهم، سواء الاسبانية أو الموريتانية أو قوات الجيش المغربي منذ سنة 1976م(ينظر: مصطفى عبد النبي، استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، إشراف بن عامر تونسي ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، السنة الجامعية2013-2014م، ص31).

[3] فارس العربي: المرجع السابق، ص 70.

الشاملة التي انفجرت ابتداء من أكتوبر 1988م وهي الأزمة التي شلت فعلا حركات الدبلوماسية بفعل تلاشي قوتها وسمعتها ليس في إفريقيا فحسب ولكن عبر أنحاء العالم، وفي هذا الوقت الذي تعاني فيه الجزائر من عوامل داخلية وخارجية أعلنت عن قبولها أداء وساطة في القرن الإفريقي بن كل من اريتريا وإثيوبيا وقت انعقاد المؤتمر 35في الجزائر العاصمة[1]، وبين ميثاق الأمم المتحدة أن على الدول الأعضاء أن تتعهد بتسوية جميع المنازعات التي تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية، وتحقيقا لذلك قررت إنشاء لجنة للوسائط والتوفيق والتحكيم، وتؤلف وتحدد شروط الخدمة فيها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ويعتبر هذا البروتوكول جزءا لا يتجزأ من هذا الميثاق، وتختص اللجنة بنظر المنازعات التي تقع بين الدول الإفريقية فقط، ولا تختص بنظر المنازعات التي تقع بين إحدى الدول الإفريقية والغير إفريقية واختصاص اللجنة اختياري، أي يتم عرض النزاع عليها بموافقة الطرفين المتنازعين، ولهذه اللجنة ثلاث أساليب في فض المنازعات هي: الوساطة، التوفيق، التحكيم ، فلقد تطورت آلية تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية لتأخذ صبغة محددة منها[2]:

-**الوساطة:** إذ اتفقت أطراف النزاع على اللجوء إلى الوساطة، وبعد إحالة النزاع إلى اللجنة من قبل الأطراف المتنازعة، فإن رئيس اللجنة يعين وسيطا من بين أعضاء اللجنة، الذي يحاول التوفيق بين الدول المتنازعة، حيث يقوم بتقديم مقترحاته إلى الأطراف المتنازعة، فإذا وافقت عليها، فإنها تقوم بالتوقيع على الوثيقة المتضمنة لتلك المقترحات، أما في حالة رفضها، فإن مهمة الوسيط تعتبر قد انتهت، ويقصد بالوساطة سعي دولة لإيجاد حل لنزاع قائم بين دولتين عن طرق اشتراكها مباشرة في مفاوضات، تقوم بها الدولتان متنازعتان لتقريب بين وجهات النظر[3].

---

[1] فارس العربي: المرجع السابق ، ص71.

[2] أحمد قلي: قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون، إشراف معاشو عمار، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو-، السنة الجامعية2013م، ص22.

[3] حميد زايدي: المرجع السابق، ص142.

وبما أن الوساطة تتقارب مع المساعي الحميدة في عدة نقاط تتشابه، فهي تعتبر كذلك نوعا اختياريا للتسوية السلمية للنزاعات[1].

كما يرى البعض الآخر أن الوساطة هي قيام جهة أو طرف دولي ثالث، دولة، منظمة دولية،

شخصية دولية، لمحاولة التوفيق بين أطراف النزاع، ليس فقط من خلال العمل على جمعهم على مائدة المفاوضات. كما هو الحال بالنسبة للمساعي الحميدة، وإنما أيضا المشاركة مباشرة في النزاع بتقديم المقترحات التي قد يكون من شأنها المساهمة في التوصل إلى حل وسط مقبول من جانب هذه الأطراف المتنازعة جميعا، ويعرفها البعض بأنها: "المسعى الذي تقوم به دولة أو منظمة دولية أو إقليمية أو شخصية بارزة، بغية إيجاد تسوية للخلاف القائم بين دولتين متنازعتين أو إنهاء حالة الحرب الناشبة بينهما".

-**التوفيق:** في هذه الحالة يتفق رئيس اللجنة مع أطراف النزاع على تكوين هيئة توفيق تتكون من ثلاثة أعضاء من بين أعضاء اللجنة التي تتكون مهمتها التوفيق بين وجهات النظر المختلفة للتوصلّ إلى حل للنزاع، وفي الأخير تقدم تقريرا تذكر فيه ما توصل إليه الطرفان في حالة النجاح، أو تذكر فيه أنها لم تصل إلى تسوية النزاع، وبذلك تنتهي مهمتها.

-**التحكيم:** إذ اتفقت الدول المتنازعة على عرض النزاع على التحكيم، فيجب على كل طرف منها أن يختار محكما واحدا من أعضاء اللجنة اللذان بدورهما يتفقان على اختيار شخص ثالث من بين الأعضاء ليكون رئيسا للمحكمة. وإذا تعذر ذلك، فيكون من اختصاص مكتب لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم أن يختاره[2].

---

[1] مختار بسكاك: حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف محمد المدهون، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران، السنة الجامعية 2011-2012م، ص80.

[2] حميد زايدي: المرجع السابق، ص143.

التحكيم أقدم طريقة عرفتها الإنسانية لتسوية النزاعات، ويتم اللجوء إليه في الأصل برضا المتنازعين، ولا تجبر دولة ما على الالتجاء إلي التحكيم إلا إذا وافقت على ذلك.

ونزاعات الحدود. كغيرها من النزاعات. كثيرا ما يفضله أطراف النزاع الالتجاء إلى التحكيم الدولي، لتسوية النزاع بواسطة قضاة من اختيارهم.علما أن هناك نوعين هامين من التحكيم الدولي هما التحكيم الإجباري والتحكيم الاختياري. وإن كان للتحكيم محاسن فإنه لا يخلو من مساوئ.

إن القرار الصادر عن هيئة التحكيم هو قرار ملزم بالضرورة لأطراف النزاع، وهذا الالتزام لا يتعارض مع الإرادة الحرة للأطراف، حيث أن خضوعه لقرار الهيئة يعد خضوعا لسيادتهم، وهذا بعد اختيارهم للهيئة التحكمية بإرادتهم الحرة.

بعد أكثر من عشريتين من النزاع المسلح بين الدولتين. إثيوبيا واريتريا، وأخيرا تم الاتفاق على مضمون المساعي الحميدة التي تقدمت بها الجزائر في إطار منظمة الوحدة الإفريقية[1] بما يسمى بالسياسة الخارجية التي تعتبر العلاقات الرسمية التي يقودها فاعل مستقل(الدولة) في العلاقات الدولية[2]، وذلك بعد عدة محاولات فاشلة، ففي جويلية 1999م تم اتفاق الطرفين على وقف إطلاق النار، واللجوء إلى التسوية السلمية للنزاع وذلك تطبيقا لاتفاق الإطار لمنظمة الوحدة الإفريقية[3]، وفي الأخير نستنتج بأن تنامي نشاط الدبلوماسية الجزائرية على المستوين الإقليمي والدولي كان له الأثر الايجابي في استرجاع الجزائر لمكانتها بالنظر إلى الأهداف التي حققتها[4].

---

[1] حميد زايدي: المرجع السابق، ص144.

[2] خديجة لعريبي: السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11سبتمبر 2001، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولة وإستراتيجية، إشراف عبد الناصر جندلي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014م، ص12.

[3] حميد زايدي: المرجع السابق، ص144.

[4] وهيبة دالع: دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية1999-2006م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، إشراف بومهري بلقاسم، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2007-2008، ص105.

المبحث الثاني: ظروف انعقاد الدورة ال35 لمؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر.

منذ قام النزاع المسلح الإثيوبي الاريتري في ماي 1998م، تعددت مساعي جهود الدول والمنظمات الإقليمية والدولية إلى حل النزاع حلا رسميا، إلا أن هته الجهود لم ترقى إلى درجة الوساطة، ولعل أهم تلك المبادرات هي تلك التي يقوم بها فريق العمل الأمريكي الرواندي في 03-06-1998م، حيث تضمنت هذه المبادرة أربع نقاط وهي:

1-انسحاب القوات الاريترية من المناطق المتنازع عليها.

2-نزاع السلاح في تلك المنطقة جعل منها منطقة منزوعة السلاح.

3-إخضاع المنطقة لمراقبة وسطاء دوليين وعودة الإدارة المدنية.

4-إجراء تحقيق يقوم به وسطاء حول مطالب البلدين.

-إن هذه المبادرة رفضت من الجانب الاريتري الذي اتهم القائمين بها بالتحيز لصالح إثيوبيا، التي أعلنت قبولها بالمبادرة قبل عرضها، على دولة اريتريا، وبالرغم من ذلك تشكلت هذه المقترحات أساسا لظهور مواقف دولية عديدة.

فبالنسبة لمبادرات دول المنطقة –القرن الإفريقي–تمثلت في المسعى الذي قام به رؤساء جمهوريتي أوغندا وجيبوتي، حث قام الرئيس الأوغندي يوري موسفيني بزيارة إلى البلدين في بداية جويلية 1998م، عرضا وساطته للطرفين لحل النزاع، ولكنها وجهت بالرفض واستمرت المواجهات العسكرية، كما لم تنجح المساعي الحميدة التي قام بها الرئيس الكونغولي لوران ديزيري كبيلا في نفس الشهر، لإقناع الطرفين قصد الدخول في مفاوضات لتسوية النزاع بالوسائل السلمية[1].

[1] بلقاسم لحول: المرجع السابق، ص75.

لقد سعت الجزائر على أن يتم حل مشاكل القرن الإفريقي في إطار منظمة الوحدة الإفريقية وبعيدا عن تنافس العملاقين وهذا دون أن تسلم ف موقفها بتأيدها ودعمها لكل الحركات التي كانت تناضل من أجل استقلالها. ومن هذا المنطلق دعمت الجزائر الحركات الإريترية دبلوماسيا.لكن ثقل الحرب الباردة وخاصة انفجار قضية الصحراء الغربية لم يتركا خيارات كثيرة أمام الجزائر لتقديم وساطتها هناك،وفي أماكن أخرى من إفريقيا مع العلم أن الدبلوماسية الجزائرية رائدة في هذا المجال منذ ثورة التحرير وأثناء هذه التطورات في القرن الإفريقي، كانت الجزائر غائبة تماما عن الساحة، إلا من حث تواجدها الشكلي في الجلسات الدورية لمنظمة الوحدة الإفريقية منذ مناقشتها قضايا القرن الإفريقي ، وذلك بسبب الأزمة الشاملة التي انفجرت ابتداءً من أكتوبر عام 1988م واستمرت إلى أواخر التسعينات وهي الأزمة التي شلت فعلا حركات الدبلوماسية بفعل تلاشي قوتها وسمعتها ليس في إفريقيا فحسب ولكن عبر أنحاء العالم.

وفي هذا الوقت تعاني فيه من عوامل داخلية وأخرى خارجية أعلنت الجزائر عن قبولها أداء الوساطة في القرن الإفريقي وقت انعقاد المؤتمر الخامس والثلاثين في الجزائر العاصمة[1].

[1] فيصل مقدم: المرجع السابق، ص87.

تمكنت الجزائر أثناء انعقاد قمة واقادوقو(Ouagadougou)الرابع والثلاثين[1] لمنظمة الوحدة الإفريقية [2]عام 1998ممن أن تحصل على موافقة الدول الأعضاء من أجل تنظيم واستقبال المؤتمر المقبل لهذه المنظمة على أراضيها، ويبدو أن الموضوع لم يتداول فيه كثيرا بالرغم من تحفظات بعض الحكومات على الوضع الأمني في الجزائر بشكل خاص وبشأن سياستها الخارجية عموما.

-وقبيل انعقاد هذا المؤتمر حصل انتخاب رئيس جديد للجزائر[3] السيد عبد العزيز بوتفليقة[4] خلفا للرئيس اليامين زروال الذي قدم استقالته معلنا بذلك عن تقليص عهدته وتنظيم انتخابات مسبقة في 15أفريل 1999م ، والظاهر أن التصور الجزائري كان يستهدف استغلال وقت انعقاد المؤتمر لديها كمحاولة لفك الحصار المضروب على الجزائر منذ سنوات وإضفاء البريق إلى صورتها المتضررة،ولا تدري حينئذ ما هي الأوراق التي كانت بحوزة الجزائر فلم تكن هناك عوامل إيجابية قوية يمكن أن تنطلق منها لاستعادة بعض ما كانت تتمتع به القارة الإفريقية، بل أن كثيرا من الدول هناك واجهت الجزائر بموقف عدائي متنوع ومتفاوت الأشكال إلى حد أن بعضهما كان ينظر بنظرة ارتياح لما يحدث من عنف وتفكك على الأصعدة السياسية والسوسيو اقتصادية والثقافية وفي المجال الخارجي[5].

---

[1] العربي فارس: المرجع السابق، ص70.

[2] منظمة الوحدة الإفريقية بدأت أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن20 تتبلور فكرة الوحدة الإفريقية. وظيفتها التسوية السلمية للمنازعات الإفريقية التي تتولد بين دول الأعضاء في المنظمة باعتبارها الوظيفة الأولى(ينظر: عادل عبد الرزاق، إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي"رؤية مستقبلية"، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ،2007م، ص13).

[3] العربي فارس: المرجع السابق، ص70.

[4] عبد العزيز بوتفليقة من مواليد 02مارس 1937بمدينة وجدة المغربية تلقى فيها تعليمه من الابتدائي حتى الثانوي ومكنته حنكته وخبرته أن يتقلد مناصب عدة أثناء الثورة التحريرية وبعدها (ينظر: عديلة محمد الطاهر: أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية(1999-2004م)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية والعولمة، إشراف بوقارة حسين، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، السنة الجامعية 2004-2005م، ص54).

[5] العربي فارس: المرجع السابق، ص71.

-ونجد كذلك من الدول الإفريقية، من رأت أن الوقت مناسب لإعادة النظر في موقفها بشأن قضية الصحراء الغربية وكانت تعتزم طرح هذا الموضوع في الجزائر ذاتها أثناء انعقاد المؤتمر ال35للمنظمة الإفريقية.

وعلى هذا الأساس لم تخف الجزائر موقفها فوضعت أمام الفضاء الإفريقي والدولي مبدأ تقرير المصير في مواجهة مع أطروحة الحق التأريخي التي تبناها النظام المغربي في إقليم الصحراء الغربية وهو أمر لا تزال الجزائر متمسكة به.

ومن هذه الدول بوركينافاسو، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكاميرون، ساحل العاج، غينيا والسنغال التي تقود على ما يبدو هذه المجموعة على علاقاتها بإعادة طرح موضوع الصحراء الغربة بغية إنهاء تواجدها كعضو لدى منظمة الوحدة الإفريقية.

-والسؤال الذي يطرح هنا هو كيف أمكن للجزائر أن تدخل في وساطة لحل النزاع الإثيوبي الاريتري دونّ أن تعرف المآل الذي سينتهي عنده؟

وكيف تقبل المنظمة الإفريقية بوساطتها في هذا النزاع في ظل الظروف الداخلة والخارجية الاستثنائية؟ لذلك فالمسألة لم تعد الحدث ف حد ذاته،بمعنى أن هدف الجزائر من استقبالها للمرة الثانية مؤتمر القمة الإفريقية لم تبعد هذا الاستقبال نفسه من حيث أن توافد الوفود الإفريقية على العاصمة الجزائرية هو في حد ذاته نوع من التنافس الداخلي وفي نفس الوقت لفت نظرا الرأي العام العالمي إلى أن الجزائر بدأت تستعيد بعض الاستقرار في الداخل مع محاولة تحسين صورتها إلى الخارج، والدليل هذا اللقاء الإفريقي على أعلى مستوى[1].

[1] فارس العربي: المرجع السابق، ص 71.

لقد كان هذا التصور على شكله البسيط كما نتصور بالنظر إلى ثقل الأزمة عام 1988م وهو التاريخ الذي تمت فيه دعوة الجزائر لاحتضان القمة الخامسة والثلاثون .ولكن بمجيء الرئيس بوتفليقة ظهرت طموحات أخرى تريد من خلالها استغلال القمة الإفريقية بكل السبل المتاحة لعلها تستطيع التخفيف من صورة الجزائر المهمشة والمتآكلة والمنعدمة التأثير على مستوى الساحة الإفريقية وخارج هذه الساحة.

ومنذ أن ورثت الجزائر الرئاسة السنوية للمنظمة خلال الدورة ال35لمؤتمر الحادي لرؤساء الدول والحكومات في الفترة 10-12سبتمبر 1999م، رتبت الجزائر الشروط الضرورية لإنجاح وساطتها، ويمكن تفسير الاستثمار الجزائري في رئاسة المنظمة بعوامل عديدة نذكر منها:

أولا:الرئيس الجزائري كان يولي اعتبار كبير لشؤون القارة الإفريقية من ستينات القرن الماضي وكان قد حصل على مصداقية قارية ودولية، عندما كان سنة 1963م، أصغر وزراء الشؤون الخارجية للأفارقة، وتولى هذه المهمة حتى عام 1978م، وترأس الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1974م، مما أكسبه صورة الشخص المدافع عن شؤون إفريقيا والعالم الثالث في العديد من المنابر الدبلوماسية.

ثانيا:لدى الجزائر على عكس العديد من البلدان الإفريقية تقاليد دبلوماسية ومؤسسات حقيقية وأداء على نحو فعال، حيث كانت من بين الدول الأولى المساهمة في نشأة المنظمة، وكانت الجزائر قادرة على تحمل التكاليف المالية اللوجستية للوساطة، بما في ذلك توفير للممثل الشخصي للرئيس الجزائري طائرة دائمة لأداء العدد من الرحلات بن الجزائر العاصمة وأديس أبابا وأسمرة[1].

[1] فارس العربي: المرجع السابق، ص ص72 -73.

ثالثا: عدم وجود القرب الجغرافي بين الجزائر (المنطقة الشمالية للمنظمة) مع كل من طرفي هذا يمثل بالنسبة للجزائر من خلال وساطتها في هذا النزاع، على نحو ما إعادة دين قديم إلى إثيوبيا، حين ساهم الإمبراطور الإثيوبي هايلي سيلاسي في توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين الجزائر والمغرب في عام 1963م واقترحه لعقد لقاء بين الرئيس الجزائري بن بلة والملك الحسن الثاني على أرض محايدة في باماكو(مالي)في إطار الوساطة التي قامت بها المنظمة في ذلك الوقت.

-في الواقع، لقد منحت مصداقية الجزائر ورئيسها القدرة على طمأنة أطراف النزاع والمجتمع الدولي.

-لذلك اعتمدت خطة سريعة قبل انعقاد المؤتمر في أقل من شهر ونصف، وذلك بالنظر إلى أن انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية الجزائرية حصل في 15-04-1999، وأن موعد مؤتمر القمة الإفريقية محددا مسبقا بشهر جويلية من نفس العام.

-وانطلاقا من هذه اللحظة تركز الأمر في البداية على أن طرح الجزائر المواضيع القليلة والحرجة مرتبطة بحضور أكبر قدر ممكن من الرؤساء والملوك الأفارقة للقمة ال35، ضف إلى ذلك أن حضور مكثف لهؤلاء في الجزائر قد يفسر بشيئين اثنين هما:

أولهما:نجاح الرئيس الجديد في إقناع العديد من القادة بزيارة الجزائر بهذه المناسبة الخاصة وأن عددا كبرا منهم كف عن حضور مؤتمرات القمة الإفريقية لعدم فعالتها والعوامل الأخرى[1].

[1] العربي فارس: المرجع السابق، ص73.

ثانيهما: إن ما ينتهي إليه المؤتمر من قرارات قد يكون له مصداقية أوسع، وهو ما حاولت الجزائر أن تصله عند طرحها موضوع الإرهاب مثلا ليس كظاهرة جزائرية وإنما باعتبارها ظاهرة إفريقية كذلك.

-والأمر ذاته بالنسبة لطرح وساطتها في النزاع الإثيوبي الاريتري فباعتماد هذه الوساطة يعني كذلك إضفاء قبول عام وطابع رسمي علها من قبل جميع القادة الحاضرين وهو ما قد ينعكس إيجابيا على صورة الجزائر الخارجية، إضافة إلى ما قد يؤدي إله من ارتياح في الداخل.

-وهذا ما يفسر انتقال عدد من الوفود الجزائرية إلى مناطق متعددة في إفريقيا طيلة شهر يوليو 1999م بهدف حث قادة الدول المشاركة في المؤتمر الجزائر، فحتى الدول كانت تقف موقف تحفظ اتجاه السياسة الجزائرية أرسل إليها مبعوث خاص لتلطيف الجو ودعوتها للمساهمة ف معالجة القضايا الإفريقية من خلال مشاركتها في قمة الجزائر هذه.

بل أن الأمر وصل إلى وضع الطائرة الخاصة بالرئيس بوتفليقة تحت تصرف بعض القادة في الوقت الذي يرونه مناسبا، كما تم تخصيص رحلات جوية خاصة أخرى لنقل بعض الرؤساء والوفود الإفريقية إلى الجزائر حتى لا يكون هناك حجج لعدم المشاركة، بل أن هذا السلوك أثر ف نفوس الكثير من الأفارقة بصرف النظر عن القرارات والتأويلات التي طرحت بشأنه هنا وهناك.

-وحسب ما أوردته بعض عناوين الصحافة الوطنية أثناء انعقاد مؤتمر القمة فإن الجزائر تحملت تكلفة هذا المؤتمر التي وصلت إلى 50مليون دولار أمريكي، وهناك من طرح بعض الدول والأمانة العامة للمنظمة الإفريقية ساهمت في تغطية بعض المصارف إلا أن الجهد المالي الأساسي كان جزائريا[1].

[1] فارس العربي: المرجع السابق، ص ص 73-74.

–وسيرا في هذا السعي وفرت الجزائر الوسائل المادية للمشاركين كافة كالوسائل الإعلامية والتكنولوجية الحديثة لتغطية أشغال المؤتمر، وقد اعتمدت في ذلك على ما هو متوفر لدى العديد من المؤسسات كالبنوك والبريد وغيرها.

ولم تنسى أهم معطى يتوقف عليه نجاح المؤتمر وجعل أشغاله تتم في راحة وبشكل عادي وهو العامل الأمني الذي كان الكثير من الأفارقة متخوفين ومترددين للسفر إلى الجزائر وقد وفرت الأجهزة الجزائرية المختصة للنظام والأمن والسهر على راحة المشاركين طيلة انعقاد المؤتمر.

إلى أن غادروا الجزائر، وهو أمر لفت إعجاب بعض المشاركين الذين استحسنوا التنظيم الجيد للمؤتمر وكأن الجزائر لا تعاني ولم تتعرض لأزمة قوة امتدت لأكثر من عشر سنوات.

إذن وبالرغم من ثقل الأزمة الداخلية وتحفظ الكثير من الدول الإفريقية تجاه الجزائر ومحاولة بعض الدول تحجيم وتهميش مؤتمر الجزائر ال35للمنظمة الإفريقية غيرّ أن الجزائر استطاعت في فترة ضيقة للغاية وهو ما لفت انتباه الكثير، كالولايات المتحدة الأمريكية أن تتغلب على هذه العوائق وتنجح في استقبال عدد هائل من الرؤساء الأفارقة، حيث بلغ عددهم 45رئيس دولة ورئيس حكومة من بين 53 وهو رقم لم تشهد مؤتمرات الوحدة الإفريقية منذ سنين عند انعقاد مؤتمرها العادي السنوي[1].

[1] فارس العربي: المرجع السابق، ص ص74 –75.

المبحث الأول: المفاوضات الإثيوبية الإريترية غير مباشرة بالجزائر

المبحث الثاني: وقف إطلاق النار واتفاق السلام النهائي

المبحث الأول:المفاوضات الإثيوبية الاريترية غير المباشرة بالجزائر.

في ظل موافقة إثيوبيا على الوثيقة غير الرسمية التي أرسلها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في ديسمبر 1999م المتضمنة توضيحات جديدة تهدف إلى تدعيم السلام وتعزيز التدابير الفنية بصفة تسمح بالموافقة عليها، تمسكت اريتريا بالصيغة الأولى لوثيقة التدابير الفنية التي سبق وأن قبلتها، وأمام هذا الوضع الجديد اقترح الرئيس الجزائري إجراء مفاوضات غير مباشرة بين البلدين قصد الوصول إلى صيغة ترضي الطرفين وذلك من خلال النقاط المشتركة في وثيقة اتفاق إطار العمل وطرق تنفيذه، وعليه قدمت دعوة للبلدين من قبل رئاسة المنظمة لأخذ وفديهما إلى الجزائر لبدء المفاوضات غير مباشرة[1]، لقد مكنت المفاوضات مسار صعبا استمر لسبع جولات دامت18شهرا واعتبرت الجزائر العاصمة مركزا لاتصالات العامة شأن هذا النزاع ومقرا للمفاوضات غير المباشرة وقد امتدت أربع منها في 2000وكانت كالتالي:

-الجولة الأول:

بدأت من 25جويلية 1999وقد استغرقت أربعة أيام كاملة، تشكلت من وفد عن منظمة الوحدة الإفريقية برئاسة السد أحمد أويحي مبعوثا شخصيا للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وقد ارتكزت من وراء هذه الزيارة في البث مع رئيس الدولتين المتنازعتين طرق تنفيذ توصيات قمة الجزائر خاصة الاتفاق الإطار للمنظمة الإفريقية وآلياته وفي هذه المحادثات أكدت ارتريا التزامها التام بالاتفاق واستعدادها لتنفذ مخطط السلام الإفريقي، وقد أخذت الجزائر بعين الاعتبار نقاط الالتقاء والاختلاف مع دراسة مقترحاتها للخروج بنتيجة تسهل تسوية النزاع[2].

---

(1) فارس العربي: المرجع السابق، ص80.

(2) محمد الطاهر بنادي: الجزائر دبلوماسيا في خدمة القضايا الإفريقية، ملتقى الوطني موسوم من تنظيم مخبر الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر، يومي 21-22أفريل2018، ص12.

الجولة الثانية: وفي الفترة مابين 5إلى11-08-1999م قام وزير العدل آنذاك السيد أحمد أويحي بصفته ممثلا للرئيس منظمة الوحدة الإفريقية بجولته الثانية للدولتين،حيث قدم وثيقة الترتيبات الفنية، فوافقت اريتريا بدون شروط، بنما أبدت إثيوبيا اعتراضها على بعض بنود الوثيقة في رسالة رسمية من رئيس الوزراء الإثيوبي ميلاس زناوي إلى رئيس الجزائر عبد العزيز بوتفليقة يطلب فيها توضيحات عن بعض بنود الوثيقة، إثر ذلك اجتمع فريق العمل لدراسة الطلب الإثيوبي، وقد تمخض عنه وصول فريق العمل غلى صياغة وثيقة سميت بوثيقة التدابير الفنية الخاصة بتطبيق الاتفاق على أرض الواقع تمثلت العناصر التالية:

- وقف المعارك بمعنى وقف كل الهجومات المسلحة وكل الأعمال التي من شأنها عرقلة تنفيذ الاتفاق المرجعي.

قيام الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء لجنة المتابعة ولجنة عسكرية لتسهيل تطبيق وتنفيذ الاتفاق الإطار الوقف المعارك المدنية ف المناطق المعنية بالانتشار

الجولة الثالثة: في الفترة مابين 22إلى 26-08-1999م إلى الدولتين، أين قبلت إثيوبيا الوثيقة حتى وإن لم تكن كافية حسب وجهة نظرها. وقد ظلت حالة التوتر قائمة بين البلدين بالرغم من جهود الرئيس الجزائري، خاصة بعد إعلان إثيوبيا في سبتمبر 1999م أنها تعرضت لهجوم واسع من القوات الإرترية على الجبهة الوسطى في زال أمبيسا، وفي 04-09-1999م أصدرت وزارة الخارجة الإثيوبية بيان تعلن فيه تناقض بين وثائق الخطة السلام الإفريقية، ومن جانبها أصدرت اريتريا بيانا في 06-09-1999م أشارت فيه على عدم تعامل المجتمع الدولي بجدية مع الحكومة الإثيوبية، لاسيما وأنها تنتهج سياسة عدوانية اتجاه اريتريا ورعاياها المقيمين بأثيوبيا، كما أنها على استعداد للرد على هته الأعمال العدوانية[1].

الجولة الرابعة: فيمن 24إلى30-10-1999م وعلى إثر هذا التوتر المتجدد أبدت الدبلوماسية الجزائرية استيائها من هذا الوضع، وقام المبعوث الشخصي للرئيس الجزائر بجولته الرابعة للدولتين في الفترة مابين 24إلى 30-10-1999م، أجرى من خلالها مناقشات معمقة من

[1]فارس العربي: المرجع السابق، ص ص81-82.

الطرف الإثيوبي لتقديم وثيقة مكتوبة تبن الأسباب التي منعت تنفيذ التدابير الفنية، وعلى إثرها حاول الرئيس الجزائري، تقريب وجهات النظر بين البلدين بمراسلات غير رسمية،إلا أنها باءت بالفشل.

-هذا الوضع أدى إلى اجتماع فر يق العمل في الفترة أدى إلى اجتماع فريق العمل في الفترة ما بن 03إلى06-02-2000.بالجزائر، لمناقشة المستجدات والأوضاع من جديد.

الجولة الخامسة: من24-02إلى 04-03-2000م قام بها المبعوث الجزائري بجولته الخامسة، التي كللت بالموافقة على الوثيقة غير مباشرة، واستعدادها لتطبقها على أرض الواقع،أما إثيوبيا فرفضت التوقيع على الاتفاق مبدية تحفظها على بعض بنود الوثيقة ما لم يكن هناك تفصيل دقيق لإجراءات التنفيذ، وسعيا من الدبلوماسية الجزائرية لأجل حل النزاع حلا سلما، شكل فريق عمل تحت إشراف المبعوث الشخصي للرئيس الجزائري يضم كل من عضوية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، حيث اجتمع هذا الفريق بالجزائر ونتج عن هذا الاجتماع ترتيبات فنية لتطبيق الاتفاق-الإطار وإجراءاته، كما يقبل الترتيبات الفنية-بما في ذلك ملحقاتها الأربعة، كوسائل ذات طابع إجباري، وتقبلها كقواعد وحيدة لحل النزاع بينهما، مع إمكانية طلب المعونة اللازمة من منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية لتنفيذه.

-تلتزم الأطراف بوضع حد لكل العمليات العسكرية وكل أشكال الادعاءات التي من شأنها التحريض على الاقتتال، لتسهيل وضع الاتفاق-الإطار والترتيبات الفنية موضع التنفيذ، بما ف ذلك عمل اللجنة المكلفة بتحديد وضعيات إعادة نشر القوات وإرسال بعثات الملاحظين[1].

[1] بلقاسم لحول: المرجع السابق، ص78.

وذلك من خلال وقف كل الهجمات الجوية والبرية، وقف أي عمل من شأنه أن يشل تطبيق الاتفاق.

-من أجل تسهيل إعادة انتشار القوات الاريترية والإثيوبية والتطبيق الكلي لما نصت عليه الفقرة(5)من وثيقة الترتيبات الفنية، يكون لرئيس المنظمة سلطة إنشاء لجنة محايدة بالتشاور مع كل من الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة.

-إعادة رسم وتحديد الحدود من طرف لجنة مختصة تضم من بن أعضائها مصمم الخرائط للأمم المتحدة، وعلى أساس تفسير مضمون الاتفاقيات الاستعمارية ومبادئ القانون الدولي.

-من خلال هذه الوثيقة نستطيع القول أن المسعى الجزائري بدأ يظهر من خلال المبادئ المتوصل إليها وإصرار الجزائر على تسوية النزاع سلميا، حيث شكلت هذه الوثيقة دفعا.

إن المفاوضات غير المباشرة بين الطرفين تعتبر تقدم حقيقي نحو الحل السلمي للنزاع حققته الوساطة الجزائرية،التي سعت بجدة منذ إشرافها عن النزاع،على خلاف المساعي الدولية التي سبق الإشارة إليها، التي تتمكن من إقناع الدولتين بضرورة الدخول في المفاوضات.

-بعد هذه المحادثات مع البلدين وافقت اريتريا على المبدأ القاضي بإجراء مفاوضات غير مباشرة، وبدورها قبلت إثيوبيا من جهتها المشاركة في هذه المفاوضات[1].

ويتكامل هذا المبدأ مع بداية المفاوضات غير المباشرة بتاريخ 25مارس2000م وجرت هذه المباحثات بالجزائر العاصمة بدعوة من الرئيس بوتفليقة من 29أفريل إلى غاية 05ماي 2000م، تحت إشراف المبعوث الشخصي أحمد أويحي وبمشاركة وزير خارجة إثيوبيا واريتريا وبحضور ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، وكان الهدف من هذه المباحثات تمكين الطرفين من الخروج باتفاق حول الترتيبات التقنية المعززة بهدف تسهيل وتطبق الاتفاق الإطار وترتيباته، فبدأت بالعوامل الإيجابية والتي تمت الموافقة عليها من طرف البلدين،

[1] بلقاسم لحول: المرجع السابق، ص 79.

وبالنسبة لاريتريا وافقت على الترتيبات التقنية في المذكرة أو(الرد غير المدون) لذلك في هذه الحالة لم يكن في وسع منظمة الوحدة الإفريقية إلا مساعدة البلدين وإجلاء كل العراقيل بغية الوصول إلى الاتفاق الإطار والوصول إلى الاتفاق على المسائل الجوهرية الإنسانية لمخطط سلام الاتحاد الإفريقي.

لكن لم يتم التطرق خلال هذه المباحثات إلى كل القضايا الجوهرية كون إريتريا طلبت التوقيع المسبق على الاتفاق الإطار وترتيباته وعلى وقف إطلاق النار، في حين إثيوبيا تمسكت بموقفها الذي كانت عليه في جويلية 1999م، أي أن هذا التوقيع لن يحدث إلا بعد استكمال الترتيبات التقنية.

ونظرا لتعنت الطرفين وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود وبالتالي تم تأجيل هذه المباحثات غير المباشرة بعد أسبوع من مجهودات الوساطة المتواصلة التي تمت من طرف المبعوث الشخصي وجّل ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي والتي لم تتوج بالنجاح- **الجولة السادسة:** من 21-24 ماي 2000م دامت 4أيام قام المبعوث الشخصي أحمد أويحي بإرسال رسالتين إلى الرئيس الإريتري والوزير الأول الإثيوبي ليعبر لهما عن انشغاله ويدعوهم إلى الالتزام بالترتيبات وإلى مواصلة المباحثات دون انتصار.

-كما أرسل الأمينين العامين لمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية.وكذا جميع رؤساء البلدان الأعضاء في المنظمة لإطلاعهما على وضعية الانسداد ولطلب دعمهم للنداء الذي وجهه إلى الطرفين كما قام في تاريخ 05ماي بإصدار البيان اطلعت من خلاله المجموعة الدولية على المجهودات التي بذلتها الرئاسة الحالية من أجل تسوية هذا النزاع، وعلى ملاحظة الانسداد الذي آلت إليه مباحثات الجزائر[1] .

[1]فارس العربي: المرجع السابق، ص82.

– وبالرغم من النداءات، استأنفت المعارك بين البلدين يوم 12ماي 2000م، في الجبهة الوسطى(زلامبيا) و(ظُرونا) والجبهة الغربية وامتدت المعارك إلى جبهة(بوري)على بعد 70كلم من ميناء عصب، وفي غضون ذلك اتهمت اريتريا إثيوبيا ببدء الهجوم ضد جبهة"مارب وسيتيت"بالرغم من أن المنطقة تمر بأزمة إنسانية حادة، وأمام هذه التطورات ذات العواقب الوخيمة وجه الرئيس الجزائري نداء استعجاليا وملحا للقادة الإثيوبيين والارتريين لوقف فوري ولا مشروط للمواجهات المسلحة ودعم منظمة الوحدة الإفريقية في تصميمها على السع إلى حل سلمي لهذا النزاع بين الأشقاء[1].

وحرصا من الرئيس على مواصلة وساطته من أجل وضع حدّ لهذه المواجهات، طلب من الأمن العام للاتحاد الإفريقي عقد اجتماع عاجل على مستوى سفراء الجهاز لآلية الوقاية من النزاعات وتسيرها كما طلب الأمين العام لأمم المتحدة استدعاء مجلس الأمن لدراسة الوضع وفي هذه الأثناء ولدى اجتماع مجلس الأمن بتاريخ 12ماي 2000م صادق على اللائحة رقم 1297/2000والتي تتضمن في محتواها إدانة المجلس الاستئناف القتال والمعارك بين إثيوبيا واريتريا وإلحاحه على الطرفين بالوقف الفوري لأي نشاط أو حركة عسكرية من شأنها أن تؤدي للعودة إلى المعارك واستخدام القوة[1] .

رغم المواجهات العسكرية وفشل المفاوضات، إلا أن جهود الدبلوماسية الجزائرية لم تتوقف، بل تواصلت إيمانا بمبدأ الحل السلمي للنزاعات المسلحة، ضف إلى ذلك الحنكة الدبلوماسية للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، والاحترام الذي يحضا به على المستوى الدولي والإفريقي خاصة،الذي وجه دعوة استعجالية لحكومتي الدولتين للوقف الفوري وغير المشروط للمواجهات العسكرية، كما وجه نداءه للمجتمع الدولي للتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية من أجل وضع حد لهذا النزاع، وتجسيد جهود السلام التي قامت بها الجزائر.

[1] فارس العربي: المرجع السابق، ص81.

-كما طلب مجلس الأمن من الطرفين الإثيوبي والاريتري العودة بقدر الإمكان إلى المفاوضات للوصول إلى السلم مع مفاوضي دول منظمة الوحدة الإفريقية حول أرضية أو قاعدة الاتفاق الإطار وكيفية تطبقه والعمل المنجز أو الذي تم عن طريق الرئيس الحالي للمنظمة الإفريقية[1].

وما يجدر التنويه به أنه بتاريخ 05ماي 2000م أشاد مجلس الأمن بالعمل المبذول وجهود الوساطة التي انتهجتها المنظمة الإفريقية وكذا الجزائر في شخص الرئيس بوتفليقة للمنظمة والبلدان ذات الصلة والمعنية بالأمر والتي أبدت موافقتها مجتمعه على السير نحو التسوية السلمية للنزاع للوصول إلى الاتفاق الإطار وكيفية تطبيقه للقضاء نهائيا على الخلافات التي تمت من طرف المنظمة الإفريقية والتي تفهمت نقاط الخلاف بين البلدين التي أعلنت رسالة إلى البلدين لضمان أمن الشعوب والمدنين واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتزامنا مع هذا نشط الأمين العام من جهته بتاريخ 13ماي 2000م حصة صحفية حول المواجهات العسكرة التي آل إليها البلدان واستئنافها للمعارك والنتائج الخطيرة للحرب على شعوب البلدان خاصة ما يتعلق بالجانب الإنساني، كما أثبت الأمين العام من جهته أن استئناف المعارك بين البلدين بضعف جهود الوساطة المبذولة السلمية للنزاع ووجه كلمة للطرفية المتحاربين لوقف المعارك فورا والشروع في حل سلمي للخلافات التي طرحت حتى قادة الاتفاق الإطار لوقف المعارك وكيفية تطبيقها.

الجولة السابعة:25-26-27 2000م دامت 3أيام في هذا الجولة طلب الرئيس الحالي من الأمين العام عقد اجتماع عاجل وطارئ على مستوى السفراء لتفحص الوضع، و عقد اجتماع على مستوى السفراء في إطار الآلية الإفريقية لوضع التدابير والإجراءات الوقائية لتسوية النزاع بغرض تفحص الوضع إلا أن مساعيهم فشلت بسبب لعودة المعارك والقتال بين الجانبين والنتائج المترتبة على البلدين لا سيما بالنسبة لأمن والاستقرار في المنطقة[2].

---

[1] فيصل مقدم: المرجع السابق، ص140.

[2] فارس العربي: المرجع السابق، ص83.

وفي المقابل وجه الجهاز المركز للمنظمة كلمة للطرفين لوقف الفوري المعارك والشروع في بالتسوية السلمية للخلافات واستئناف المفاوضات غير المباشرة[1]، لقد قادت الوساطة لقد أدى عدد من الشخصيات أدوارا في تلك الوساطة، كما هو الشأن مع أحمد أويحي وزير العدل، حيث قاد رسميا هذه الوساطة وتابع الملف في الجزائر وعلى مستوى البلدين المتحاربين طيلة حوالي سنة بكاملها وعبد القادر مساهل الوزير المنتدب لدى الخارجية المكلف بالشؤون الإفريقية ومدير قسم إفريقيا بوزارة الخارجية سابقا، إضافة إلى بعثة الجزائر في إثيوبيا[2]، فالوساطة تعد عاملا مهما للمفاوضات حين تكون الوساطة ناجحة فإنها توفر الوساطة للأطراف مبدأ تحقيق الأمن والسلم بين الدولتين رغم النزاع القائم بينهما[3]، والواقع أن الوساطة ظاهرة اجتماعية قبل أن تكون وسيلة قانونية لتسوية النزاعات الدولية[4]، فالأمن بمفهومه لا يتجزأ عن السياسة الخارجية التي من ضمنها الوساطة، وهو العمل الذي ميز سياسة الجزائر الخارجية[5]، ومن هنا يمكن القول أن السياسة الخارجية لأي دولة هي هوية بخصوصيات تتميز بجملة من الثوابت تعرف بالقيم المحورية التي تحدد مسار تلك السياسة الخارجية[6].

---

(1) فارس العربي: المرجع السابق، ص ص 84-85.

(2) فيصل مقدم: المرجع السابق، ص141

(3) منير فيصل عبد الله سلطان: الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية: رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف مسعود موسى الريضي، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط،القاهرة، السنة الجامعية2012، ص15.

(4) فاتح خلاف: مكانة الوساطة لتسوية النزاع الإداري في القانون الجزائري ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون عام، إشراف مفتاح عبد الجليل، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، السنة الجامعية 2014–2015.

(5) سعاد إبراهيم: الجزائر والأمن الإقليمي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، إشراف بوكرا إدريس، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، (د–ت)، ص7.

(6) هشام فرحاني: البعد الإفريقي في الساسة الخارجية الجزائرية1999–2009م، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، إشراف أمحند برقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة دالي إبراهيم–الجزائر–، السنة الجامعية 2009، ص13.

المبحث الثاني: وقف إطلاق النار(18جوان2000م) واتفاق السلام النهائي (18جوان2000م)

في إطار الاهتمام بالسلم والأمن الإفريقي الذي تعرضت له القمة ال35وقررت بشأنه أن آلية منع النزاعات وتسويتها مكسب لا بد من المحافظة عليه وتطويره أكثر[1]، جاء اتفاق وقف إطلاق النار والمعارك الموقع بالجزائر بتاريخ حزيران 18جوان2000متتويجا لجهود الجزائر الدؤوبة من أجل وضع حدّ لهذه المأساة وتمكين البلدين الشقيقين من العودة إلى طريق الحوار قصد التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة ونهائية لخلافهما الحدودي.

-وبعد استكمال هذه المرحلة المهمة في تاريخ البلدين الإثيوبي والاريتري التي سمحت بموقف المواجهات الفتاكة بين البلدين استأنفت المحادثات حول المسائل العالقة وشرعت الأمانتان العامتان لمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ف مشاورات حول نشر قوة حفظ السلام التي التمست بشأنها إثيوبيا والأمين العام للأمم المتحدة طبقا لالتزامها.

-إن جهود الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الخالصة في نزاع القرن الإفريقي ما هي إلا عربون ثقة منحها رؤساء منظمة الوحدة الإفريقية في القمة ال36 المنعقد بلومي(الطوغو)جويلية 2000م في تجديد الثقة في شخصه وتفويضه بمواصلة عمله من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة للنزاع بين البلدين الشقيقين إثيوبيا واريتريا، وقد قام السيد الرئيس في إطار التفويض بالحوار والتشاور مع الطرفين بغية الخروج بالعناصر الأساسية الكفيلة بالمساهمة في تجسيد اتفاق سلام شامل ونهائي يعزز اتفاق وقف القتال الموقع في 18جوان 2000م وذلك دائما بفضل المساهمة الفعالة والقيمة للدول والمنظمات الدولية والإقليمية[2].

---

[1] سليم العايب: الدبلوماسية الجزائرية في منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الشعبة الدبلوماسية والعلاقات الدولية، إشراف بن عنتر عبد النور، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2010-2011م، ص148.

[2] فيصل مقدم: المرجع السابق، ص140.

-**مضمون الاتفاق:** يتمحور وقف إطلاق النار(ينظر: الملحق رقم 05، ص104) بين حكومة جمهورية إثيوبيا الفدرالية الديمقراطية وحكومة دولة اريتريا اللتان شاركتا في المفاوضات غير المباشرة التي نظمتها منظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر العاصمة من 29ماي إلى 10جوان 2000م برآسة الجمهورية الجزائرية بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية، وبمشاركتها شريكهما وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي التي تؤكد كل منهما على المبادئ التالية:

- تسوية الأزمة الحالة وكل خلاف بن البلدين بوسائل سلمية وقانونية طبقا للمبادئ المتضمنة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة.
- الالتزام بالحدود الموروثة عن الاستعمار كما تنص على ذلك الائحة رقم (16)التي صادقت علها قمة منظمة الوحدة الإفريقية (ينظر: الملحق رقم04، ص93) التي عقدت بالقاهرة عام 1973م ورسم تلك الحدود على أساس المعاهدات الاستعمارية ذات الصلة والقانون الدولي المطبق في هذا المجال وذلك باللجوء إلى وسائل تقنية لرسم الحدود في حالة الخلاف اللجوء إلى آلية تحكيم مناسبة.
- وتأكيد لموافقتها على الاتفاق وكيفية تطبيقه، والذي وافقت عليه الدورة ال35لندوة رؤساء الدول والحكومة التي انعقدت بالجزائر من 12إلى 14-07-1999م.

ومراعاة لمستجدات الأزمة اتفق الطرفان على ما يلي:

1-التزامهما بالوقف الفوري للمعارك فور التوقيع على الوثيقة كما يلتزمان على وجه الخصوص بضمان ما يلي.

2-وقف كل الهجمات المسلحة الجوية والبرية.

3-ضمان تحرك وتنقل بعثة حفظ السلام على أراضي الطرفين بما فيها وسائلها الإمدادية[1].

[1] فيصل مقدم: المرجع السابق، ص134.

4-احترام وحماية بعثة حفظ السلام ومنشآتها وتجهيزاتها.

إن ديباجة الاتفاق أشادت بدور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكذا الجزائر بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الإفريقية والجهود التي تابعتها في ظل المفاوضات غير المباشرة التي تمت ما بين 29ماي إلى يونيو 2000م، كما لم يتبين دور طرفا النزاع في موافقتها على الاتفاق الإطار كيفية تطبيقه.

-كما يظهر لنا جليا التذكير بمبادئ الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية خاصة فما يخص التسوية السلمية للمنازعات الدولية والالتزام بالحدود الموروثة عن الاستعمار.

-وترابطا مع نص الديباجة جاءت المادة الأولى من الاتفاق لتبرهن مرة أخرى وتلح على التزام الطرفين بالوقف الفوري للمعارك المسلحة، حيث بات جليا تحريم استعمال القوة لحل الخلافات الدولية، وأن لغة الحوار والالتزام بالمبادئ الإفريقية والدولية هما السبيل الناجح لمعالجة النزاعات الدولية أو الإقليمية وهذا بغية الحفاظ على الاستقرار والسلم في ربوع القارة وما عبارة"الالتزام"التي استهلت بها المادة الأولى، إلا دليل على حرص صانعي الاتفاق نحو وقف حقن الدماء فهناك مزيج بين أسلوب الترغيب والتهديد.

-ولضمان الوقف الفوري للمعارك نصت الفقرات الثانية والثالثة من المادة الأولى على ضمان تحرك بعثة السلام عبر أراضي الطرفين بكل وسائلها ومنشآتها...وهذا إنجاز عظيم حيث قبلت اريتريا أن تتشر قوة أممية داخل ترابها لكي تمكن القوات الإثيوبية من الانسحاب دون أي تطور وهذا يمثل ضمانات أمنية يمكن أن تساهم في تقلص حدة التوتر واستعادة الثقة بين الطرفين[1].

[1] فيصل مقدم: المرجع السابق، ص135.

-كما أدت المادة الثانية على نشر بعثة حفظ السلام أممية، تحت رعاة منظمة الوحدة الإفريقية وأفرزت المادة الثالثة من الاتفاق على تفصيل مهام البعثة التي تتمحور على وجه الخصوص في مراقبة مدعى استجابة وانسحاب القوات الإثيوبية من الأراضي الاريترية المحتلة.

-ويبقى تحديد حجم وتشكيلة بعثة حفظ السلام على عاتق الأمينان العامان لأمم المتحدة والوحدة الإفريقية وبموافقة طرفي النزاع طبقا للأحكام المادة الرابعة منه.

كما نصت المادة السادسة من الاتفاق الإطار على أن تقوم منظمتا الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة بتشكيل لجنة عسكرية من أجل تسهيل مهمة بعثة حفظ السلام.

واستجابة لنص المادة السادسة قامت قسمة-ofpea-ce-kepung operationt DPKO-departemet، التابعة للأمم المتحدة بتحديد 6إلى8ضباط لمعالجة القضايا العسكرية، التي قد تظهر خلال قيام بعثة حفظ السلام بمهامها داخل المنطقة.

وتماشيا مع نشاط الأمم المتحدة اعتمد مجلس الأمن لائحة رقم 1312بتاريخ 31-08-2000م لتطبيق أحكام المادة السادسة والسابعة من الاتفاق الإطار حيث تمحورت اللائحة على ثلاث نقاط جوهرية تتجلى في:

1-تشكيل ضابط في عاصمة البلدين وفي إطار هذه الفقرة التي بدأ بتنفيذها، حيث عينت الجزائر اثنان من الضباط السامين في كل من أسمرة وأديس أبابا.

2-تشكيل على الأكثر100من الملاحظين العسكريين و08ضباط سامين جزائريين كملاحظين عسكريين الذين ينبغي عليهم أن يلتحقوا بمهامهم في المنطقة، والفوج الأول من الملاحظين تم تشكيلهم في شرق الوسط وغرب بين إثيوبيا واريتريا، لتهيئة الأرضية لمباشرة مهامها في مساعدة بعثة حفظ السلام التي تتكون من 4200 رجل[1].

[1] فيصل مقدم: المرجع السابق، ص136.

-وفي شهر جويلية سنة2000م ودائما في إطار تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار والمعارك منظمة الوحدة الإفريقية أرسلت 03 ضباط إلى أديس أبابا و3آخرين إلى أسمرة.

كما طالبت منظمة الوحدة الإفريقية من الدولة الجزائرية تعيين 02ضباط برتبة commondant-colonel، وبالفعل وضعت الجزائر في خدمة البعثة08ضباط وحدات الكوموندون يوسفي الحاج في أديس أبابا بتارخ28-07-2000م مع العلم أن الفترة محددة بستة أشهر.

3-وبالفعل تم إرسال بعثة حفظ السلام مهمتها مراقبة وقف القتال مباشرة بعد انسحاب القوات الإثيوبية مع جميع المواقع الاريترية التي احتلتها منذ06 فيفري 1999م.

-وتعقبها عودة الإدارة الاريترية إلى المناطق التي كانت تشرف عليها قبل 06ماي 1997م تاريخ اندلاع النزاع المسلح بما فها الشرطة والميليشيات المحلية من أجل التحضير لعودة السكان.

وتأسيسا على أحكام المواد الثانية عشر والثالثة عشر بهدف المساهمة في تخفيف حدة التوتر ستبقى القوات الاريترية على بعد 25كلم من المواقع التي تنتشر فيها القوات الإثيوبية من جديد، وتقوم بعثة حفظ السلام القوات الاريترية الموجودة في المواقع المحددة بموجل المادة 12من الوثيقة.

علاوة على ذلك نجد أحكام المادة الرابعة عشر تستند على أحكام إجرائية على عاتق منظمة الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية التي من شأنها السهر على ضمان احترام الالتزام الذي اتخذه الطرفان على عاتقهما إلى غاية رسم الحدود المشتركة بناءا على المعاهدات الاستعمارية ذات الصلة مع تعهد المجموعة الدولة بكل هياكلها وأجهزتها مشكلة في مجلس الأمن الدول الذي[1]

[1] فيصل مقدم: المرجع السابق، ص136.

يسهر على مراقبة مدى خرق الأطراف لالتزاماتهما في الفقرتين09-و12من الاتفاق خاصة في المنطقة الآمنة المؤقتة.

-ويخلص الاتفاق في مادته الأخيرة(الخامس عشر) التي تبين للطرفين الإثيوبي والاريتري بالسبل التي ينتهجونها في حالة الضرورة والتي تتجلى في تقديم طلب إلى الأمينين العامين لأمم المتحدة والوحدة الإفريقية من أجل المساعدة[1].

ولقد اعتبر المجتمع الدولي وساطة الجزائر لفي إبرام اتفاق وقف إطلاق النار بن إثيوبيا واريتريا نجاح كبير،كما استمرت بعض المباحثات حول المساعي العالقة،وتم استئنافها في جويلية 2000م، واعترافا من الرؤساء الأفارقة للدور الناجح التي قامت به الوساطة الجزائرية، قرر بالإجماع تكليف الجزائر بمواصلة الإشراف على تسوية النزاع، إلى غاية التسوية النهائية، تقدير الجهود الرئيس الجزائري ومسعاه في تحقق وتشجيع مبادرة السلام الإطار الإفريقي.

-إن اتفاق وقف إطلاق النار لم يشمل على نقاط تضمن الحل النهائي للنزاع، خاصة فيما يتعلق بالتعويض ومشكلة الحدود، لذا تحركت الوساطة الجزائرية من جدد من أجل استمرار الطرفين في المفاوضات لتسوية الوضع القائم، وتم ذلك بإشراف الوزير المنتدب للشؤون الإفريقية لدى وزارة الخارجية هبد القادر مساهل في الفترة مابين 27-10-2000م بالاتصالات من أجل إيجاد حل مشكلة الحدود وإيجاد توفيق بين الطرفين في قضية التعويضات.

إن مشكلة الحدود لم تشكل عائقا أساسيا في سير المفاوضات لأن الطرفين اتفقا على المبادئ التي سوف ترسم وفقا للحدود، والمتمثلة في مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار، وفقا للاتفاقيات الاستعمارية المبرمة في 1900-1902-1908 بين إيطاليا وإمبراطورية الحبشة[2].

---

[1] فيصل مقدم: المرجع السابق، ص136.

[2] بلقاسم لحول: المرجع السابق، ص ص83 -84.

-أما بالنسبة للتعويضات اقترح الوسيط الجزائري تكوين لجان خبراء لدراسة كل مسألة علة حدّا، وكان الوفدين التشاور مع حكومة بلديهما وفقا للاتفاقيات فينا لقانون المعاهدات لسنة 1969م، ومن أجل فعالية النتائج المتوصل إليها، تنقل الوسيط الجزائري إلى الدولتين مابين 06إلى 09-11-2000م في جولة أولى ومن 16إلى 19 من نفس الشهر في جولة ثانية لاقتناع طرفي النزاع للوصول إلى تسوية نهائية، وتم قبول مقترحات الوساطة الجزائرية في 12-12-2000م، أين تكللت جهود الدبلوماسية الجزائرية بتوقيع اتفاق السلام نموذج يجب أن يقتدي به لتسوية النزاعات والقضاء على بؤر التوتر في إفريقيا. أولهما أنها اتسمت بالحياد في تسوية النزاع والثاني لتطبيقها لمبدأ الحل السلم في الإطار الإفريقي، تحت الرعاية الأممية لضعف الإمكانيات المادة للدول الإفريقية، أما الثالث لاقتران هذه الوساطة بشخصية معروفة تحضى باحترام الدول الإفريقية، العربية والعالمية والرابع أن هذه الوساطة أحادية غير متعددة الأطراف، مما يضمن تقريب وجهات النظر وتذليل الصعوبات، والقانون الدولي المعمول به، من خلال تحديد ورسم الحدود، حتى وإن اقتضى اللجوء على التحكيم، وأكدت اريتريا على لسان مستشار رئيسها أن رفض الدولة الإثيوبية لمخطط السلام الذي أقره المجتمع الدولي يعني استمرار القتال، رغم مواصلة المفاوضات شكل تحديا للجماعات الدولية، خاصة الوساطة الجزائرية التي لم تتوقف عند هذا الحد في سعها لتسوية النزاع، وقد اتفق الطرفان على العديد من النقاط ماعدا تلك المتعلقة بالمنطقة الأمنية وتشكيل بعثة حفظ السلام، وحرصا من الرئيس الجزائري على تجسيد الجهود المبذولة مع الوساطة الجزائرية ومنظمة الوحدة الإفريقية وعدم تفويت هذه الفرصة لحل النزاع سلميا[1]، كما أن وصول ميليس زيناوي إلى الحكم في أديس أبابا ترك انطباعا بأن العلاقات بين البلدين سوف تكون في إطار التعاون على حل المشاكل الداخلية والخارجية للدولتين[2].

---

[1] بلقاسم لحول: المرجع السابق، ص84.

[2] NADI AABDEL , FATAH :«Attaque des territoires lerythréé par Ethiopie »perspectives Africaines , voluma10 , édition 36-12-2012,p19 .

وتولت الجزائر وقف إطلاق النار بدورها على لسان الرئيس بوتفليقة اعتمادا المجاملة والترحاب والشكر عند تقييم اتفاق السلام. وحاولت توجيه الرسالة إلى إفريقيا من خلال التركيز على بعض النقاط التي منها:

1-السلم: الذي هو الشيء الجوهري للحل القائم وذلك تماشيا مع أحكام الفقرة03من المادة02 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن يضمن جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر ويكتسب مبدأ الحل السلمي طابعا قانونيا ملزم لأنه يقوم على أساس السلم والأمن الدولي وأحد المبادئ التي كرسها ميثاق الأمم المتحدة الذي يمثل حاليا صلب القانون الدولي فضلا على أنه يمثل أحد القواعد العرفية التي تؤدي إلى إرساء علاقات سلمية بين أطراف النزاع.

2-العمل الجماعي على أساس التفاهم والنجاح، في هذا الشأن أكدّ إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة الصادر عن الجمعية العامة بالقرار 2625 عام 1970م وإعلان تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية المعتمدة بموجب قرار الجمعية المتحدة 10/37 المؤرخ في نوفمبر 1982م إطارا جوهريا بالمبدأ التسوية السلمية[1].

وعليه تم تحديد الحدود على أساس المعاهدات الاستعمارية المرتبطة بالمسألة والقانون الدولي الساري المفعول[2].

---

[1] فيصل مقدم: المرجع السابق،ص ص 154-155.

[2] رابح عمورة: النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرق تسويتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، إشراف بوغزالة محمد ناصر، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2000-2001م، ص85.

خاتمـــــــــة:

نستنتج في الأخير أن النزاع الإثيوبي الاريتري لا يختلف كثيرا عن بقية النزاعات الحدودية التي تحدث من وقت لآخر على نطاق العالم، سوى من حيث تميزه كونه تحول من نزاع حدودي حول منطقة معينة إلى صراع شامل دار على الحدود الممتدة بين البلدين خلف آثارًا إنسانية واقتصادية وسياسية عميقة على مستوى البلدين.

اكتسبت الدبلوماسية الجزائرية خبرتها قبيل الاستقلال وهذا يعد تتويجا لمرحلة المفاوضات التي أثبتت فيها حنكة وساسة مفاوضيها وهكذا تبلورت تدريجيا هذه الملامح بواسطة هيئات عملت على تقديم مساعدتها في تسوية نزاعات دولية وإقليمية.

والجدير بالذكر أن مبادئ الدبلوماسية الجزائرية و اعتمادها على حل النزاعات الدولية سواء إفريقية أو غيرها تتكامل مع المبدأ العام الوارد في ميثاق الأمم المتحدة لا سيما المادة 33من الفصل السادس الذي يقتضي بالتزام الدول بحل الخلافات والنزاعات بالوسائل السلمية.

استطاعت الدبلوماسية الجزائرية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من1999م إلى غاية الآن إسماع صوت الجزائر في ربوع القارة الإفريقية في عدة مجالات منها التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية والأمن والسلم كما سعت لنصرة وتأييد القضايا التي تتصل بدوائر القرن الإفريقي وانتمائها للأفاقة من أجل تقريب المسافات بينهما وبين دول القرن الإفريقي وتوثيق الصلاة بين هذه الدول جغرافيا.

ومن ثمة كان نزاع الدولتين (إثيوبيا واريتريا) مصدر انشغال واهتمام من طرف الدبلوماسية الجزائرية من أجل تسوية النزاع الذي وصل إلى اصطدام عسكري مسلح، ومن هذا المنطلق بالذات عملت الدبلوماسية الجزائرية على تفعيل وساطتها لتسوية النزاع بين الدولتين، خلال المؤتمر ال35 لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 1999م حيث تولت مهمة الوساطة في تسوية هذا النزاع.

خاتمـــــــــة:

وهذا بعد المفاوضات غير مباشرة التي جرت بالجزائر والتي امتدت في الفترة من 1999م إلى جوان2000م حيث توجت في الأخير بالتوصل بتاريخ 18جوان 2000م إلى اتفاق وقف إطلاق النار والذي يعتبر مرحلة أولية لوقف الاقتتال.

بعدها واصلت الدبلوماسية بتاريخ 10جوان إلى 12 جويلية 2000م في قمة ال36 لرؤساء دول والحكومات والمنظمة بإجراء محادثات مباشرة التي بدأت بتاريخ 23 أكتوبر 200 إلى غاية ديسمبر 2000، أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق شامل ونهائي الذي وقع بالجزائر بتاريخ12ديسمبر 2000م.

الملاحق

الملحق:	العنوان:
الملحق رقم 01	خريطة توزيع الأديان في إثيوبيا
الملحق رقم 02	خريطة اللغات في إثيوبيا
الملحق رقم03	خريطة دول القرن الإفريقي
الملحق رقم 04	ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية
الملحق رقم05	نص اتفاق السلام بين إثيوبيا واريتريا الموقع في 12-12-2000م بين الرئيس الإرتيري أسياس أفوركي وميليس زيناوي

الملحق رقم: 01

خريطة توزيع الأديان في إثيوبيا

عبد الملك عودة:المرجع السابق، ص142.

الملحق رقم02:

خريطة اللغات في إثيوبيا

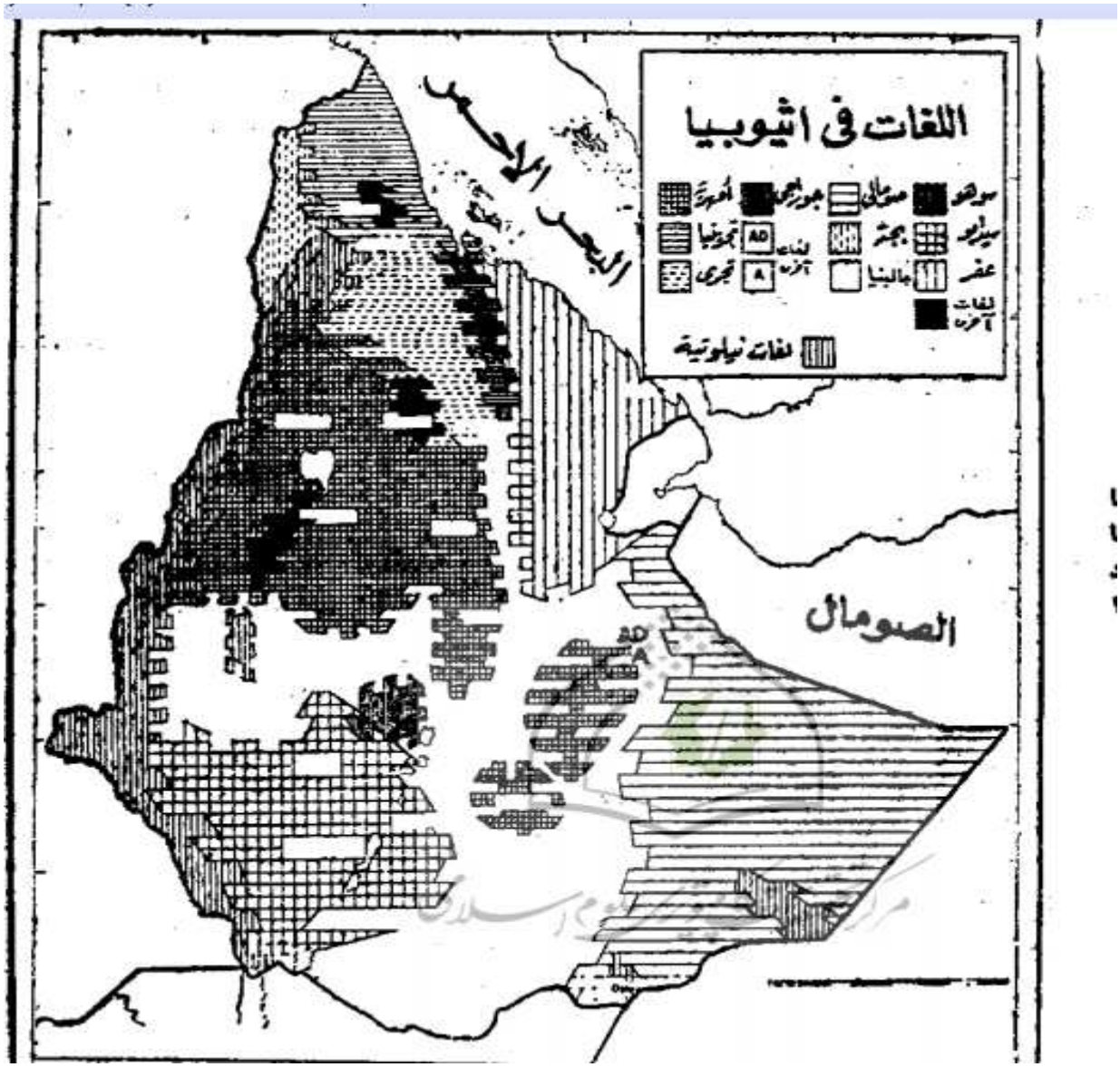

عبد الملك عودة: المرجع السابق، ص143.

الملحق رقم03:

خريطة دول القرن الإفريقي.

المصدر: أمينة دير أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، إشراف عمر فرحاتي، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية2013-2014ص124.

الملحق رقم04:ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية

نحن، رؤساء دول وحكومات إفريقيا المجتمعون بمدينة أديس أبابا، بأثيوبيا.

– مقتنعون بأن حق جميع الشعوب في التحكم في مصيرها إنما هو حق ثابت.

– ومقدرون بأن الحرية والمساواة والعدالة والكرامة هي أهداف أساسية لا غنى عنها لتحقيق الآمال المشروعة لشعوب إفريقيا.

– ومقدرون لمسئولياتنا في توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لقارتنا لتقدم شعوبنا التام في مجالات النشاط الإنساني.

– ومدفوعون بإرادة مشتركة لتوطيد التفاهم بين شعوبنا والتعاون بين دولنا استجابة لآمال شعوبنا في تدعيم الأخوة والتضامن في نطاق وحدة أكبر تتخطى كافة الاختلافات القومية والإقليمية.

– ومقدرون بأنه لترجمة هذا العزم إلى قوة دافعة تعمل على تحقيق التقدم الإنساني فإنه يتعين توفير الظروف المواتية للسلام والأمن والمحافظة عليها.

– ومصممون على المحافظة على الاستقلال الذي حصلنا عليه بمشقة وعلى تدعيمه وكذلك المحافظة على سيادة دولنا وسلامة أراضينا وتدعيمها ومكافحة الاستعمار الجديد في كافة أشكاله.

– مكرسون أنفسنا للتقدم الشامل لإفريقيا.

– مؤمنون بأن ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان اللذين يؤكدهما من جديد التزاما بما تضمناه من مبادئ يهيئان أساسا متينا لتعاون سلمي مثمر بين دولنا.

– تحدونا الرغبة بأن نرى من الآن جميع دول إفريقيا متحدة لتكفل الرفاهية والرخاء لشعوبها.

– كما عقدنا العزم على توثيق الروابط بين دولنا وذلك بإقامـــة منظمـــات مـــشتركة وتقويتها.

– واتفقنا فيما بيننا على ما يأتي:

المنظمة

"المادة الأولى"

اتفقت الأطراف السامية المتعاقدة بهذا الميثاق على إقامة منظمة تعرف باسم "منظمـــة الوحدة الإفريقية". وتضم هذه المنظمة دول القارة الإفريقية ومدغشقر والجزء المجاورة للقارة.

الأهداف

المادة الثانية

١– تنحصر أهداف المنظمة فيما يلي:

أ– تقوية وحدة دول إفريقيا وتضامنها.

ب– تنسيق وتقوية تعاونها وجهودها لتحقيق حياة أفضل لشعوب إفريقيا.

ج– الدفاع عن سيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها.

د– القضاء على الاستعمار في جميع أشكاله في إفريقيا.

ه– تشجيع التعاون الدولي، آخذين في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة والإعـــلان العـــالمي لحقوق الإنسان.

٢– لتحقيق هذه الأهداف، ينسق أعضاء المنظمة سياستهم العامـــة ويعملـــون علـــى التوفيق بينهما، خاصة في الميادين التالية:

أ– التعاون السياسي والدبلوماسي.

ب– التعاون الاقتصادي، بما في ذلك النقل والمواصلات.

ج– التعاون التربوي والثقافي.

د – التعاون الصحي والرعاية الصحية والتغذية.

هـــ – التعاون العلمي والفني.

المادة الثالثة

تحقيقًا للأهداف المبينة في المادة الثانية يؤكد أعضاء المنظمـــة ويعلنـــون ارتبـــاطهم بالمبادئ الآتية:

١- المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء.

٢- عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

٣- احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الثابت في كيانها المستقبل.

٤- التسوية السلمية للمنازعات عن طريق التفاوض، والوساطة، التوفيق أو التحكيم.

٥- الاستنكار المطلق، لأعمال الاغتيال السياسي في جميع صـــوره وكـــذلك ألـــوان النشاط الهدام التي تقوم بها الدول المجاورة أو أي دول أخرى.

٦- التفاني المطلق لقضية التحرير التام للأراضي الإفريقية التي لم تستقل بعد.

٧- تأكيد سياسة عدم الانحياز تجاه جميع الكتل.

العضوية

المادة الرابعة

لكل دولة إفريقية مستقلة ذات سيادة الحق في أن تصبح عضوًا في المنظمة.

حقوق الدول الأعضاء وواجباتها

المادة الخامسة

تتمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق وواجبات متساوية.

المادة السادسة

تتعهد الدول الأعضاء بالالتزام الدقيق بالمبادئ المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا الميثاق.

فروع المنظمة

المادة السابعة

تعمل المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق الفروع الرئيسية الآتية:

١- مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

٢- مجلس الوزراء.

٣- الأمانة العامة.

٤- لجنة الوساطة، التوفيق والتحكيم.

مؤتمر رؤساء الدول والحكومات

المادة الثامنة

إن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات هو الجهاز الأعلى للمنظمة. ويقوم وفقًا لأحكام هذا الميثاق بمناقشة المسائل ذات الأهمية المشتركة لإفريقيا بغية تنسيق السياسة العامة للمنظمة.

ويجوز لها بالإضافة إلى هذا إعادة النظرة في تكوين جميع أجهزة المنظمة وأوجه نشاطها أو أوجه نشاط أية وكالات متخصصة قد تنشأ وفقًا لأحكام هذا الميثاق.

المادة التاسعة

يتكون المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات ومن ممثليهم المعتمدين ويجتمع المؤتمر مرة على الأقل كل عام بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة ثلثي الدول الأعضاء، ويجتمع المؤتمر كذلك في دورات غير عادية.

المادة العاشرة

١- لكل دولة عضو صوت واحد.

٢- تصدر جميع القرارات بأغلبية ثلثي أعضاء المنظمة.

٣- إجازة المسائل المتصلة بالإجراءات بالأغلبية المطلقة ويقرر ما إذا كانت مسألة ما ذات صبغة إجرائية أم لا بأغلبية مطلقة لأعضاء المنظمة.

الأمانة العامة

المادة السادسة عشرة

يعين مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أمينًا عامًا إداريًا للمنظمة يقوم بإدارة شئونها.

المادة السابعة عشرة

يكون للمنظمة أمين عام مساعد أو أكثر يعينهم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

المادة الثامنة عشرة

تحدد مهام الأمين العام الإداري وشروط خدمته وكذلك مهام الأمناء العموم المساعدين وشروط خدمتهم وغيرهم من موظفي الأمانة العامة وفقًا لأحكام هذا الميثاق واللـوائح التـي يقرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

١- على الأمين العام الإداري وهيئة الأمانة العامة ألا يطلبوا أو يتلقوا فـي قيـامهم بواجباتهم تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن المنظمة، وعليهم الامتناع عن القيام بأي عمل قد يمس مراكـزهم باعتبـارهم مـوظفين دوليـين مسئولين فقط أمام المنظمة وحدها.

٢- يلتزم كل عضو في المنظمة باحترام الصفة المطلقة لمـسئوليات الأمـين العـام الإداري وهيئة الموظفين، وأن يمتنع عن التأثير عليهم في قيامهم بمسئولياتهم.

لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم

المادة التاسعة عشرة

تتعهد الدول الأعضاء بتسوية جميع المنازعات التي تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية، وقررت تحقيقًا لهذه الغاية، إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم، ويكون تشكيل هذه اللجنـة وتحديد شروط الخدمة فيها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ويعتبر هذا البروتوكول جزءًا لا يتجزأ من هذا الميثاق.

٤- يتألف النصاب القانوني للمؤتمر من ثلثي أعضاء المنظمة، وذلك في أي اجتمـــاع له.

لمادة الحادية عشرة

يضع المؤتمر لائحته الداخلية.

مجلس الوزراء

لمادة الثانية عشرة

١- يتألف مجلس الوزراء الخارجية أو أي وزراء آخرين تعينهم حكومـــات الـــدول الأعضاء.

٢- ويجتمع مجلس الوزراء مرتين في العام على الأقل ويجتمـــع فـــي دورات غيـــر عادية بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة ثلثي الأعضاء.

لمادة الثالثة عشرة

١- يكون مجلس الوزراء مسئولاً أمام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ويعهد إليـــه بالأعمال التحضرية لاجتماعات المؤتمر.

٢- يحاط المجلس علمًا بأية مسألة محالة إليه من المؤتمر، كما يقوم بتنفيذ قـــرارات مؤتمر رؤساء الدول وتنسيق أوجه التعاون الإفريقي طبقًا لتوجيهات رؤساء الدول والحكومات ووفقًا للمادة (٢) من هذا الميثاق.

لمادة الرابعة عشرة

١- لكل دولة عضو صوت واحد.

٢- تصدر جميع القرارات بالأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس الوزراء.

٣- يتألف النصاب القانوني من ثلثي أعضاء مجلس الوزراء وذلك في أي اجتماع له.

لمادة الخامسة عشرة

يضع مجلس الوزراء لائحته الداخلية.

الأمانة العامة

المادة السادسة عشرة

يعين مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أمينًا عامًا إداريًا للمنظمة يقوم بإدارة شئونها.

المادة السابعة عشرة

يكون للمنظمة أمين عام مساعد أو أكثر يعينهم مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

المادة الثامنة عشرة

تحدد مهام الأمين العام الإداري وشروط خدمته وكذلك مهام الأمناء العموم المساعدين وشروط خدمتهم وغيرهم من موظفي الأمانة العامة وفقًا لأحكام هذا الميثاق واللـــوائح التـــي يقرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

١- على الأمين العام الإداري وهيئة الأمانة العامة ألا يطلبوا أو يتلقوا فـــي قيـــامهم بواجباتهم تعليمات من أية حكومة أو من أية سلطة خارجة عن المنظمة، وعليهم الامتناع عن القيام بأي عمل قد يمس مراكـــزهم باعتبـــارهم مـــوظفين دوليـــين مسئولين فقط أمام المنظمة وحدها.

٢- يلتزم كل عضو في المنظمة باحترام الصفة المطلقة لمـــسئوليات الأمـــين العـــام الإداري وهيئة الموظفين، وأن يمتنع عن التأثير عليهم في قيامهم بمسئولياتهم.

لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم

المادة التاسعة عشرة

تتعهد الدول الأعضاء بتسوية جميع المنازعات التي تنشأ فيما بينها بالوسائل السلمية، وقررت تحقيقًا لهذه الغاية، إنشاء لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم، ويكون تشكيل هذه اللجنـــة وتحديد شروط الخدمة فيها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، ويعتبر هذا البروتوكول جزءًا لا يتجزأ من هذا الميثاق.

اللجان المتخصصة

المادة العشرون

ينشئ مؤتمر رؤساء الدول والحكومات اللجان المتخصصة التي يرى ضرورة إنشائها. بما في ذلك ما يلي:

١- لجنة اقتصادية واجتماعية.

٢- لجنة للتربية والثقافة.

٣- لجنة الصحة والرعاية الصحية والتغذية.

٤- لجنة الدفاع.

٥- لجنة علمية فنية وللأبحاث.

المادة الحادية والعشرون

تتألف لكل لجنة من اللجان المتخصصة المشار إليها في المادة العشرين من الوزراء المعنيين أو من وزراء آخرين أو من مفوضين تعينهم حكومات الدول الأعضاء.

المادة الثانية والعشرون

مباشرة اللجان المتخصصة لأعمالها وفقًا لأحكام هذا الميثاق وطبقًا للوائح التي يقررها مجلس الوزراء.

الميزانية

المادة الثالثة والعشرون

يصدق مجلس الوزراء على ميزانية المنظمة التي يعدها الأمين العام الإداري. وتمول الميزانية بأنصبة من الدول الأعضاء طبقًا لجدول الأنصبة المعمول به في الأمم المتحدة بشرط ألا يتجاوز نصيب أية دولة عضو عشرين في المائة من الميزانية السنوية العادية للمنظمة.

توافق الدول الأعضاء على دفع أنصبتها بصورة منتظمة.

توقيع الميثاق والتصديق عليه

المادة الرابعة والعشرون

١- لجميع الدول الإفريقية المستقلة ذات السيادة أن توقع هذا الميثاق، وتقـوم الـدول الموقعة بالتصديق عليه طبقًا لإجراءاتها الدستورية.

٢- وتودع الوثيقة الأصلية ــ المحررة بلغات إفريقية إن أمكن ــ وباللغتين الإنجليزية والفرنسية وجميع هذه النصوص التي لها حجية متساوية تودع لدى حكومة أثيوبيا التي تقـوم بإرسال نسخ معتمدة من هذه الوثيقة إلى جميع الدول الإفريقية المستقلة ذات السيادة.

٣- وتودع وثائق التصديق لدى حكومة أثيوبيا التي تقوم بإخطار جميع الدول الموقعة على هذا الميثاق بهذا الإيداع.

دخول الميثاق دور التنفيذ

المادة الخامسة والعشرون

يدخل هذا الميثاق دور التنفيذ بمجرد استلام حكومة أثيوبيا لوثائق التصديق من ثلثـي الدول الأعضاء الموقعين.

تسجيل الميثاق

المادة السادسة والعشرون

يسجل هذا الميثاق بعد التصديق عليه، لدى سكرتارية الأمم المتحدة عن طريق حكومة أثيوبيا طبقًا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

تفسير الميثاق

المادة السابعة والعشرون

يفصل في أية مسألة تثار بشأن تفسير هذا الميثاق بأغلبية ثلثي أعضاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات.

القبول والانضمام

المادة الثامنة والعشرون

١- يجوز لكل دولة إفريقية مستقلة ذات سيادة، أن تخطر الأمين العام الإداري في أي وقت، برغبتها في الانضمام إلى هذا الميثاق.

٢- يقوم الأمين العام الإداري عند استلام مثل هذا الإطار بإرسال نسخة منـــه إلـــى جميع الدول الأعضاء. ويتقرر قبول العضوية بالأغلبية المطلقة للدول الأعضاء، وتقوم كـــل دولة عضو بإبلاغ قرارها في هذا الشأن إلى الأمين العام الإداري الذي يقوم بدوره عند تلقـــي العدد اللازم من الأصوات بإبلاغ القرار إلى الدولة المعنية.

أحكام مختلفة

المادة التاسعة والعشرون

تكون اللغات التي يعمل بها في المنظمة وفي جميع أجهزتها اللغات الإفريقية ـــ كلما أمكن ـــ اللغتين الإنجليزية والفرنسية.

المادة الثلاثون

يجوز للأمين العام الإداري أن يقبل ـــ نيابة عن المنظمة ـــ الهبات والوصايا وغيرها المقدمة إلى المنظمة بشرط موافقة مجلس الوزراء.

المادة الحادية والثلاثون

يقرر مجلس الوزراء المزايا والحصانات التي يتمتع بها موظفو الأمانة العامـــة فـــي أقاليم الدول الأعضاء.

الانسحاب من العضوية

المادة الثانية والثلاثون

أية دولة ترغب في الانسحاب من المنظمة تقدم إخطارًا كتابيًا بذلك إلى الأمين العـــام الإداري.

ويصبح الميثاق غير نافذ بالنسبة لها بعد انقضاء عام واحد من تاريخ الإخطار، ما لم تعدل عن طلبها خلال هذا العام وإلا انتهت عضويتها في المنظمة.

تعديل الميثاق

المادة الثالثة والثلاثون

١- يجوز تعديل هذا الميثاق إذا تقدمت أية دولة عضو بطلب كتابي بهذا الغرض إلى الأمين العام الإداري بشرط ألا يعرض التعديل المقترح على المؤتمر للنظر فيه إلا بعد إخطار جميع الدول الأعضاء به وانقضاء عام على هذا الإخطار، ويشترط لقبول هذا التعديل موافقة ثلثي الدول الأعضاء على الأقل.

٢- وإقرارًا منا بهذا فمنا، نحن ــ رؤساء الدول والحكومات الإفريقية ــ بتوقيع هـذا الميثاق.

صدر بمدينة أديس أبابا في الخامس والعشرين من مايو سنة ١٩٦٣ م.

(الموافقة الثاني من محرم سنة ١٣٨٣ هـ).

المصدر: عادل عبد الرزاق، المرجع السابق، ص ص 257-267.

الملحق رقم05: نص اتفاق السلام بين إثيوبيا واريتريا الموقع في 12-12-2000م بين الرئيس الإرتيري أسياس أفوركي وميليس زيناوي

إن حكومة الجمهورية الفدرالية الديمقراطية لإثيوبيا وحكومة دولة إرتيريا الممضي أدناه الطرفان يؤكدان على تجديد قبولهما للاتفاق الإطار لمنظمة الوحدة الإفريقية وكيفيات تطبيقه التي صادقت عليه الدورة العادية الـ . ٣٥ لمؤتمر رؤساء الدولة والحكومات المنعقدة بالجزائر من ١٢ إلى ١٩٩٩/٠٧/١٤.

وتجديد تمسكهما بوقف المعارك الموقع بالجزائر يوم ٢٠٠٠/٠٦/١٨، وبالتعبير عن ارتياحهما لالتزام منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة عبر قرارهما بالتصديق على الإتفاق الإطار واتفاق وقف المعارك على العمل بشكل وثيق مع المجموعة الدولية من أجل تعبئة الموارد لإعادة الأشخاص المرحلين وكذا إقرار وبناء السلام في كلا البلدين، اتفقا على ما يلي :

المادة الأولى :

١- الطرفان وضعا حد نهائيا للمواجهات العسكرية بينهما ويمتنع كل طرف عن التهديد باستعمال القوة أو استعمال القوة ضد الطرف الآخر.

٢- سيحترمان ويطبقان حرفيا ترتيبات الاتفاق الخاص بوقف المعارك.

المادة الثانية :

١- بإيفائهما بالتزاماتهما في إطار القانون الدولي الإنساني بما في ذلك معاهدات جنيف الموقعة عام ١٩٤٩ وبالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يقوم الطرفان دون تأخر بإطلاق سراح الأشخاص الذين اعتقلوا إثر النزاع المسلح وإعادتهم إلى مقر إقامتهم الأخيرة.

٢- يخصص الطرفان معاملة إنسانية لرعايا كل منهما وللأشخاص الذين هم من الجنسية الأصلية لكل منهما فوق أراضيهما.

المادة الثالثة :

١- قصد تحديد أسباب النزاع سيتم إجراء تحقيق حول حوادث ١٩٩٨/٠٥/٠٦ وحول أي أحداث أخرى سابقة لهذا التاريخ والتي تكون قد ساهمت في سوء تفاهم بين الطرفين بخصوص حدودهما المشتركة بما فيها أحداث شهري يولو / تموز وآب/أوت ١٩٩٧.

٢- التحقيق يشرف عليه جهاز مستقل حيادي يعينه الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والطرفين.

٣- الجهاز المستقل يرفع تقرير للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية في أقرب الآجال.

٤- يتعاون الطرفان تعاونا كاملا مع الجهاز المستقل.

٥- يرسل الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية نسخة من التقرير لكل من الطرفين لدراسته طبقا لنص وروح الاتفاق الإطار وكيفياته.

المادة الرابعة :

١- طبقا لترتيبات الاتفاق الإطار واتفاق وقف المعارك يجدد الطرفان تأكيدهما لمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار كما جاء في القرار ١/١٦ الذي صادقت عليه قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالقاهرة سنة ١٩٦٤، وعليه تم تحديد الحدود على أساس المعاهدات الاستعمارية المرتبطة بالمسألة والقانون الدولي الساري المفعول.

٢- اتفق الطرفان على تنصيب لجنة حيادية خاصة بالحدود تتكون من خمسة أعضاء تتكفل برسم معالم الحدود الاستعمارية ورسمها على أساس المعاهدات الاستعمارية المرتبطة بالمسألة الموقعة أعوام ١٩٠٠ و١٩٠٥ و١٩٠٨ والقانون الدولي الساري المفعول. لا يمكن للّجنة إصدار قرارات لصالح الطرفين في آن واحد.

٣- سيكون مقر اللجنة في لاهاي.

٤- يعين كل طرف بإشعار كتابي يوجه للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، محافظين في ظرف ٤٥ يوما ابتداء من توقيع هذا الاتفاق، مع العلم أنه لا يمكن لأي من المحافظين أن يكون رعية أو مقيما دائما في البلد الذي يعينه. وفي حالة عدم توصل

أحد الطرفين إلى تعيين أحد، أو كلا المحافظين، في الآجال المحددة، يقوم الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة بتعيينهما.

٥- رئيس اللجنة يعينه المحافظون من الطرفين أو الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في حالة عدم الاتفاق في أجل ٣٠ يوما بعد تعيين آخر محافظ بالتشاور مع الطرفين.

لا يمكن لرئيس اللجنة أن يكون رعية أو مقيما دائما في أي من البلدين.

٦- في حالة وفاة أو استقالة محافظ خلال المهمة، يتم تعيين أو اختيار خلف وفق الإجراء الوارد في هذه المادة لتعيين أو اختيار المحافظ الواجب استخلافه.

٧- المختص في علم الخرائط لدى منظمة الأمم المتحدة سيكون أمينا لهذه اللجنة وسيقوم بالمهام التي توكلها له اللجنة باستعمال الخبرة التقنية لوحدة الخرائط التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، يمكن للجنة، إذا ارتأت ذلك، اللجوء إلى خدمات خبراء آخرين.

٨- يبلغ الطرفان إلى اللجنة خلال ٤٥ يوما التي تلي دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ احتجاجاتهما وأدلتهما الخاصة بعهدة اللجنة، وتبلغ هذه الاحتجاجات والأدلة إلى الطرف الآخر من قبل أمين اللّجنة.

٩- وبعد دراسة هذه الأدلة في أجل ٤٥ يوما بعد استلامها وما لا يقل عن ١٥ يوما بعد تشكيل اللجنة، يبلغ أمين اللّجنة والطرفين بكل عنصر مرتبط بعهدة اللجنة وكذا نتائجها التي تحدد أجزاء الحدود التي لا يبدو أنها محل خلاف بين الطرفين، وسيبلغ الأمين العام إلى اللجنة جميع الأدلة التي يقدمها الطرفان.

١٠- وبخصوص أجزاء الحدود التي يبدو أن هناك جدلا بخصوصها، وكذا أي جزء محدد للفقرة ٩ والتي يرى الطرفان أنها محل جدل بينهما، يقدم الطرفان اقتراحاتهما المكتوبة والشفوية، وكذا كل الأدلة الإضافية مباشرة إلى اللجنة طبقا لإجراءات هذه الأخيرة.

١١- تعتمد اللجنة قواعدها الإجرائية على أساس القواعد الخيارية للمحكمة الدائمة للتحكيم لسنة ١٩٩٢ حول التحكيم في الخلافات القائمة بين بلدين، إحالة تقديم المذكرات المكتوبة من قبل الطرفين يجب أن تكون متزامنة ولا متعاقبة، تتم المصادقة على قرارات اللجنة بأغلبية المحافظين.

١٢- تستهل اللجنة عملها بعد ١٥ يوما على أبعد تقدير من تشكيلها، وستعمل على اتخاذ قرارها بخصوص تحديد معالم الحدود في أجل قدره ستة أشهر عقب الاجتماع

الأول، وستأخذ اللجنة هذا الهدف بعين الاعتبار عند إعداد رزنامة عملها، ويمكن للجنة أن تمدد هذا الأجل بسبب تقديرها.

١٣- بعد اتخاذ القرار النهائي الخاص بتحديد معالم الحدود، ستبلغ اللجنة قرارها للطرفين وللأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، تتخذ اللجنة الإجراءات اللازمة للقيام برسم سريع الحدود.

١٤- يتفق الطرفان على التعاون في جميع الحالات مع اللجنة وخبرائها ومع كل عضو من أعضائها خلال عملية تحديد ورسم الحدود، بما في ذلك تسهيل الدخول إلى الأراضي التي يراقبانها، تحظى اللجنة وموظفوها لدى كل طرف بنفس الامتيازات الممنوحة للأعوان الدبلوماسيين بمقتضى اتفاقية فيينا حول العلاقات الدبلوماسية.

١٥- يقر الطرفان بأن قرارات اللجنة الخاصة بتحديد معالم الحدود ورسمها ستكون نهائية وملزمة، على كل طرف أن يحترم الحدود المبينة وكذا السلامة الترابية للطرف الآخر وسيادته.

١٦- يعترف الطرفان بأن نتائج عملية تحديد ورسم الحدود ما تزال غير معروفة، ويطلبان من الأمم المتحدة تسهيل تسوية المشاكل التي قد تنجر عن نقل مراقبة الأراضي التي كانت محل النزاع من قبل.

١٧- يتكفل الطرفان مناصفة بنفقات اللجنة، حتى تغطي نفقاتها يمكن للجنة أن تقبل هبات صندوق الأمم المتحدة التطوعي الذي أنشئ بمقتضى الفقرة ٠٨ من قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ١١٧٧ المؤرخ في ١٩٩٨/٠٦/٢٦.

المادة الخامسة :

١- طبقا للاتفاق الإطار الذي التزم الطرفان فيه بالعمل على إيجاد حلول للآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي خلفتها الأزمة على السكان المدنيين بما في ذلك الأكثر على الأشخاص المبعدين، سيتم إنشاء لجنة محايدة تتكفل بالتعويضات. وتتمثل عهدة اللجنة في الفصل من خلال التحكيم الإجباري في كل الشكاوي المقدمة بخصوص ضياع أو خسارة أو غير ذلك من الضرر من طرف إحدى الحكومتين في حق الأخرى أو من قبل وطنيين (سواء كانوا أشخاصا حقيقيين أو معنويين) تابعين لأحد الطرفين ضد حكومة الآخر أو التي يراقبها هذا الأخير :

أ – لها علاقة بالنزاع الذي كان محل الاتفاق الإطار وكيفيات تطبيقه واتفاق وقف المعارك.

ب– المترتبة على خرق القانون الدولي الإنساني بما فيها اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ أو على خرق القانون الدولي.

ج– كل الشكاوي المتعلقة بخرق القانون الدولي.

أن تدرس اللجنة الشكاوي المتعلقة بتكلفة العمليات العسكرية أو بالإعداد للعمليات العسكرية أو باستخدام القوة إلا في حالة ما إذا تعلقت الشكاوي بحالات خرق القانون الدولي الإنساني.

٢– تتشكل اللجنة من خمسة حكام يعين كل طرف بإشعار مكتوب موجه للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة عضوين في أجل قدره ٤٥ يوما بعد دخول الاتفاق الحالي حيز التنفيذ، مع العلم أنه لا يمكن لأي من الحكمين أن يكون رعية أو مقيما بصفة دائمة في البلد الذي عينه. في حالة عدم تمكن أحد الطرفين من تعيين أحد حكامه أو كليهما في الأجل المحدد، يبادر الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة إلى تعيينهما.

٣– يعين الرئيس من طرف الحكام الذين عينهم الطرفان. وفي حالة عدم توصل الحكام إلى اتفاق، يعينه الأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع الطرفين في أجل قدره ٣٠ يوما من تاريخ تعيين الحاكم الأخير، يمكن للرئيس أن يكون رعية أو مقيما بصفة دائمة لدى هذا الطرف أو ذلك.

٤– في حالة وفاة أو استقالة أحد أعضاء اللجنة خلال القيام بالإجراء، يتم تعيين عضو مستخلف أو اختياره وفق نفس الإجراء المطبق في تعيين أو اختيار الحاكم الواجب استخلافه.

٥– مقر اللجنة في لاهاي. بحسب تقديرها، بوسع اللجنة أن تنظم جلسات استماع والقيام بتحقيقات فوق تراب هذا الطرف أو ذاك أو في أي مكان تراه ملائما.

٦– بوسع اللجنة أن توظف طاقما مهنيا إداريا ومكتبيا إذا رأت ذلك ضروريا لأداء عملها بما في ذلك تعيين كاتب ضبط، كما تستطيع اللجنة أن تستعين بمستشارين وخبراء بغية تسهيل الأداء السريع لعملها.

٤- في حالة وفاة أو استقالة أحد أعضاء اللجنة خلال القيام بالإجراء، يتم تعيين عضو مستخلف أو اختياره وفق نفس الإجراء المطبق في تعيين أو اختيار الحكم الواجب استخلافه.

٥- مقر اللجنة في لاهاي. بحسب تقديرها، بوسع اللجنة أن تنظم جلسات استماع والقيام بتحقيقات فوق تراب هذا الطرف أو ذاك أو في أي مكان تراه ملائما.

٦- بوسع اللجنة أن توظف طاقما مهنيا إداريا ومكتبيا إذا رأت ضروريا لأداء عملها بما في ذلك تعيين كاتب ضبط، كما تستطيع اللجنة أن تستعين بمستشارين وخبراء بغية تسهيل الأداء السريع لعملها.

٧- تتبنى اللجنة قواعد العمل الخاص بها تكون على أساس القواعد الخيارية لمحكمة التحكيم الدائمة بغية التحكيم في الخلافات القائمة بين الدولتين. تتخذ كل قرارات اللجنة بأغلبية الموظفين.

٨- يقدم كل طرف شكاويه للجنة باسمه الخاص أو باسم مواطنيه بما فيهم الأشخاص. الماديين أو المعنويين. يجب أن تودع كل الشكاوي في أجل أقصاه سنة عند دخول الاتفاق حيز التطبيق باستثناء الشكاوي المرفوقة لهيئة أخرى يتم الاتفاق عليها طبقا للفقرة ١٦ وفي إطار منتدى آخر قبل تاريخ دخول الاتفاق حيز التطبيق. يتعين أن تكون اللجنة المنتدى الوحيد لدراسة الشكاوي المذكورة في الفقرة ٩ من هذه المادة. وكل الشكاوي التي كان من المفروض رفعها ولم يتم إيداعها في هذه الآجال ستسقط طبقا للقانون الدولي.

٩- يستطيع كل طرف في الحالات المناسبة رفع شكاوي باسم الأشخاص الذين هم من أصل إرتيري أو إثيوبي والذين ألا يكونوا مواطنيه. تقوم اللجنة بدراسة هذه الشكاوي على نفس أساس دراسة الشكاوي المودعة باسم مواطني هذا الطرف.

١٠- لتسهيل التسوية السريعة لهذه الخلافات، ستكون اللجنة مرخصة كلما كان ذلك مناسبا بتبني مناهج التسيير الناجع والدراسة الجماعية للشكاوي ومراقبتها على أساس العينات من أجل إجراء مراجعة ضيقة عند الضرورة.

١١- يمكن للجنة بناء على طلب أحد الطرفين أن تقرر منح الأولوية في دراسة شكاوي خاصة أو فئات منها.

١٢- تشرع اللجنة في عملها في أجل أقصاه ١٥ يوما بعد تشكيلها، وستعكف على استكمال عملها في ظرف ثلاث سنوات بعد انتهاء آجال إيداع الشكاوي طبقا للفقرة ٨.

١٣- عند دراسة الشكاوي تطبق اللجنة القواعد المتعلقة بالقانون الدولي. ولن تكون للّجنة سلطة إصدار قرارات متعادلة وسليمة.

١٤- من الممكن منح فوائد وتكاليف وتعويضات.

١٥- يتكلف الطرفان مناصفة بمصاريف اللجنة، ويسدد كل طرف أي فاتورة للجنة في أجل ٣٠ يوما من تاريخ استلامها.

١٦- يمكن للطرفين في أي وقت الاتفاق على تسوية الشكاوي العالقة فرديا أو حسب الفئات من خلال مفاوضات مباشرة أو من خلال اللجوء إلى آلية أخرى للتسوية يتفق عليها.

١٧- قرارات لجنة التعويضات تكون نهائية وإلزامية. ويلتزم الطرفان باحترام كافة القرارات وبالتسديد السريع للتعويضات النقدية المفروضة عليهما.

١٨- يمنح كل طرف لأعضاء اللجنة أو موظفيها الامتيازات والحصانات الممنوحة للأعوان الدبلوماسيين طبقا لمعاهدة فيينا حول العلاقات الدبلوماسية.

المادة السادسة :

١- يدخل هذا الاتفاق حيز التطبيق ابتداء من تاريخ التوقيع.

٢- يسمح الطرفان للأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بتسجيل هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة طبقا للمادة ١/١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة وقد وقع هذا الاتفاق الرئيس الإرتيري – السيد إسایاس أفوركي، والوزير الأول الإثيوبي – السيد ميليس زيناوي. كما وقعه – كشاهدين – كل من الرئيس بوتفليقة (رئيس الجمهورية الجزائرية ومكلف من قبل منظمة الوحدة الإفريقية بهذا الملف)، والسيدة ألبرايت (وزيرة خارجية أمريكا)، والسيد كوفي عنان (الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة)، والسيد سليم أحمد سليم (الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية)، والسيد رينو سيري ممثل (الاتحاد الأوروبي).

المصدر: فيصل مقدم، المرجع السابق، ص ص162-168.

البيبلوغرافيا

قائمة المصادر والمراجع

-قائمـــــة المصادر والمراجع:

-المصادر باللغة العربية:

1-أديفراليونتكو: تاريخ إفريقيا العام،منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم والثقافة، بيروت،1990.

2-ثابت محمد: جولة في ربوع إفريقيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1936م.

3- دافيدسون باسيل: إفريقيا القديمة تكتشف من جديد ، ترجمة: بيل بدر وسعد زغلول،(د-ن)، (د-ب)، 2011م.

4- رودني والتر: أوروبا والتخلف في إفريقيا ، ترجمة: أحمد القصير، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت،1998

5- الشرقاوي محمد: إثيوبيا،الدار القومية للطباعة والنشر،القاهرة،1959م

6-عبد الرزاق عادل: إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي"رؤية مستقبلية"، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2007.

7- عقاد أنور عبد الغني: الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية، دار المريخ، الرياض، ط2،1981.

8- محمد علي الإثيوبي عمر: إثيوبيا في عصرها الذهبي(عصر هيلاسلاسى الأول)، مطبعة مصر، (د-ب) ،1954.

9- مسعد بوليس مسعد: الحبشة وإثيوبيا في منقلب من تاريخها،(د-ن)،(د-ب)،

(د-ت).

10- نوت يوه جون قاي: إفريقيا والعالم في القرن القادم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1،1998.

11- هابتي سيلاسي بيركيت: الصراع في القرن الإفريقي، ترجمة: عفيف الرزاق، مؤسسة الأبحاث الاريترية، (د-ب)،1950 .

-قائمــة المراجـع:

1- بذق محمد محي الدين: إفريقيا وحوض النيل، مطبعة عطايا سبات الخلق الحلق، القاهرة، ط2،1934 .

2- بوعشة محمد: الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الإرترية، بيروت، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، ط1، 2004.

3-بكاي منصف: دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2017م.

4-ثابت محمد: جولة في ربوع إفريقيا، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1936م.

5-رزيق المخادمي عبد القادر: النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أو انحسار مؤقت،دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2005 .

6-سعودى محمد عبد الغني: إفريقية في شخصية القارة وشخصية الأقاليم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2004م.

7-صبح علي: النزاعات الإقليمية في نصف القرن1945-1995م، دار المنهل اللبناني، 2006م.

8-عتريس محمد: معجم بلدان العالم آخر تطورات السياسية وأحداث البيانات الإحصائية، الدار الثقافية للنشر، مصر،2000 م

9-عثمان أبو بكر محمد محمد محي الدين: المثلث العفري في القرن الإفريقي عبر العصور التاريخية، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة،1996م

10-عطا الله جمل شوقي، عبد الرزاق عبد الله: تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،1996.

11-عطا الله الجمل شوقي ، عبد الرزاق إبراهيم عبد الله: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء للنشر والتوزيع،الرياض، ط2،1422هـ.

12-علي القوزي محمد: في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر،دار النهضة العربية، بيروت، ط1،2006.

13-فيصل محمد موسى فيصل: موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي،1997.

14-أبو عيانة فتحي محمد: جغرافية إفريقيا(دراسة إقليمية)، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية،1995م.

15- محمد رأفت إجلال، إبراهيم أحمد نصر الدين: القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة،1985.

16-مخزوم الفيتوري عطية: دراسات في تاريخ شرق إفريقيا وجنوب الصحراء(مرحلة انتشار الإسلام)، دار الكتب الوطنية، بنغازي،1998 م.

17-المدني توفيق: تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012.

-المجلات:

قائمة المصادر والمراجع

1-راهي ناصر حاتم: الاستقلال والوحدة الوطنية في برامج ومواقف الأحزاب السياسية الإريترية 1941-1958م، **مجلة جامعة كربلاء العلمية**، المجلد الخامس، العدد الرابع، كانون الأول، كربلاء، 2007.

2-السيد عبد الفتاح عامر: دراسات إفريقية، **مجلة بحوث نصف سنوية**، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، العدد الثامن والعشرون،(د-ب) ديسمبر 2002م.

3-عبد الفتاح نادية: الهجوم الإثيوبي على الأراضي الارترية الأسباب والدلالات، العدد 36، المجلد10،(د-ب)، 2011.

4-عبيد منى حسين: العلاقات السودانية الإثيوبية(1954-2003)، **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد22، جامعة بغداد، 2011م

5-عبد الله سميرة عبد الرزاق: النزاع الصومالي الأثيوبي حول الأوغادين1960-1978م، **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد26، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2015.

6-عبيد منى حسين: العلاقات المصرية الإثيوبية بعد التغيير، **مجلة كلية التربية للبنات**، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ، المجلد 26، العدد3، جامعة بغداد، 2015

7-عطا الله سليمان، هناء عبد الحرف يوسف: مشكلات اريتريا الجيوبوليتيكية، **مجلة كلية التربية للبنات**، المجلد26، قسم الجغرافية، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2015.

8-علي عثمان عبد الرزاق: القرن الإفريقي التاريخ والجيوبولتيك، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، جامعة قطر، (د-ت).

9-عمر يحيى أحمد: الصراعات الإقليمية في القرن الأفريقي نموذج الصراع الإثيوبي والاريتري الحوار المتمدن-العدد:4896، الدراسات الإنسانية وأبحاث الماركسية واليسارية، جامعة قطر،(د-ت).

10-العنكبي طه حميد حسين: تطورات الصراع الإثيوبي الإريتري ومواقف القوى والمنظمات الإقليمية والدولية، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، العددان1و 2 ، المجلد3، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، جوان، ديسمبر، 2010.

12- محمد خميس خلود: صنع القرار السياسي في إثيوبيا بعد عام 1991م، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولة**، العدد 47، بغداد، (د-ت).

-الملتقيات:

1- بنادي محمد الطاهر: الجزائر دبلوماسيا في خدمة القضايا الإفريقية، ملتقى الوطني موسوم من تنظيم مخبر الدراسات الإفريقية، جامعة الجزائر، يومي 21-22أفريل2018.

-الرسائل والأطروحات الجامعية:

1-إبراهيم سعاد إبراهيم: الجزائر والأمن الإقليمي:، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، إشراف بوكرا إدريس، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، (د-ت).

2-بسكاك مختار: حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، إشراف محمد المدهون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، السنة الجامعية، 2011-2012.

3- بن عطا الله رقية: التدخل الدولي في الصومال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، إشراف الدكتور بوكرا إدريس، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر1، السنة الجامعية2010م-2011م.

4-حاج عبد الله فارح سليمان: مشكلة الحدود الصومالية الإثيوبية ودور القوى الدولية فيها 1978م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي الحديث، إشراف الأستاذ

الدكتور يوسف بن علي بن رابح الثقفي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى ، 1998م.

5-خلاف فاتح : مكانة الوساطة لتسوية النزاع الإداري في القانون الجزائري ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون عام، إشراف ا مفتاح عبد الجليل، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، السنة الجامعية 2014-2015.

6- دالع وهيبة : دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية1999-2006م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، إشراف بومهري بلقاسم، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2007-2008.

8- دير أمينة: أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، إشراف عمر فرحاتي، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية2013-2014.

9-سلطان منير فيصل عبد الله: الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إشراف مسعود موسى الربضي، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، القاهرة، السنة الجامعية2012.

10-زايدي حميد: تسوية النزاع الإثيوبي الإرتري في إطار اتفاق السلام الموقع بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، إشراف محمد ناصر بوغزالة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن عكنون، السنة الجامعية2005م-2006م.

11-عبد النبي مصطفى: استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، إشراف بن عامر تونسي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، السنة الجامعية السنة الجامعية 2013-2014.

12-العربي فارس: دور الوساطة المختلطة في تسوية النزاع الإثيوبي الاريتري 1998-200(مع التركيز على الوسيط الجزائري)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية، إشراف الدكتور حسين سنطوح ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر السنة الجامعية2012-2013.

13-علي محمد علي رويدا: العلاقات السودانية الاريترية(1991-2001م)، مذكرة مقدمة لنيل درجة البكالوريوس، إشراف محمد أحمد عبد الغفار، قسم العلوم السياسية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم،(د-ت)،ص34.

14-عمورة رابح: النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرق تسويتها، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، إشراف بوغزالة محمد ناصر، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2000-2001م.

15-العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف بن عنتر عبد النور،كلية الحقوق،جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2010-2011م.

16- فرحاني هشام فرحاني: البعد الإفريقي في الساسة الخارجية الجزائرية1999 -2009م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، إشراف أمحند برقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة دالي إبراهيم-الجزائر-، السنة الجامعية سبتمبر2009.

17–قلي أحمد: قوات حفظ السلام في ظل المستجدات الدولية، رسالة مقدمة لنيل رجة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص قانون، إشراف معاشو عمار، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمر– تيزي وزو– السنة الجامعية2013.

18–لعربي خديجة: السياسة الخارجية الروسية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11سبتمبر 2001م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية إشراف عبد الناصر جندلي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013–2014.

19–محمد الطاهر عديلة: أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية(1999–2004)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، السنة الدراسية2004–2000م.

20–مدوني علي: قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف فرحاتي عمر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعة 2013–2014م.

21– مقدم فيصل: الدبلوماسية الجزائرية والنزاع الإثيوبي–الاريتري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، إشراف عمر سعد الله، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية 2007–2008م.

22– نجاشي رزقو حقوص مونى: تطور الإعلام الإريتري في زمن الثورة دراسة تحليلية تاريخية للإعلام المسموع والمقروءة من (1961–1991)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الإعلام، إشراف الدكتور عبد الرزاق محمد الدليمي، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، القاهرة،2011 م.

قائمة المصادر والمراجع

23-وضاحي ميلود: السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول إفريقيا دراسة حالة القرن الإفريقي1990-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، إشراف محمد شاعة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية 2014-2015.

-التقارير :

1-تقرير منظمة العفو الدولية: حالة حقوق الإنسان في العالم،ط1،سجل المكتبة البريطانية،2012

2-عودة عبد الملك: تقارير وتبليغات السياسة الدولية نحو حل سياسي لقضية اريتريا، العدد40،(د-ب)، أبريل 1975.

-الموسوعات :

1-الكيالي عبد الوهاب: **موسوعة السياسية**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

2-لانجر ويليام: **موسوعة تاريخ العالم**، تج: الدكتور عبد المنعم أبو بكر، ج8، مؤسسة فرانكلن للطباعة والنشر، القاهرة، 1971.

-المراجع باللغة الأجنبية:

1-NADI AABDEL , FATAH :«Attaque des territoires lerythréé par Ethiopie »perspectives Africaines , voluma10 , édition 36-12-2012 .

2-BADME AMDTHEE ETHID« ERITREAN Border» AFRICA , LVIII , 2 ,2003, PUbblicaz ione sciontifica tecnica TRIMSTRALE edita Acura DE ll instituts Geagrafico Mili tare firenze .

الفهـــــــرس

شكر وتقدير:

الإهداء:

مقدمة: .....(أ- د)

الفصل التمهيدي: دراسة جيوسياسية حول إثيوبيا واريتريا

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية حول إثيوبيا.....ص06

المبحث الثاني: دراسة جيو سياسية حول اريتريا.....ص14

الفصل الأول:أسباب النزاع الإثيوبي الاريتري.....

المبحث الأول: الأسباب التاريخية والسياسية(1952-2000م).....ص19

المبحث الثاني :الأسباب الإستراتيجية والاقتصادية.....ص25

المبحث الثالث: الأسباب الداخلية والخارجية.....ص30

الفصل الثاني: تطورات النزاع والآثار المترتبةعليه(1952-2000م).....

المبحث الأول: تطورات النزاع ص34

المبحث الثاني: جوانب وأبعاد النزاع.....ص40

المبحث الثالث: نتائج النزاع.....ص45

الفصل الثالث: دور الجزائر في تسوية النزاع الإثيوبي الاريتري.....

المبحث الأول: خلفيات الوساطة الجزائرية في النزاع.....ص50

المبحث الثاني: ظروف انعقاد الدورة ال35لمؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر ص56

الفصل الرابع: مراحل الوساطة الجزائرية في النزاع.....

المبحث الأول: المفاوضات الإثيوبية الإريترية.....ص65

المبحث الثاني: وقف إطلاق النار واتفاق السلام النهائي.....ص73

خاتمــة:.....ص81

الملاحــق:.....ص85

البيبلوغرافيــا:.....ص107